صرف الممنوع من الصرف

Declining Indeclinable Nouns

إعداد الطالب

صالح فليح زعل المذهان

إشراف الدكتور

"محمد سمير " نجيب عبد الباقي اللبدي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها تخصص النحو

قسم اللغة العربية

كلية الآداب

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

أيار / 2010م

تفويض

أنا الطالب : صالح فليح زعل المذهان أفوض جامعـــة الـــشرق الأوســـط للدراسات العليا بتزويـــد نـــسخ مـــن رســـالتي ورقيًـــا وإِلكترونيًـــا للمكتبـــات أو المنظمات ، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم :

التاريخ :

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها صرف الممنوع من الصرف وأجيزت بتاريخ 26 / 5 / 2010م .

	أعضاء لجنة المناقشة :	التوقيع
1	الدكتور: عودة خليل أبو عودة رئيسًا	
2	الدكتور: "محمد سمير " نجيب اللبدي مشرفًا	
3	الأستاذ الدكتور : إِسماعيل عمايرة مناقشًا خارجيًّا	

الشكر والتقدير

أَتقدم بالشكر الجزيل وعظيم التقدير لأَستاذي الفاضل صاحب الخلق العظيم الدكتور " محمد سمير" اللبدي على ما بذله من جهد ، وما قدَّمه من توجيهات قيمة لإِخراج هذه الرسالة .

وأَشكر لأساتذتي في قسم اللغة العربية في جامعة الشرق الأوسط الأستاذ الدكتور عبد الرؤوف زهدي ، والدكتور عمر الأَسعد ، والدكتور عودة أبو عودة ، والأُستاذ الدكتور سعود عبد الجابر ؛ لما قدموه من عون ومساعدة أثناء دراستي في جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا . فجزاهم الله عني خيرَ الجزاء .

الإهداء

إِلى روح والدي رحمه الله تعالى

وإِلى والدتي أَطال الله في عمرها

وإِلى الأخوة والأَخوات

وإِلى زوجتي وأبنائي : محمد ، وسلسبيل ، وهداية

أَهدي هذا العمل المتواضع

الفهرس

قائمة الأشكال

ملخص الدراسة باللغة العربية

صرف الممنوع من الصرف

إعداد الطالب : صالح فليح زعل المذهان

إشراف الدكتور " محمد سمير " نجيب عبد الباقي اللبدي

دراسة علمية عن صرف الممنوع من الصرف حاولتُ فيها توجيه الشواهد النحوية التي صَرَفَتْ الممنوع من الصرف توجيهًا صحيحًا ، لأُثبت من خلال ذلك أَنَّ صرف الممنوع من الصرف لا ينبغي أَنْ يُحال إِلى الاضطرار أَو إِلى التناسب ؛ لأَنَّهُ لغة عربية فصيحة ، لكنَّها لا ترقى إِلى مستوى القاعدة .

وتقع هذه الدراسة في مجال الممنوع من الصرف وبخاصة صرف الممنوع من الصرف الذي يُحيله النحاة والمفسرون إلى التناسب حيناً وبخاصة في ما ورد منه في القرآن الكريم ، وإِلى الشذوذ والاضطرار حيناً آخر في ما ورد في غيره . وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، فسار على نهج النحاة القدامى في شرح الشواهد النحوية فيذكر موطن الشاهد ، ووجه الاستشهاد .

وتتبع الباحث شواهد الممنوع من الصرف في القرآن الكريم وقراءاته ، وفي الحديث النبوي الشريف ، وذكر آراء النحاة وتوجيهاتهم في صرف الممنوع من الصرف ، فوجد أَنَّ من النحاة من علَّل صرف الممنوع من الصرف بأَنَّهُ للتناسب والمزاوجة ، ومنهم مَنْ علَّلهُ صرف الممنوع من الصرف بتأثر القراء برواية الشعر ؛ إذ اعتادت أَلسنتهم صرف الممنوع من الصرف تأثرًا برواية الشعر .

وخلص الباحث إِلى أَنَّ هذه التوجيهات لا ترقى إِلى الدليل والبرهان والحجة ، وتبين له أَنَّ صرف الممنوع من الصرف لم يكن إِلاَّ لغة عربية فصيحة صرفت الممنوع من الصرف مطلقًا ، وما صرف الممنوع من الصرف في القرآن الكريم وقراءاته ، إِلاَّ دليل على فصاحة هذه اللغة .

ثُمَّ إِنَّ الباحث قام بتقطيع الشواهد الشعرية تقطيعًا عروضيًّا ، فتبين له أَنَّ صرف الممنوع من الصرف فيها لم تكن غايته المحافظة على الوزن العروضي ، وأَنَّ الشاعر لم يُضطر إِلى صرفه ؛ ليستقيم له الوزن ؛ فالوزن العروضي قد يستقيم سواء أَصرف الشاعر الممنوع من الصرف أَم منعه من الصرف .

وتوصل الباحث إِلى أَنَّ الشعراء الذين صرفوا الممنوع من الصرف في هذه الدراسة جُلُّهم من القبائل العربية التي كانت تسكن وسط الجزيرة العربية ، وهي قبائل ينتهي نسبها إِلى قبيلة عدنان ، وأَنَّ الشعراء الآخرين ينتمون إِلى قبائل ينتهي نسبها إِلى قبيلة قحطان .

ويرجح الباحث أَنَّ اللغة التي تصرف الممنوع من الصرف هي لغة عربية فصيحة عدنانية ، وقد بقيت آثار هذه اللغة عند الشعراء ، فظهرت بعض مظاهرها في أَشعارهم ومن هذه المظاهر صرف الممنوع من الصرف . كما يرجح الباحث أَنَّ الشعراء القحطانيين الذين صرفوا الممنوع من الصرف قد تأثروا باللغة العدنانية نتيجة تجاور بعض القبائل القحطانية والقبائل العدنانية ؛ إِذ نشأ صراع لغوي بين لغات هذه القبائل .

Abstract

The researcher examined examples of diptotes (not fully declined) in the Holy Quran and its seven readings. Literature review revealed that syntactians have two views regarding the treatment of diptotes as triptotes (fully declined): The first is to maintain proportionality and pairing. The second view attributed the treatment of diptotes as triptotes to the Holy Quran reciters who were influenced by the narration of Arabic Poetry.

The researcher concluded that the former views do not reach the level of evidence or argument. The researcher found that the use of the three case endings with diptotes is a genuine part of Classical Arabic.

The researcher examined examples of diptotes Hadith(narrations of the prophet Mohammad).These examples show that adding the three case endings to diptotes in Hadith does not maintain proportionality and pairing as some snytactians claimed.The researcher concluded that using case endings with diptotes is not an exceptional rule in Classical Arabic.

In order to prove this claim, The researcher examined examples of diptotes in Arabic poetry. In Arabic Poetry ,the number of measuring units (tafilah) in each verse should be observed carefully by the poet. The addition of one vowel or consonant might change the meter. However, the researcher found that adding the three case endings to diptotes in poetry was not used to keep the meter of the poem. The meter remains the same in both cases .

The researcher concluded that the poets who added the three case endings to diptotes are mainly from Arab tribes, who lived in the middle of the Arabian Peninsula. The origin of theses tribes can be traced back to Adnan tribe .Poets who did not add the three case endings to diptotes can be traced back to Qahtan tribe.

It is likely that adding the three case endings to diptotes can be traced back to the Classical Arabic spoken by Adnan tribe. Qahtani poets who added the three case endings to diptotes are likely influenced by the Classical Arabic spoken by Adnan tribes as a result of contact between these tribes.

المقدمة

التمهيد :

يعد الممنوع من الصرف أحد المباحث النحوية المهمة في اللغة العربية ، فهـو الاسـم المعرب الذي لا يلحقه التنوين ، وإنْ جُرّ كانت علامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة . فـلا تكون الكسرة علامة جره إلا إذا اقترن بـ (أل) التعريف ، أو أُضيف . أمَّا التنوين فلا يلحقه ألبتة ، سواء أكان معرفًا بـ (أل) أم مضافًا .

والأَسماء التي تُمنع من الصرف نوعان : نوعٌ يُمنع من الصرف لعلة واحدة وهـي الأَسماء المنتهية بأَلف التأنيث ، وصيغة منتهى الجموع ، ونوع آخر يُمنع لعلتين مجتمعتـين إِحداهما علة معنوية ، والأُخرى علة لفظية ، ويشمل هذا النوع العلم المركب تركيبًا مزجيًّـا نحو : حضرموت ، والعلم المزيد بأَلف ونون زائدتين نحو عثمان ، والعلـم المختـوم بتـاء التأنيث نحو : فاطمة ، وطلحة ، والعلم الأَعجمي نحو : إِبراهيم ، والعلـم المعـدول نحـو عُمر ، والعلم الموازن للفعل ، نحو : يزيد ، وتُمنع الصفة إِذا كانت مختومـة بـأَلف ونـون زائدتين ، نحو : عطشان ، أَو كانت على وزن أَفعل الذي مؤنثه فعلاء ، نحو : أَحمر حمراء أَو كانت معدولة نحو : أُخر .

موضوع الدراسة(مشكلة الدراسة) :

وقد وردت أَلفاظ في القرآن الكريم على غير ما هو مـألوف لقاعـدة الممنـوع مـن الصرف التي تقضي بحجب التنوين عن كل ما توافرت له أسباب هذا الحجب ، ومـن هـذه الألفاظ (سلاسلاً) في قول الله – تبارك و تعالى – : " إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلاً وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا "[1] ، و (قواريرًا) في قول الله تبارك وتعالى – : " وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآَنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ

[1] – سورة الإنسان : 76 : 4 . وضبطت الآية في المصحف وفق رواية حفص عن عاصم " إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلاْ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا " .

وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ۞ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا "[1] . وهذه قراءة متواترة ، قرأ بها الإمام الكسائي ، والإمام نافع المدني ، وهشام ، وأبو جعفر المدني، وشعبة[2] . وهي قراءة سبعية . وقد خالفت هذه الألفاظ قاعدة الممنوع من الصرف ؛ لأنَّها جاءت منونة مع أنَّها على صيغة منتهى الجموع الممنوعة من الصرف ، وقد علَّل النحاة ذلك بتناسب هذه الألفاظ مع ما يجاورها .

ومن الألفاظ التي وردت في القرآن الكريم مغايرة لقاعدة الممنوع من الصرف (سبأ) في قوله – عز وجل – " فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ " [3] ، وذكر المفسرون وعلماء النحو أنَّ لفظ (سبأ) يصرف تارة ويُمنع تارة أخرى

ومنها (ثمود) في قوله – عز وجل – " كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودٍ"[4] وهذه قراءة الإمام الكسائي . وقد وجّه القراء والنحاة هذه القراءات توجيهات مختلفة ، فمنهم من قال : صرفت هذه الألفاظ للتناسب ، وهو ما يسميه أهل اللغة بالإتباع

---

[1] – سورة الإنسان : 76 : 15 . وضبطت الآية في المصحف وفق رواية حفص عن عاصم " ويُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيراْ ۞ قَوَارِيراْ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا " .

[2] – انظر : كتاب السبعة : 663 ، النشر : 295/2 ، تحبير التيسير في القراءات العشر : 599 ، التذكرة في القراءات لابن غلبون : 524 ، حجة القراءات : 737 وما بعدها ، التيسير في القراءات : 217 المستنير 663 ، الإمتاع في القراءات العشر : 479 ، فتح الوصيد في شرح القصيد : 2 / 499 وما بعدها شرح الفاسي : 45/3 ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : 429 ، البدور الزاهرة 340 الوافي في شرح الشاطبية :307 .

[3] – سورة النمل : 27 : 22 . كذلك في سورة سبأ : 34 : 15 .

[4] – سورة هود : 11 : 68 . وضبطت الآية في المصحف وفق راوية حفص عن عاصم " كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلَا إِنَّ ثَمُوداْ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ " .

والمزاوجة[1] . ومنهم من قال :إِنَّ القراء قد تأثروا برواية الشعر ، فاعتادت ألسنتهم صــرف الممنوع من الصرف تأثرًا برواية الشعر[2] .

والحق أَنَّ هذه التوجيهات لا تثبت أَمام البحث العلمــي ، فهــي توجيهــات لا ترقــى إِلى الدليل والبرهان والحجة ، فأَمَّا القول بالتناسب فمردود ؛ لأَنَّ هذه الأَلفاظ ليس بينها وبين ما قبلها ، أَو ما بعدها تناسب في فواصل الآيات ، أَمَّا دعوى أَنَّ القراء قد اعتــادت ألــسنتهم صرف الممنوع من الصرف تأثرًا برواية الشعر ، فهذا كلام مــردود ، ومرفــوض أَيــضًا فقد وردت شواهد شعرية صرفت الممنوع من الصرف ، فعلَّل النحاة هــذه الــشواهد بأَنَّهــا ضرورة شعرية . وسيُناقش الباحث هذا القول ويدحضه ؛ لأَنَّ العادة اللسانية ليــست مبــررًا للخروج عن المألوف وبخاصة في القرآن الكريم .

غاية الدراسة :

غاية هذه الدراسة أَنْ تقدم إِلى دراسة عن صرف الممنوع من الصرف ، وأَنْ توجه هذه القراءات توجيهًا صحيحًا مدعمًا بالأَدلة العلمية ، وتثبت من خلال ذلك أَنَّ صرف الممنــوع من الصرف لا ينبغي أَنْ يُحال إِلى الاضطرار ، أَو إِلى التناسب ؛ لأَنَّهُ لغة عربية فــصيحة وهذه القراءات متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد أَجمعت الأمــة علــى صــحتها وتناقلتها جيلاً بعد جيل إِلى أَنَّ وصلت إلينا ، وأَنَّ أَمر هذه القراءات معلــوم بــاليقين الــذي لا تشوبه الظنون ولا يتطرق إِليه الارتياب لتوافر شروط القراءة الصحيحة فيه كما وضعها

---

[1] – معاني القرآن وإعرابه : 5 / 260 .

[2] – الكشاف : 5 / 320 .

العلماء ، وهي " ما اجتمعت فيها ثلاث خلال : أَنْ تتواتر إِلى النبي صلى الله عليه وسلم وأَنْ توافق اللغة العربية ولو بوجه ، وأَنْ توافق المصاحف العثمانية ولو احتمالاً "[1] .

أَهمية الدراسة :

تقدم هذه الدراسة تصورًا علميًا واضحًا لصرف الممنوع من الصرف ، ويُبين الباحث فيها أَنَّ صرف الممنوع من الصرف لم يكن للتناسب ، ولا للضرورة الشعرية ، ولا لكونه شاذًا لا يقاس عليه كما قرر النحاة .

وإِنَّما يمثل لغة فصيحة من لغات العرب ، وهو ما يقوم به الباحث ؛ لإِثبات فصاحتها من خلال الشواهد النحوية ، معتمدًا على القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية المتواترة ومستأنسًا في الوقت نفسه بالقراءات الشاذة ، كما يعتمد على الأحاديث النبوية الشريفة المتواترة ، وكلام العرب من فترات الاحتجاج .

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها دراسة علمية لصرف الممنوع من الصرف إِذْ إِنَّ الدراسات السابقة قد أَشارت لهذه المسألة إِشارات سريعة غير وافية لم تتجاوز الصفحة أَوْ الصفحتين ، فجاءت هذه الدراسة ؛ لتسد فراغ ما قبلها من الدراسات بما هي عليه من علمية وافية مدعمة بالأَدلة العلمية ، والشواهد النحوية ، كما أَسلفتُ ومنبهًا في الوقت نفسه إلى ما ذكره بعض المحدثين من أَنَّ الممنوع من الصرف مسأَلة تطورية لقواعد اللغة العربية ومنهم الدكتور عبده الراجحي في كتابه (اللهجات العربية في القراءات القرآنية) .

---

[1] – شرح الفاسي على الشاطبية : 1 /38 .

المصطلحات :

الاسم الممنوع من الصرف : " هو الاسم الفاقد التنوين ، الذي تكون فيه علتان فرعيتان من علل تسع ، أَو واحدة منها تقوم مقامهما[1] .

الصرف : " التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أَمْكَنَ ، وذلك المعنى هــو عــدم مشابهته للحرف وللفعل ، كزيد و فرس "[2] .

التنوين : " وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد "[3] .

القراءات في الاصطلاح : " اختلاف أَلفاظ الــوحي المــذكور فــي الحــروف ، أَو كيفيتهــا من تخفيف ، وتشديد وغيرهما ، وقيل في تعريفها : " علم يعرف به اتفاق الناقلين لكتــاب الله تعالى واختلافهم في أَحوال النطق به من حيث السماع "[4] ، وأَوّل مَنْ دوّن فــي القــراءات القرآنية أبو عبيد القاسم بن سلام ت 225هـ .

الضرورة الشعرية : قال أبو سعيد السيرافي " اعلم أن الشعر لما كان كلامًــا موزونًــا تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرجه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر المقــصود مع صحة معناه استجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان ، وغير ذلك مما لا يُستجاز فــي الكلم مثله , وليس في شيء من ذلك رفع منصوب ولا نصب مخفوض ، ولا لفظ يكون المتكلم به لاحنًا ، ومتى وُجد هذا في شعر كان ساقطًا ولم يدخل في ضرورة الشعر "[5].

---

[1] – انظر : أَوضح المسالك إِلى أَلفية ابن مالك: 4 / 107 .
[2] – المرجع السابق : 4 / 106 .
[3] – مغني اللبيب : 2 / 392 .
[4] – شرح الفاسي على الشاطبية : 1 / 24 .
[5] – ما يحتمل الشعر من الضرورة : 34 ، انظر ضرائر الشعر : 13 .

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف للضرورة قول الفرزدق :

هَذَا ابْنُ فَاطِمَةٍ إِنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ بِجَدِّهِ أَنْبِيَاءُ اللهِ قَدْ خُتِمُوا[1] البحر البسيط

هَاذَبْنَفَا	طِمَتِنْ	إِنْكُنْتَجَا	هــلَهُو
/°/°//°	///°	/°/°//°	///°
مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ

فلو منع الشاعر العلم المؤنث من الصرف لاختل الوزن العروضي ، ولأصبحت التفعيلة الثانية (///) وهذه التفعيلة ليست من تفعيلات البحر البسيط .

مجتمع الدراسة :

تقع هذه الدراسة في مجال صرف الممنوع من الصرف وبخاصة صرف الممنوع من الصرف الذي يُحيله النحاة والمفسرون إلى التناسب حيناً وبخاصة في ما ورد منه في القرآن الكريم ، وإلى الشذوذ والاضطرار في ما ورد في غيره حيناً آخر .

منهجية الدراسة :

أَمَّا منهجية الدراسة فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ، فإِنْ كان الشاهد من الشواهد الشعرية ، قَطَّعَ البيت تقطيعًا عروضيًا ؛ ليُبين أَنَّ صرف الممنوع من الصرف لم يكن للضرورة الشعرية في كثير من الأَحيان ، ولا لإِقامة الوزن كما زعم النحاة ، بل جاء لغة فصيحة من لغات العرب .

الدراسات السابقة :

ومن الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة ، وكان لها في البحث حظ وافر من الاطلاع والمراجعة :

---

[1] - شرح ديوان الفرزدق : 353 .

- دراسة لعفيف دمشقية (1978) بعنوان : أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي .

خلص إلى أَنَّ الممنوع من الصرف رُبَّما لا يكون من بنية اللغة العربية في الأَساس وأَنَّ قضية الضرورة الشعرية – في رأيه – بدعة من البدع التي أتى بها النحاة دعمًا لِمَا قعدوه من القواعد وفرضوه على اللغة من أصول ، وأَنَّ هناك أَكثر من دليل على أَنَّ قراءة المنع من الصرف في بعض الصيغ سواء ما كان منها عربيًّا وما ليس بعربي متأخرة في الزمن على قراءة الصرف وأَبرز هذه الأَدلة وأَقواها التزام كتبة المصاحف العثمانية برسم الأَلف الحامل لتنوين النصب بعد كل صيغة من الصيغ المعتبرة من الصرف في رأي النحاة "[1].

- دراسة لمحمد حماسة (1979) بعنوان : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية

توصل في هذه الدراسة إِلى أَنَّ مصطلح الضرورة الشعرية مصطلح لا يُمثل واقعًا لغويًّا حقيقيًّا ، وقد اضطر النحاة إِليها اضطرارًا ، نتيجة للمنهج الذي سلكوه في جمع اللغة والتقعيد لها . وخلص إِلى أَنَّ بعض ما يُسميه النحاة ضرورة إِنَّما هو استعمال لهجي لبعض القبائل ، وتسرب إِلى اللغة المشتركة ، ولم يقبله قياس النحاة ، فحكموا عليه بالضرورة إِراحة لأَنفسهم من عناء بحثه ، وأَنَّ بعض ما يسميه النحاة ضرورة ليس في الحقيقة والواقع اللغوي كذلك ؛ لأَنَّ له نظائر في القرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، والحديث النبوي والاستعمالات النثرية[2] .

- دراسة لأميل يعقوب (1992م) بعنوان : الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي .

---

[1] – أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي : 166 .

[2] – انظر : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : 697 .

خلص إِلى رفض التعليل النحوي بعامة ، وعلل الممنوع من الصرف بشكل خــاص فقد عقد فصلاً كاملاً ناقش فيه علل الممنوع من الصرف علة علة ، وأَثبت بطلانهــا ودعــا إِلى الأَخذ بالمنهج الوصفي الاستقرائي في دراسة النحو ، ورفض في الوقت نفسه الــدعوات التي دعت إِلى صرف الممنوع من الصرف ؛ إِذ إِنَّها لا تتمشَّى مع المنهج الوصفي كما أَنَّهــا ستؤدي إِلى دعوات أُخرى هدفها التبسيط والتيسير أَيضًا فيؤدي في النهاية إِلى لغــة مختلفــة عن اللغة العربية الفصيحة[1] .

- دراسة للراجحي (2008) بعنوان : اللهجات العربية في القراءات القرآنية .

رجح أَنَّ تعليل النحاة لصرف الممنوع من الصرف في القراءات القرآنية بالتناســب بعيد عن الواقع اللغوي ؛ إِذ إِنَّ صرف الممنوع من الصرف كانــت لهجــة مــن اللهجــات ويمكن أن تنسب " هذه اللهجة إلى البادية في وسط الجزيرة العربية ، ولعلَّ هذه أَيضًا كانــت طورًا سابقًا من أطوار العربية حيث لا تعرف اللهجة بين اســم وآخــر والتفريــق متــأخر عن عدمه "[2] .

أمّا الدراسات الأُخرى بمجموعها فلم تتطرق إِلى مناقشة الشواهد النحوية التي صرفت الممنوع من الصرف ، وخالفت القواعد النحوية التي قعدها النحاة السابقون فكل ما جاءت به الدراسات السابقة هو إِعادة لما ذكره النحاة الأَوائل عن الممنوع من الــصرف وتــوجيههم للشواهد النحوية التي صرفت الممنوع من الصرف للتناسب أَو للضرورة الشعرية ، أَو شــاذة لا يقاس عليها ، وقد جاءت إِشارات سريعة لصرف الممنوع من الصرف في كتــب النحــاة

---

[1] – انظر : الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي : 281 ,

[2] – اللهجات العربية في القراءات القرآنية : 185 .

المعاصرين ، ولكنها لم تتجاوز الصفحة ، أَو الصفحتين فكان لا بد من دراسة تنــاقش هــذه الشواهد النحوية على أُسس علمية ، وتضع لها توجيهًا نحويًا دقيقًا .

وبناء على ما سبق ؛ فإِنَّ هذه الدراسة لا تنكر الضرورة الشعرية إِذا اقتضاها الوزن غير أَنَّ ثمة أَبياتًا وردت عن العرب قد صرفت الممنوع من الصرف ، وأَنَّهُ لا مبرر لإِغفالها أَو صرف النظر عنها ، وهو ما أَراد الباحث إِثباته في رسالته ، مؤكدًا أَنَّ صرف الممنــوع لغة فصيحة من لغات العرب القديمة .

الفصل التمهيدي

الممنوع من الصرف وعلله

الممنوع من الصرف وعلله

قسَّم النحاة الكلمة في اللغة العربية إِلى ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف وجعلوا لكل قسم منها علامات يُعرف بها ، فالاسم : ما دلَّ على مسمَّى ، والفعل : ما دلَّ على حدث مقترن بزمن ، والحرف ما دلَّ على معنى في غيره[1] .

فمن علامات الفعل قبوله ضمائر الرفع المتحركة ، وتاء التأنيث الساكنة ، ونون التوكيد ، وحرفي التسويف ، والضمائر الحركية ، أَمَّا الاسم فمن علاماته قبوله الإِسناد والجر والتنوين والنداء ، والحرف يُعرف بأَنَّهُ لا يحسن فيه شيء من هذه العلامات .

والاسم عند النحاة له أَقسام كثيرة فيُقَسَّم من حيث البناء والإِعراب إِلى مبني ومعرب ويُقَسَّم من حيث الصحة والاعتلال إِلى معتل وصحيح ، ويُقَسَّم من حيث العدد إِلى مفرد ومثنى وجمع ، ويُقَسَّم من حيث التعريف والتنكير إِلى معرفة ونكرة .

وموضوعنا في هذه الدراسة هو الاسم المعرب وهو الاسم الذي يتغير آخره وفق العوامل الداخلة عليه ، وهذا الاسم نوعان : نوع يدخله التنوين ، ويُسمَّى الاسم المتمكن والنوع الثاني : لا يدخله التنوين ألبتة ، ويمتنع وجود التنوين فيه ، وهو الاسم المتمكن غير أَمكن ويُسمِّيه بعض النحاة الاسم الممنوع من الصرف ، وبهذا الاسم اشتُهر بين النحاة [2].

ويرى النحاة أَنَّ الاسم المتمكن هو الاسم الذي يقبل التنوين ، وهذا دليل على أَنَّهُ متمكن في الاسمية ،" فالتنوين علامة للأَمكن عندهم والأَخف عليهم، وتركه علامة لِمَا يستثقلون "[3] ، " وتمكنه من باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرف فيُبنى ، ولا الفعل فيُمنع

---

[1] – انظر شرح جمل الزجاجي : 1 / 9 .

[2] – انظر المرجع السابق : 1 / 22 .

[3] – الكتاب : 1 / 22 .

الصرف "[1] . أَمَّا الاسم المتمكن غير أَمكن فهو الاسم الذي حُرِمَ التنـــوين لعلـــةٍ ، " فجميـــع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ؛ لأَنَّهُ إِنَّما فعل ذلك به لأَنَّهُ ليس له تمكن غيره ، كمـــا أَنَّ الفعل ليس له تمكن الاسم "[2] .

معنى الصرف

يرى اللغويون أَنَّ معنى الصرف في اللغة : رَدُّ الشيء عن وجهه ، والصَرفُ التوبةُ يقال : لا يُقْبَلُ منه صَرْفٌ ولا عَدْلٌ ، وقال تعالى : " فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا "[3] ، وقد جاء في الحديث : من طلب صَرْفَ الحديث[4] ، قال أبو عبيد : صَـــرْفُ الحـــديث تزيينـــه بالزيادة فيه ، وصَرَفْتُ الرجل عَنِّي فانْصَرَفَ ... والمُنْصَرَفُ قد يكون مكاناً ، وقـــد يكـــون مصدراً "[5] والصرف عند الخليل التنوين ، فيقول : " وصرف الكلمة : إجراؤها بالتنوين "[6].

الصرف اصطلاحًا :

انقسم النحاة في تعريف الصرف إلى مذهبين : المذهب الأول يرى أَنَّ الصرف هـــو التنوين ، وأَمَّا المذهب الثاني فيرى أَنَّ الصرف هو التنوين والجر معًا [7].

---

[1] – الموضح المبين في أقسام التنوين : 52 .

[2] – الكتاب : 1 / 23 .

[3] – سورة الفرقان : 25 : 19 ، قال تعالى : " فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا " .

[4] – ونص الحديث " مَنْ طَلَبَ صَرْفَ الحَدِيثِ يَبْتغي بِهِ إِقْبَالَ وجُوهِ النَّاسِ إِلَيْـــهِ " غريـــب الحـــديث لابـــن الجوزي : باب الصاد مع الراء .

[5] – انظر : الصحاح ، ولسان العرب ، والقاموس المحيط ، وتاج العروس : مادة (صرف) .

[6] – العين : مادة (ص ، ر ، ف) .

[7] – وقد ناقش أبو البقاء العكبري هذا الخلاف فيقول : " حجة الأولين من ثلاثة أوجه : أحدها: أَنَّـــهُ معنـــى ينبئ عنه الاشتقاق فلم يدخل فيه ما لا يدل عليه الاشتقاق كسائر أمثاله ، وبيانه أَنَّ الصرف في اللغة : هـــو الصوت الضعيف ، كقولهم : صرف ناب البعير، وصرفت البكرة، ومنه صريف القلم والنون الساكنة في آخر الكلمة صوت ضعيف فيه غنة ، كغنة الأشياء التي ذكرنا، وأَمَّا الجر فليس صوته مشبها لِمَـــا ذكرنـــا لأَنَّـــهُ حركة، فَلِمَ يكون صرفًا كسائر الحركات ، ألا ترى أَنَّ الضمة والفتحة في آخر الكلمة حركـــة ولا تُـــسمَّى =

ولعلَّ المذهب الأَوَّل هو الرأي الراجح ، وهو مذهب المحققين ، ومِنَ الذين قالوا بهذا الرأي الخليل بن أحمد ، والمبرد ، وأبو البركات الأنباري ، وابن هشام ، وابن عقيل[1] ، وبناء على هذا القول فإِنَّ " الصرف هو التنوين وحده ؛ لأَنَّهُ صوت يلحق آخر الاسم "[2].

وقد ذكر النحاة عللاً منعت الاسم غير المتمكن من الصرف " وهي تسع ، وإِنَّما انحصرت فيها ؛ لأَنَّ النحاة سبروا الأشياء التي يصير الاسم بها فرعًا فوجدوها تسعًا ويجمعها قوله :

إِذَا اثْنَانِ مِنْ تِسْعٍ أَلَمَّـــا بِلَفْظَةٍ　　　فَدَعْ صَرْفَهَا وَهْيَ : الزِّيَادَةُ وَالصِّفَهْ

= صرفًا والوجه الثاني: وهو أَنَّ الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جر في موضع الجر، ولو كان الجر من الصرف لَمَا أتي به من غير ضرورة إليه ، وذلك أَنَّ التنوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن والوزن يقوم به سواء أكُسِرَ ما قبله أم فُتِحَ فلمَّا كُسِرَ حين نُوِّنَ عُلِمَ أَنَّهُ ليس من الصرف ، لأَنَّ المانع من الصرف قائم ، وموضع المخالفة لهذا المانع الحاجة إلى إقامة الوزن فيجب أَنْ يختص به

الوجه الثالث: أَنَّ ما فيه الألف واللام لو أُضِيفَ لَكُسِرَ في موضع الجر مع وجود المانع من الصرف وذلك يدلُّ على أَنَّ الجر سقط تبعًا لسقوط التنوين بسبب مشابهة الاسم الفعل، والتنوين سقط لعلة أخرى فينبغي أَنْ يظهر الكسر الذي هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعًا له، واحتج الآخرون من وجهين : أحدهما: أَنَّ الصرف من التصرف وهو التقلب في الجهات وبالجر يزداد تقلب الاسم في الإِعراب فكان من الصرف والثاني: إِنَّهُ اشتهر في عرف النحويين أَنَّ غير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التنوين، وهذا حد فيجب أَنْ يكون الحد داخلاً في المحدود . والجواب: عن الأَوَّل من وجهين: أحدهما: أَنَّ اشتقاق الصرف ممَّا ذكرناه لا ممَّا ذكروا وهو أَقرب إِلى الاشتقاق ، والثاني : أَنْ تَقَلُّبَ الكلمة في الإعراب لو كان من الصرف لوجب أَنْ يكون الرفع والنصب صرفًا وكذلك تَقَلُّبَ الفعل بالاشتقاق لا يسمى صرفًا ، وإِنَّما يُسمَّى تصرفًا وتصريفًا وأَمَّا ما اشتهر في عرف النحويين فليس بتحديد للصرف ، بل هو حكم ما لا ينصرف فأَمَّا ما هو حقيقة الصرف فغير ذلك ثُمَّ هو باطل بالمضاف وما فيه الألف واللام فإِنَّ تَقَلُّبَهُ أكثر ولا يُسمَّى منصرفًا " . مسائل خلافية : 99 وما بعدها .

[1] – انظر المقتضب : 3 / 255 ، أسرار العربية : 54 ، أوضح المسالك : 4 / 106 شرح ابن عقيل : 2 / 172 .

[2] – العين : مادة : (ص ، ر ، ف) ، اللباب في علل البناء والإعراب : 1 / 72 شرح المفصل : 1 / 57 .

وَجَمْعٌ وَتَأْنِيْثٌ ، وَعَدْلٌ ، وَعُجْمَةٌ   وَإِشْبَاهُ فِعْلٍ ، وَاخْتِصَارٌ[1] وَمَعْـرِفَهْ[2]

وقد أَجمع النحاة على أَنَّ " الأَصل في الأَسماء الصرف ، وإِنَّما يُمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأَصل "[3] ، قد أشار ابن إياز[4] إلى أَنَّ أَصل الأَسماء الصرف ، إِذ يقول : " أَصل الأَسماء الصرف لعلتين : إِحداهما : أَنَّ أَصلها الإِعراب فينبغي أَنْ تستوفي أنواعه ، والثانية : أَنَّ امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد والصرف يحصل بغير سبب زائد ، وما حصل بغير سبب زائد أصل لِمَا حصل بسبب زائد "[5]، ووجد النحاة أَنَّ بعض الأسماء قد أشبهت الفعل في عدم وجود التنوين والجر عليها فبدؤوا يعللون ذلك ، فرأوا أَنَّ هذه الأسماء الممنوعة من الصرف " لا بد أَنْ تجتمع فيها علتان إِحداهما ترجع إِلى المعنى ، والثانية تعود إلى اللفظ ، وأَنْ تكون فيه علة تقوم مقام علتين "[6] .

وقد قسموا الممنوع من الصرف إلى قسمين : قسم لا ينصرف في نكرة ولا معرفة وقسم لا ينصرف في المعرفة ، فإذا تنكر انصرف . وقد نظم علم الدين السخاوي[7] ذلك إذ يقول :

---

[1] – الاختصار : هو الاسم المركب تركيبًا مزجيًّا ، فقد عرَّفه سيبويه بقوله : " هذا باب الشيئين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسم واحد كعَيْضَموز ، وعنتريس ، وذلك نحو : حضرموت ، وبعلبك " الكتاب : 3 / 296 .

[2] – الأشباه والنظائر : 2 / 29 .

[3] – الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 489 .

[4] – أبو محمد حسين بن بدر بن إِيَاز بن عبد الله، ، جمال الدين، البغدادي (681 هـ) عالم بالنحو من أهل بغداد ، ولي مشيخة النحو بالمستنصرية . من كتبه (قواعد المطارحة – مخطوط) بالأزهرية، في النحو ومذاهب النحويين، و (المحصول – مخطوط) في شرح الفصول لابن معطي . الأعلام : 2 / 234 .

[5] – الأشباه والنظائر : 2 / 31 .

[6] – الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي : 43 .

[7] – علي بن محمد بن عبد الصمد الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوي النحوي المقرئ الشافعي ، كان إمامًا علاَّمة مقرئًا محققًا مجودًا بصيرًا بالقراءات وعللها ، وإمامًا في النحو واللغة والتفسير عارفًا بالفقه وأُصوله طويل الباع في الأَدب ، ومن أَشهر تصانيفه : شرحان على المفصل ، سفر السعادة وسفر الإفادة شرح أَحاجي الزمخشري النحوية ، مات بدمشق ليلة الأَحد ثاني عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وأَربعين وست مئة بغية الوعاة : 2 / 185 .

مَسَاجِدُ مَعْ حُبْلَى وَحَمْرَاءُ بَعْدَهَا	وَسَكْرَانُ يَتْلُـــوْهُ أَحَـــادُ وَأَحْمَرُ
فَذِيْ سَتَّةٌ لَمْ تَنْصَرِفْ كَيْفَمَا أَتَتْ	سَوَاء إِذْا مَـــا عُرِّفتْ أو تُنَـــكَّرُ
وَعُثْمَانُ إِبْرَاهِيْمُ طَلْحَةُ زَيْنَـــــبُ	وَمَعْ عِمْرَانَ قُلْ : حَضْرَمَوْتُ يُسَطَّرُ
وَأَحْمَدُ فَاعْدُدْ سَبْعَةً جَاءَ صَرْفُهَا	إِذْا نُكِّرَتْ ، وَالْبَابُ فِي ذَاكَ يُحْــصَرُ[1]

أَمَّا العلل التي منعت بعض الأسماء من الصرف فقد قــسمها النحــاة إلــى نــوعين من العلل : علة تقوم مقام علتين ، وهي ألف التأنيث ، وصيغة منتهى الجموع ، وعلتين لا بد من اجتماعهما في الاسم ؛ لكي يُمنع من الصرف ، وهما علة معنوية وعلة لفظيــة ، فالعلــة المعنوية تنحصر في الوصفية ، والعلمية ، أَمَّا العلل اللفظية فهي سبعة علل : زيــادة الألــف والنون ، ووزن الفعل ، والعدل ، والتركيب ، والتأنيث ، والعجمة ، وألف الإلحاق .

صيغة منتهى الجموع

تعددت مصطلحات صيغة منتهى الجموع عنــد النحــاة ، فقــد عُــرِفَ لهــا عــدد من المصطلحات ، فسمَّى سيبويه هذا الجمع " باب ما كان على مثــال مفاعــل ومفاعيــل "[2] وعند المبرد " الجمع المزيد فيه وغير المزيد "[3] ، ولكنَّ المبرد زاد أوزانًا لم يذكرها ســيبويه إذ يقول : " وما كان على هذا الوزن نحو فعالل وفواعل وأفاعل وأفاعيل "[4] ، أمَّا الأشــموني فقد سمَّاها " الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل "[5] ، وهي عند ابن عصفور جمع لا نظيــر لــه

[1] – الأشباه والنظائر : 2 / 33 .
[2] – الكتاب : 3 / 227 .
[3] – المقتضب : 3 / 327 .
[4] – المرجع السابق : 3 / 328 .
[5] – شرح الأشموني : 3 / 145 .

في الآحاد ، وبين ابن عصفور سبب تسميته ، فيقول : " سُمِّى جمعًا لا نظير له في الآحاد لأَنَّهُ ليس في الآحاد على وزنه ولا يُجمع "[1] .

ويمنع النحاة هذا الجمع من الصرف ؛ إِذْ فيه علة تقوم مقام علتين ، فيرى سيبويه أَنَّ علة منعه من الصرف ؛ " لأَنَّهُ ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء والواحد أشدُّ تمكنًا ، وهو الأَوّل فلمَّا لم يكن هذا من بناء الواحد ، الذي هو أشدُّ تمكنًا ، تركوا صرفه ؛ إِذْ خرج من بناء الذي هو أشدُّ تمكنًا ، وإِنَّما صرفت مقاتلاً وعذافراً ؛ لأنَّ هذا المثال يكون للواحد "[2] .

ويذهب المبرد مذهب سيبويه ، إِذْ يقول : " وإِنَّما امتنع من الصرف فيهما ؛ لأَنَّهُ على مثال لا يكون عليه الواحد والواحد هو الأصل، فلمَّا باينه هذه المباينة ، وتباعد هذا التباعد في النكرة، امتنع من الصرف فيها ، وإِذَا امتنع من الصرف فيها فهو من الصرف في المعرفة أبعد "[3]، ويذهب الزجاج وابن يعيش مذهب سيبويه[4] .

ويعلِّل ابن عصفور منع هذا الجمع من الصرف ، فيقول : " وهذا الجمع يمنع الصرف ؛ لأَنَّهُ يقوم مقام علّتين ، فإِنْ سمّيت به امتنع الصرف للتعريف وشبه العجمة وأشبه العجمة ؛ لأَنَّهُ دخل في الآحاد مثلما دخل الأعجمي في كلام العرب "[5] .

ويرى الأشموني أَنَّ علة منع هذا الجمع من الصرف : " خروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف. ووجه خروجه عن صيغ

---

[1] - شرح جمل الزجاجي : 2 / 216 .
[2] - الكتاب : 3 / 227 .
[3] - المقتضب : 3 / 327 .
[4] - انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : 46 ، وشرح المفصل : 1 / 59 .
[5] - شرح جمل الزجاجي : 3 / 218 .

الآحاد العربية أَنَّك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعُـذافر أو ألفه عوض من إحدى ياءي النسب إِمَّا تحقيقاً كيمانٍ وشآم فإِنَّ أصـلهما يمـاني وشـآمي فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف ، أو تقديراً نحو : تهام وثمان فإِنَّ ألفهما موجـودة قبل "[1] .

وممَّا لاشك فيه أَنَّ النحاة قد بذلوا قصارى جهدهم فـي تعليـل منـع هـذا الجمـع من الصرف ؛ ليحافظوا على قواعدهم التي قعدوها من الانهيار ، ولكنَّ الناظر في الـشواهد النحوية يجد أمثلة كثيرة صرفت ما جاء على هذا الجمع دون علة سوى أَنَّـهُ لغـة فـصيحة صرفت الممنوع من الصرف ، فقد ورد في القرآن الكريم شواهد صُرِفَ فيها هذا الجمع نحو (سلاسل ، وقوارير) بالإضافة إلى الشواهد الشعرية . وهو ما سيذكره الباحث في ما بعد .

وقد حاول النحاة أَنْ يجدوا تخريجًا لهذا الشواهد فعللوا صرفها في القـرآن الكـريم للتناسب ، وما جاء مصروفًا في الشعر فعلته – عندهم – إقامة الـوزن ، والحـق أَنَّ هـذا التخريج يفتقر إلى الحجة والبرهان ، فليس كلُّ ما صُـرِفَ كـان للتناسـب ، أو للـضرورة وقد تنبه لهذه الشواهد بعض النحاة ممَّا دفعهم إلى القـول بجـواز صـرف هـذا الجمـع في الاختيار شعرًا أو نثرًا ، حتى قال راجزهم :

وَالصَّرْفُ فِي الْجَمْعِ أَتَى كَثِيْرًا   حَتَّى ادَّعَى قَوْمٌ بِهِ التَّخْيِيْرا [2]

وقد ذكر الأخفش أَنَّ بعض العرب يصرفون جميع ما لا ينصرف مطلقًا[3] ، وسيأتي في الفصول القادمة شواهد صرف ما لا ينصرف .

---

[1] – شرح الأشموني : 3 / 145 .

[2] – البحر المحيط : 8 / 394 ، روح المعاني : 13 / 68 .

[3] – انظر : الخصائص : 2 / 98 ، ارتشاف الضرب من لسان العرب : 2 / 891 شرح الأشموني : 2 / 542 .

العلم المؤنث

يرى النحاة أَنَّ العلم المؤنث يُمنع من الصرف ؛ للعلمية والتأنيث ، سواء أكان العلم مؤنثًا تأنيثًا معنويًا أم مؤنثًا تأنيثًا لفظيًا ، ويعلل النحاة منع العلم المؤنث من الصرف بأَنَّ " التأنيث فرع من التذكير ، والتذكير هو الأَصل "[1] .

واختلف النحاة في العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط ، فذهب فريق من النحاة إلى جواز صرفه ، إِذْ إِنَّهُ علم خفيف في النطق ، بينما يرى بعض النحاة أَنَّهُ ممنوع من الصرف ؛ للعلمية والتأنيث ، ويؤكد ذلك سيبويه بقوله : " اعلم أَنَّ كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف ، فإِنَّ سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد ، فأنت بالخيار : إِنْ شئت صرفته وإِنْ شئت لم تصرفه. وترك الصرف أجود "[2] . وقد ذكر الزمخشري أَنَّ العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط " منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل ؛ لمقاومة السكون أحد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه "[3] .

ويستشهد النحاة على هاتين اللغتين في صرف العلم المؤنث الساكن الوسط بقول جرير :

لَم تَتَلَفَّع بِفَضلِ مِئزَرَها   دَعدٌ وَلَم تُغذَ دَعدُ بِالعُلَبِ[4]   البحر المنسرح

ويرى الباحث أَنَّ منع (دعد) الثانية من الصرف لم يكن لغة بل مُنِعَتْ من الصرف للمحافظة على الوزن ، فلو صرف الشاعر (دعد) الثانية لاختل الوزن . ويوضح ذلك التقطيع العروضي للشطر الثاني .

---

[1] – ما ينصرف وما لا ينصرف : 49 ، المقتضب : 3 / 350 .

[2] – الكتاب : 3 / 240 .

[3] – المفصل في صنعة الإعراب : 28 .

[4] – شرح ديوان جرير : 65 ، الكتاب : 3 / 241 ، المقتضب : 3 / 350 ، شرح المفصل : 1 / 70 .

دَعْدُنْ وَلَمْ	تُغْذَ دَعْدُ	بِلْعُلَبِي
°/ / °/ °/	/ °/ / °/	°/// °/
مُسْتَفْعِلُنْ	مَفْعُلَاْتُ	مُسْتَعِلُنْ

ويرى السيرافي أنَّ العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط صُرِف ؛ " لأَنَّ هذا الاسم قد بلغ نهاية الخفة في قلة الحروف والحركات ، فقاومت خفتها أحد الثقلين "[1] .

أمَّا الأسماء المؤنثة الدالة على أسماء القبائل ، أوالأحياء ، أوالبلدان فهـي ممنوعـة من الصرف قولاً واحدًا ، فقد أَجمع النحاة على منع الاسم الـدال علـى القبائـل أوالأحيـاء أوالبلدان ؛ للعلمية والتأنيث ، فإِنْ وَرَدَ في كلام العرب اسم مـن هـذه الأسـماء مـصروفًا فيعلل النحاة صرفه بِأَنَّهُ علم يدل على اسم مذكر .

ويرى الباحث أَنَّ ثمة شواهد وَرَدَ فيها العلم المؤنث مصروفًا ، وقد اجتمعت فيه علتان من علل الممنوع من الصرف العلمية والتأنيث ، وقد وردت هذه الشواهد في القرآن الكـريم وفي الحديث النبوي الشريف وفي الشعر العربي ، ففي القرآن الكريم صُرِفَ (عاد) كقولـه تعالى: " كَذَّبَتْ عَادٌ الْمُرْسَلِينَ "[2] . وهو ما سيتناوله الباحث في الفصول اللاحقة .

العلم الأعجمي

قال اللغويون : العُجْمُ بالضم وبالتحريك خلاف العرب ، والعُجْمَةُ في اللسان بـضم العين لَكْنَةٌ ، وعدم فصاحة ، والأَعْجَمُ مَنْ لا يُفْصِحُ ، وأَمَّا العَجَمِيُّ : مَنْ جِنْسُهُ العَجَـمُ وإِنْ أَفْصَحَ ، وجمعه : عَجَمٌ ، والجمع عجم كعربي وعرب [3] .

---

[1] – شرح الكتاب : 4 / 12 .

[2] – سورة الشعراء : 26 :123 .

[3] – انظر : العين ، وتهذيب اللغة ، والمحيط في اللغة ، و الصحاح ، ولسان العرب ، والمـصباح المنيـر والقاموس المحيط : مادة (عجم) .

وقد ذكر أبو حيان أَنَّ الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام[1] :

- قسم غيرته العرب وألحقته بكلامها ، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع ، نحو : درهم وبهرج .
- وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها ، فلا يعتبر فيه ما يعتبر[2] في القسم الذي قبله نحو آجُر[3] وسفسير[4].
- وقسم تركوه غير مغير، فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم لم يعد منها ، وما ألحقوه بها عد منها ، مثال الأول : خراسان، لا يثبت به فُعالان ، ومثال الثاني: خَرَمَ ألحق بسَلَمَ وكركم ألحق بقمقم .

ونقل السيوطي عن النحاة علامات يُعرف بها الاسم الأعجمي ، فيقول : " قال أئمة العربية : تُعْرف عُجْمَة الاسم بوجوه :

أحدها : النَّقْل بأَنْ ينقُل ذلك أحد أئمة العربية .

الثاني : خروجُه عن أوزان الأسماء العربية نحو : إبْرَيْسَم ، فإِنَّ مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي .

الثالث : أَنْ يكون أوَّله نون ثم راء نحو : نرْجس[5] ، فإنَّ ذلك لا يكون في كلمة عربية .

الرابع : أَنْ يكونَ آخرُه زاي بعد دال نحو : مهندز ، فإِنَّ ذلك لا يكونُ في كلمة عربية .

---

[1] - المزهر : 1 / 269 .

[2] – هكذا وردت في المصدر ، والصواب (فلا يُعدُّ فيه ما يُعَدُّ في القسم الذي قبله ...) ؛ لأنَّ العِبَرَ جمعُ عِبْرة وهي كالمَوْعِظة مما يَتّعِظُ به الإنسان ويَعملُ به ويَعتبِر ليستدل به على غيره والعِبْرة الاعتبارُ بما مضى . لسان العرب : (مادة عبر) .

[3] – الآجر : طبيخُ الطين الواحدة بالهاء أُجُرَّةٌ وآجُرَّةٌ وآجِرَّة . اللسان : مادة (أجر) .

[4] – السفسير : هو الذي يقوم على الإبل ويصلح شأْنها . اللسان : مادة (سفسر) .

[5] – النَّرْجِسُ بالكسر من الرياحين ، وهو دخيل ونِرْجِس أَحْسَن إِذا أُعْرِبَ ، وهي كلمة يونانية . اللسان : مادة (نرجس).

الخامس : أَنْ يجتمع فيها الصاد والجيم نحو : الصَّوْلجان[1] ، والجصَّ[2] .

السادس : أَنْ يجتمع فيه الجيم والقاف نحو : المنجنيق .

السابع : أَنْ يكون خُماسياً ورُباعياً عارياً عن حروف الذّلاقة ، وهي الباء، والـــراء، والفـــاء واللام ، والميم ، والنون ، فإِنَّهُ متى كان عربيًّا ، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ فيه شيء منها نحو سَفَرْجَل وقُذَعْمِل[3] ، وقِرْطَعْب[4] ، وجَحْمَرش[5] "[6] .

يرى المبرد أَنَّ العلم الأعجمي مُنِعَ من الصرف " لامتناعه بـــالتعريف الـــذي فيـــه من إدخال الحروف العربية عليه ، وذلك نحو: إسحق ، ويعقوب ، وفرعون ، وقارون ؛ لأنَّك لا تقول : الفرعون "[7] .

ويتبين مما سبق أنَّ النحاة قد عللوا منع العلم الأعجمي من الصرف ؛ لثقله في اللفظ وأجازوا صرف العلم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط ؛ لخفته في اللفظ .

ويميل الباحث إلى القول : إِنَّ تعليل منع العلم الأعجمي من الصرف ؛ لثقله في اللفظ تعليل بعيد عن الواقع اللغوي ؛ إِذْ إِنَّ النحاة أَنفسهم أجازوا تنوين العلم الأعجمي إِنْ كان نكرة فيقولون : جاء إبراهيمٌ ، ويقصدون به شخصًا مـــا اســـمه إبـــراهيم ، فهـــو عنـــدهم نكـــرة

---

[1] – الصَّوْجان من الإِبل والدَّوابّ الشديد الصُّلب قال في ظَهْرِ صَوْجان القَرَى لِلمُمْتَطِي وعَصاً صَوْجانَةٌ كَزَّة ونَخْلة صَوْجانة كَزَّة السَّعَف والصَّوْجان الصَّوْلَجان . اللسان : مادة (صوج) .

[2] – الجِصُّ والجَصُّ معروف الذي يُطْلى به وهو معرب . اللسان : مادة (جصص) .

[3] – القُذَعْمِل ، والقُذَعْمِلة القصير الضخم من الإِبل مرخَّم بترك الياءين ، والقُذَعْمِلة الناقة القصيرة . وما في السماء قُذَعْمِلة أَي شيء من السحاب وهو الشيء اليسير مما كان . اللسان : مادة (قذعمل) .

[4] – ما عليه قِرْطَعْبَةٌ أَي قِطْعةُ خِرْقةٍ وما له قُرَطْعَبَةٌ أَي ما له شيء . اللسان : مادة (قرطعب) .

[5] – الجَحْمَرِش من النساء الثقيلةُ السمِجَة والجَحْمَرِش أَيضاً العجوز الكبيرة . اللسان : مادة (جحمرش) .

[6] – المزهر : 1 / 270 .

[7] – المقتضب : 3 / 325 .

لأَنَّهُ لا يدل على علم معين ، بل يدل على شخص من الأشخاص ممن تسمى باسم إبراهيم فإِنْ أَرادوا التعيين قالوا : جاء إبراهيمُ ، فمنعوه من الصرف ؛ للعلمية والعجمة .

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هل تنوين العلم الأعجمي تنوين تمكين أم تنوين تنكير؟ فإِنْ كان تنوين تمكين فهذا يدلُّ على أَنَّ العلم الأعجمي مصروف ، وإِنْ كان التنوين تنوين تنكير ، وأَنَّ العلم الأعجمي نكرة ؛ لأَنَّهُ نُوِّن ، فهذا القول بعيد عن الواقع اللغوي وعن أقوال النحاة ؛ إِذْ إِنَّ النحاة أجمعوا على أَنَّ تنوين التنكير " هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية للدلالة على تنكيرها قياسًا في باب العلم المختوم بـ (ويه) ، وهذا معنى قولهم يطرد في تنوين التنكير في كل اسم مبني مختوم بـ (ويه) كسيبويه ، ونفطويه ، وسماعًا في باب اسم الفعل مطلقًا ، وفي اسم الصوت "[1] . ويؤكد ذلك ابن هشام فيرى أَنَّ التنوين اللاحق للأَسماء المعربة " تنوين تمكين لا تنوين تنكير كما يتوهم بعض الطلبة ، ولهذا لو سميت به رجلاً بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير "[2] .

وبناء على ما سبق ؛ فإِنَّ الباحث يميل إلى القول : إِنَّ التنوين اللاحق للعلم الأعجمي تنوين تمكين ، وليس تنوين تنكير ؛ لأَنَّ العلم الأعجمي اسم معرب ، والاسم المعرب يلحقه تنوين التمكين ؛ للدلالة على تمكنه من الاسمية .ومما يؤكد ذلك ورود العلم الأعجمي منونًا في الشواهد النحوية ، فقد ورد العلم الأعجمي منونًا في قراءة الأعمش ، والأشهب العقيلي في قول تعالى : " وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا"[3] .

---

[1] – الموضح المبين لأقسام التنوين : 53 ، وانظر : مغني اللبيب : 2 / 392 و شرح الأشموني : 1 / 31 ، الجنى الداني : 145 ، أوضح المسالك : 1 / 15 .
[2] – مغني اللبيب : 2 / 393 .
[3] – سورة نوح : 71 : 23 .

وورد العلم الأعجمي منونًا في الشعر العربي ، كقول جرير :

قَيسَ البَراجِمِ شَرُّ الخَلقِ كُلِّهِمُ أَخزاهُمُ رَبُّ جِبريلٍ وَميكالِ[1] البحر البسيط

وسيُناقش الباحث هذه الشواهد في مظانها من هذه الدراسة .

العلم المعدول

العدل عند أهل اللغة تَقْوِيمُكَ الشَّيءَ بالشَّيءِ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ حتى تَجْعَلَهُ له مِثْلاً [2] .

أَمَّا عند النحاة فهو " إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع "[3] .

ويعرف ابن السراج العدل بقوله : " أَنْ يُشْتَقَّ من الاسم النكرة الشائع اسم ويُغَيَّر بناؤه إِمَّا لإزالة معنى إلى معنى ، وإِمَّا لأَنَّهُ يُسمَّى به . فأمَّا الذي عُدِل لإزالة معنى ، فمثنى وثلاث ورباع وأُحاد ، فهذا عُدِل لفظه ومعناه عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين ، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى ، فأَمَّا ما عُدِل في حال التعريف ، فنحو : عُمر ، وزُفَر ، وقُثَم "[4] .

ويمنع النحاة العلم المعدول من الصرف ؛ لاجتماع علتين : إحداهما معنوية والأخرى لفظية ، وهاتان العلتان هما : العلمية والعدل ، فمتى اجتمعت في الاسم هاتان العلتان مُنِعَ من الصرف عند النحاة .

وعلة العدل عند النحاة علة مفترضة ، ويؤكد ذلك أبو حيان بقوله : " وهذه الأسماء التي ذكرناها كلها أعلام عُدِلَتْ تقديرًا عن فاعل إلا ثُعَل فعن أفعل ، ولو كانت صفات كحُطَم ولُبَد دخلت عليها الألف واللام ، وإِنَّما جعلناها معدولة لأمر نجهله ؛ لأَنَّ الأعلام يَغْلِب عليها النقل ، وهي أَنْ يكون لها أصل في النكرات فجُعل عمر معدولاً عن عامر العلم المنقول

---

[1] – ديوان جرير : 338 .

[2] – انظر : تهذيب اللغة ، لسان العرب ، تاج العروس : مادة (عدل) .

[3] – الخصائص : 1 / 103 .

[4] – الأصول في النحو : 2 / 89 .

من الصفة ، فإنْ ورد فُعَل مصروفًا ، وهو علم علمنا أَنَّهُ غير معدول كأُدَدٍ[1] ، فإنَّهُ لا يحفظ له أصل في النكرات ، فإمَّا أَنْ يكون منقولاً من أصل لا نحفظه أو مرتجلاً "[2] .

ويرى الباحث أَنَّ تعليل النحاة لمنع هذه الأعلام من الصرف تعليل يفتقد إلى الدليل العلمي ؛ إذ إنَّ النحاة عدُّوا منع هذه الأعلام من الصرف دليلاً على أَنَّها أعلام معدولة وعدَّوا صرفها دليلاً على أنَّها غير معدولة . وقد وردت شواهد صرفت العلم المعدول كقوله تعالى : " إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى "[3] وهذه القراءة متواترة وهي قراءة الأئمة : ابن عامر الشامي ، والكسائي[4] .

العلم الموازن للفعل

عبَّر سيبويه عن العلم الموازن للفعل بقوله : " وممَّا يُترك صرفه ؛ لأَنَّهُ يشبه الفعل ولا يُجْعَلُ الحرفُ الأولُ منه زائداً إلاّ بِثَبَتٍ ، نحو تَنْضُبٍ ، فإنَّما التاء زائدة ؛ لأَنَّهُ ليس في الكلام شيء على أَربعة أحرف ليس أوله زائدة يكون على هذا البناء ؛ لأَنَّهُ ليس في الكلام فَعْلُل "[5].

والعلم الموازن للفعل ثلاثة أنواع : " أحدها : الوزن الذي يَخُصُّ الفعلَ كـ (خَضَّمَ) لمكان ، و(شَمَّرَ) لفرس ، و(دُئِل) لقبيلة ، وكـ (انْطَلَقَ) ، و (اسْتَخْرَجَ) و(تَقَاتَلَ) أعلاماً ، والثاني : الوزن الذي به الفعلُ أوْلى ؛ لكونه غالباً فيه ، كـ (إثمد) و(إصْبَع)

---

[1] – أَبو قبيلة من حمير وهو أُدَد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير . اللسان : مادة (أدد)

[2] – همع الهوامع : 1 / 88 .

[3] – سورة طه : 12 . ومنها قوله تعالى : " إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى " سورة النازعات : 16 .

[4] – السبعة : 417 ، إعراب القرآن : 3 / 24 ، التذكرة في القراءات : 358 ، حجة القراءات : 451 التيسير في القراءات : 122 ، المستنير في القراءات العشر : 2 / 288 ، التبيان في إعراب القرآن : 2 / 180 ، النشر في القراءات : 2 / 240, إرشاد العقل السليم : : 9 / 99 ، التبصرة في القراءات : 716 الكشف عن أوجه القراءات السبع : 2 / 96، البدور الزاهرة : 206 .

[5] – الكتاب : 3 / 196 .

و (أُبْلُم[1]) أعلاماً ، فإنَّ وجود مُوَازنها في الفعل أَكْثَرُ كالأمر من ضرب ، وذهب ، وكتب والثالثُ : الوزنُ الذي به الفعلُ أوْلى ؛ لكونه مبدوءاً بزيادة تدلُّ في الفعل ، ولا تدل في الاسم نحو : أَفْكَل[2] ، وأَكْلُب[3] ، فإِنَّ الهمزة فيهما لا تدلُّ ، وهي في مُوَازنهما من الفعل نحو : أَذْهَبُ وأَكْتُبُ دالة على المتكلم "[4].

وعلَّل سيبويه منع العلم الموازن للفعل بقوله : " وإِنَّما صارت هــذه الأَســماء بهــذه المنزلة ؛ لأَنَّهم كأَنَّهم ليس أَصلُ الأَسماء عندهم على أَنْ تكونَ في أَوّلها الزوائــد ، وتكــونَ على هذا البناء . أَلا ترى أَنْ تَفْعَلُ ويَفْعَلُ في الأَسماء قليل . وكان هــذا البنــاء إِنَّمــا هــو في الأَصل للفعل ، فلمَّا صار في موضع قد يُستثقل فيه التنوين استثقلوا فيه ما استثقلوا فيمــا هو أَولى بهذا البناء منه . والموضع الذي يستثقل فيه التنوين المعرفة . أَلا تــرى أَكثــر مــا لا ينصرف في المعرفة قد ينصرف في النكرة "[5] .

وقد وردت شواهد صرفت العلم الموازن للفعل من غير ضــرورة أَوجبــت صــرفه ومن هذه الشواهد التي صرفت العلم الموازن للفعل صرف (يزيد) كقول سويد اليشكري :

فَمِنّا يَزيدٌ إِذ تَحَدّى جُموعَكُم فَلَم تُفرِحوهُ المَرزُبانُ المُسَوَّرُ[6] البحر الطويل

---

[1] – رجل أَبْلَم أَي غَليظُ الشفتَين . وفيه ثلاثُ لُغات أَبْلَم وأُبْلُم وإِبْلِم والواحدة بالهاء اللسان : مادة (بلم) .

[2] – أَفْكَلٌ الأَفْكَل بالفتح الرِّعْدة من بَرْد أَو خوف قال : ولا يُبْنى منه فِعْل وهمزته زائدة ووزنه أَفْعَل ، ولهذا إِذا سَمَّيْتَ به لم تصرفه للتعريف ووزن الفعل وفي حديث عائشة فأَخَذَني أَفْكَلٌ فارتعدت من شــدة الغَيْــرة . اللسان : مادة (أفكل) .

[3] – الكَلْبُ طَرَفُ الأَكَمةِ والكُلْبةُ حانوتُ الخَمَّارِ عن أَبي حنيفة وكَلْبٌ وبنُو كَلْبٍ وبنُو أَكْلُبٍ وبنو كَلْبــةَ كلُّهــا قبائلُ . اللسان : مادة (كلب) .

[4] – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 4 / 116 .

[5] – الكتاب : 3 / 197 .

[6] – الأغاني : 13 / 119 .

العلم المركب

عرَّفه سيبويه بقوله : " هذا باب الشيئين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسم واحد كعَيْضَمَوزٍ[1] ، وعَنْتَرِيْسٍ[2] ، وذلك نحو : حَضْرَمَوْتٍ ، وبَعْلَبكَّ "[3] .

وقد ذكر النحاة للعلم المركب ثلاث لغات[4] :

1. أَنْ تكون هذه الأسماء معربة ، فيُبنى الجزء الأَوَّل على الفتح ما لم يكن آخره ياء فإنْ كان آخر الاسم الأَوَّل ياء ، بُني على السكون نحو : معديْ كرب ، وتجعل الإعراب على الاسم الثاني .

2. أَنْ تضيف الجزء الأَوَّل ، وتجعل الإعراب في آخره ، فتقول : هذا معدُ يكربٍ وقد أجاز النحاة هذا الوجه ؛ لأَنَّ أحد الاسمين غير الآخر ، فجاز أَنْ تُشَبِّهَهُ بالمضاف والمضاف إليه ؛ لأَنَّ الاسمين جميعًا هما لشخص واحد .

3. يترك الجزء الأَوَّل على حاله قبل التركيب من السكون أَو الحركة ، فلا يتغير ولا يجري عليه إِعراب أَو بناء ، ويُنظر إِليه على أَنَّه جزء من كلمة ، وليس كلمة مستقلة ويتصل بالجزء الثاني كتابة إِنْ أمكن وصل حروفهما الهجائية ، ويعامل معاملة الاسم الممنوع من الصرف .

ويُعلِّل المبرد منع العلم المركب من الصرف ؛ " لأَنَّهما جُعِلا بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التأنيث ؛ لأَنَّ الهاء ضُمَّتْ إِلى اسم كان مذكرًا قبل لحاقها ، فترك آخره مفتوحًا "[5] .

---

[1] – العَيْضَمُوزُ العجوز الكبيرة . اللسان : مادة (عضمز)

[2] – العَنْتَرِيسُ الشجاع . اللسان : مادة (عترس) .

[3] – الكتاب : 3 / 296 .

[4] – انظر : الكتاب 3 / 297 وما بعدها ، وما ينصرف وما لا ينصرف : 102 ، وعلل النحو : 466 وشرح الأشموني : 2 / 524 ، والنحو الوفي : 4 / 227 .

[5] – المقتضب : 2 / 337 .

ويبدو أَنَّ مِنَ العرب مَنْ عامل هذه الأَسماء معاملة الأَسماء المتمكنة ، فيرى ابن جني أَنَّ العرب قد تدرجت في استعمال هذه الأَسماء ، فيقول : " ومن التدريج قولهم هذا حضرُموتٍ بالإِضافة على منهاج اقتران الاسمين أَحدهما بصاحبه ، ثُمَّ تدرجوا من هذا إِلى التركيب ، فقالوا : هذا حضرَموتُ ، ثُمَّ تدرجوا من هذا إِلى أَنْ صاغوهما جميعاً صياغة المفرد ، فقالوا : هذا حضرَموتٌ ، فجرى لذلك مجرى عَضْرَفُوط[1] ، ويَسْتَعُور[2] "[3].

ويرى النحاة أَنَّ العلم المركب ممنوع من الصرف ؛ لاجتماع علتين هما : العلمية والتركيب إِلاَّ أَنَّه قد وردت شواهد نحوية خالفت قاعدة الممنوع من الصرف ، فصرفت العلم المركب ، ومن هذه الشواهد صرف (حضرموت) كقول الأُقيشر الأَسدي :

وَإِلينا حَضرَمَوتٌ تَنتَسِبُ[4] حَضرَمَوتٌ فَتَّشَت أَحسابَنا البحر الرمل

وهو ما سيأتي ذكره .

العلم المختوم بألف ونون زائدتين

يُمنع العلم من الصرف إذا كان مختومًا بألف ونون زائدتين ، فإِنْ كانت الألف والنون حرفين أصليين ، أَوْ كانت النون أصلية ، فإِنَّ العلم يكون – عندئذٍ – مصروفًا " ويستدل النحاة على زيادة الألف والنون في العلم بأَنْ يتقدمهما ثلاثة أحرف أصلية أَوْ أكثر ، أَمَّا إِذا تقدمهما حرف أَصلي واحد نحو : بان ، أَوْ حرفان أَصليان نحو : ضمان فالحكم أَنَّ النون غير مزيدة ، ولذلك لا يُمنع العلم من الصرف "[5] .

---

[1] – العَضْرَفُوطُ : دويبة بيضاء ناعمة . اللسان : مادة (عضرفط) .

[2] – اليَسْتَعُور : شجر تصنع منه المساويك ، ومساويكه أَشَدُّ المساويك إِنْقاءً للثَّغْرِ ، وتبييضاً له ومَنابِتُه بالسَّراةِ . اللسان : مادة (يستعر) .

[3] – الخصائص : 1 / 353 .

[4] – الأغاني : 11 / 168 .

[5] – الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي : 144 .

فإِنْ كان الاسم المختوم بألف ونون زائدتين قد تقدمهما حرفان ثانيهما مشدد ، نحــو طحَّان ، سمَّان ، تبَّان ، فإِنَّ للنحاة مذهبين : أَحدهما يعد النون حرفًا أصليًا فيــصرف العلــم لعدم اجتماع العلتين المانعتين للصرف : العلمية والأَلف والنون الزائدتين ، والمذهب الثــاني يرى أَنَّ الأَلف والنون حرفان زائدان ، والعلم ممنوع من الصرف لاجتماع العلتين العلميــة والأَلف والنون الزائدتين ، ويؤُكد ذلك سيبويه بقوله : " وإِذا سميّت رجلاً : طحَّان [1] أَو سمّان من السمن، أَو تبّان من التّبن ، صرفته في المعرفة والنكرة ؛ لأَنَّها نونٌ من نفس الحرف وهي بمنزلة دال حمّاد "[2] .

الوصف المختوم بالألف والنون الزائدتين

وقد عبَّر عنه سيبويه بقوله : " هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك نحو: عطشان ، وسكران ، وعجلان ، وأَشباهها "[3].

وقد علَّل النحاة منع الوصف المختوم بأَلف ونون زائدتين ، ويؤكد ذلــك مــا قــرره سيبويه بقوله : " وذلك لأَنَّهم جعلوا النون حيث جاءت بعــد أَلــف كــأَلف حمــراء ؛ لأَنَّهــا على مثالها في عدَّة الحروف والتحرك والسكون ، وهاتان الزائدتان قد اختصَّ بهما المــذكّر ولا تلحقه علامة التأنيث ، كما أَنَّ حمراء لم تؤنَّث على بناء المذكَّر ، ولمؤنث سكران بنــاءٌ على حِدَةٍ كما كان لمذكَّر حمراء بناءٌ على حِدَة ، فلمَّا ضارع فعلاء هذه المضارعة وأَشــبهها فيما ذكرت لك أَجرى مجراها "[4].

---

[1] – الطح أَن تَضَعَ عَقِبَك على شيء ثم تَسْحَجَه قال الكسائي : طَحَّانُ فَعْلانُ من الطَّحِّ ملحق ببــاب فَعْــلانَ وفَعْلى وهو السَّحْجُ . اللسان : مادة : طحح .

[2] – الكتاب : 3 / 217 .

[3] – المرجع السابق : 3 / 215 ، وما بعدها .

[4] – الكتاب : 3 / 215 ، انظــر : المقتــضب : 3 / 235 ، و مــا ينــصرف ومــا لا ينــصرف : 35 وشرح المفصل : 1 / 66 .

وذكر النحاة أَنَّ ثمة لغة تصرف الوصف المختوم بألف والنون زائدتين ونسبوا هــذه اللغة لبني أَسد ويؤكد ذلك ما قررهُ اللغويون بقولهم : ولغةٌ في بني أَسد سَكْرانَةٌ وَالْجَمْــعُ سُكَارَى بِضَمِّ السِّينِ وَفَتْحُهَا لُغَةٌ[1] . ونحو : ورجل غَضْبانُ وامرأة غَضْبى ، ولغة في بنــي أسد غَضْبانَة ومَلآنةٌ وأشباههما [2] .

وقد ذكر ابن قتيبة أَنَّ " ما كان من النعوت على فَعْلان ؛ فالأُنثى (فعلى) ، هــذا هــو الأَكثر نحو : غَضْبَان وغَضْبَى ، و " سَــكْرَان وسَــكْرَى ، وبعــضهم يقــول: سَــكْرَانة وغَضْبَانة "[3]. وقد وردت شواهد نحوية صرفت الوصف المختوم بأَلف ونون زائدتين ، ومــن هذه الشواهد ما رواه الطبراني من حديث أَنَسُ بن مَالِكٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – قَــالَ : قَــالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : " مَا آمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبْعَانًا وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِــهِ وَهُوَ يَعْلَمُ بِه"[4] .

الوصف الذي على وزن الفعل

وقد عبَّر عنه سيبويه بقوله : " باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألــف فمنعــه ذلــك من الانصراف في النكرة والمعرفة "[5] .

ويعلِّل النحاة منع الوصف الذي على وزن الفعل ؛ بِأَنَّهُ شَابَهَ الأَفعــالَ مــن وجهــين من جهة الوزن ، ومن جهة أَنَّهُ نعت ، فاستثقلوا التنوين فيه ، ويؤكد ذلك ما قــرره ســيبويه

---

[1] – انظر : العين ، تهذيب اللغة ، جمهرة اللغة ، المحيط في اللغة ، الصحاح فــي اللغــة ، المخــصص لسان العرب ، القاموس المحيط ، تاج العروس: مادة : (سكر) .

[2] – انظر : العين ، تهذيب اللغة ، جمهرة اللغة ، المحيط في اللغة ، الصحاح في اللغــة ، المخــصص لسان العرب ، القاموس المحيط ، تاج العروس: مادة : (غضب) .

[3] – أدب الكاتب : 372 .

[4] – المعجم الكبير : 1 /259 ، رقم الحديث 751 .

[5] – الكتاب : 3 / 213 .

بقوله : " اعلم أَنّ أَفعل إِذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ وذلك لأَنَّها أَشبهت الأَفعال نحو : أَذْهَبُ وأَعْلَمُ ، قلتُ : فما باله لا ينصرف إِذا كان صفةً وهو نكرةٌ ؟ فقال : لأَنَّ الصفات أَقرب إِلى الأَفعال ، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأَفعال ، وأَرادوا أَنْ يكون في الاستثقال كالفعل ، إِذْ كان مثلَه في البناء والزيادة وضَارعَهُ ، وذلك نحو : أَخْضَرَ وأَحْمَرَ، وأَسْوَدَ ، وأَبْيَضَ ، وآدَرَ[1] "[2] .

وقد وردت كلمات على وزن الفعل ممنوعة من الصرف حينًا ، ومصروفة حينًا آخر ومن هذه الكلمات : أجدل ، وأخيل ، وأفعى ، وأدهم ، وهو ما كان على وزن أَفعل ، وقد عبَّر عنه سيبويه بقوله : " هذا باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام ، وذلك : أجدلٌ وأخيلٌ وأفعًى ، فأجود ذلك أَنْ يكون هذا النَّحو اسمًا ، وقد جعله بعضهم صفة ؛ وذلك لأَنَّ الجدل شدَّة الخلق ، فصار أَجدل عندهم بمنزلة شديدٍ ، أَمَّا أَخيلٌ فجعلوه أفعل من الخيلان للونه ، وهو طائر أخضر ، وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه وعلى هذا المثال جاء أفعًى كأَنَّهُ صار عندهم صفة وإِنْ لم يكن له فعلٌ ولا مصدر ، وأَمَّا أَدهم إِذا عنيت القيد، والأَسود إِذا عنيت به الحَّية ، والأَرقم إِذا عنيت الحّية ، فإِنَّك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة لم تختلف في ذلك العرب "[3] .

الوصف المعدول

العدل يكون في الصفات ، فيكون في الأَعداد التي على وزن (فُعَال) و(مَفْعَل) وقد ذكر السيوطي أَنَّ " المسموع من ذلك أُحاد ومَوْحَد وثُنَاء ومَثْنَى وثُلاث ومَثْلَث ورُبَاع

---

[1] – الأُدْرَةُ بالضم نفخةٌ في الخُصْيَةِ . اللسان : مادة (أدر) .

[2] – الكتاب : 3 / 193 ، انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : 6 ، المقتضب : 3 / 311 .

[3] – الكتاب : 3 / 200 ، انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : 11 .

ومَرْبَع وخُمَاس ومَخْمَس وعُشَار ومَعْشَر "[1] ، وقد اختلف النحاة في غير المسموع " هل يقاس عليها سُدَاس ومَسْدس وسُبَاع ومَسْبَع وثُمَان ومَثْمَن وتُسَاع ومَتْسَع على ثلاثة مذاهب :أَحـدها لا ، وعليه البصريون ؛ لأَنَّ فيه إِحداث لفظ لم تتكلم به العرب ، والثـاني : نعـم وعليـه الكوفيون والزجاج ؛ لوضوح طريق القياس فيه ، والثالث : يقاس على ما سمع مـن فُعـال لكثرته دون مَفْعَل ؛ لقلته "[2] .

ويُبين النحاة أَنَّ سبب منع الوصف المعدول من الصرف العدل ، ويؤكد ذلك ما قررهُ الزجاج بقوله : " اعلم أَنَّ جميع ما جاء معدولاً من هذا الباب لا ينصرف في النكـرة وإِنَّمـا ترك صرفه ؛ لأَنَّهُ عُدِلَ به عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ ، وأربعةٍ أربعةٍ ، فـاجتمع فيـه : أَنَّـهُ معـدول عن هذا المعنى ، وأَنَّهُ صفة لا تستعمل معدولاً إلى صفة "[3] .

وأنشد خلف الأحمر أَبياتًا بنى فيها قائلها فُعالا من أُحاد إلى عُشَار :

ومضَى القومُ إلى القو	م أحاد واثنا[4]
وثلاثاً وربـــــــاعاً	وخماساً فأطَعْنا
وسُداساً وسُبـــــــاعاً	وثماناً فاجْتَلَدْنا
وتُسَاعاً وعُشَـــــــاراً	فأُصِبْنا وأصَبْناْ[5]

---

[1] – همع الهوامع : 1 / 83 ، انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : 44 .
[2] – همع الهوامع : 1 / 84 .
[3] – ما ينصرف وما لا ينصرف : 44 .
[4] – هكذا وردت الرواية في المصدر ، وربما تكون الرواية أحادًا وثناءً ؛ لكي يستقيم الوزن ، والأبيات على وزن مجزوء الرمل .
[5] – المزهر : 1 / 179 ، همع الهوامع : 1 / 85 ، الدرر اللوامع على همع الهوامع : 1 / 93 .

وذكر السيوطي أنَّ الفراء أجاز " صرفها مذهوبًا بها مذهب الأسماء أي منكرة بنــاء على رأيه أَنَّها معرفة بنية الإضافة تقبل التنكير ، قال : تقول العرب : ادخلــوا ثُلاثًــا ثُلاثًــا والجمهور على خلافه "[1] .

كما منع النحاة الوصف المعدول في كلمة (أُخر) جمع (أُخــرى) ، و(أُخــرى) مؤنث (آخر) ، ويعلل سيبويه منع (أُخر) من الصرف ؛ بِأَنَّها معدولــة عــن (الأخــر) فيقول : " قلت : فما بال أُخَرَ لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؟ فقــال : لأَنَّ أُخَــرَ خالفــت أَخواتها وأصلها ، وإِنَّما هي بمنزلة : الطُّوَل والوُسَط والكُبَر ، لا يكنَّ صفةً إِلاَّ وفيهن ألــف ولام فتوصف بِهِنَّ المعرفة . أَلا ترى أَنَّك لا تقول : نِسْوَةٌ صُغَرٌ ، ولا هؤلاء نِــسْوَةٌ وُسَــطٌ ولا تقول : هؤلاء قوم أصاغر ، فلمَّا خالفتِ الأصلَ ، وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها "[2] .

الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة

يسميه سيبويه " باب ما لحقته الأَلف في آخره فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة "[3] ، ويمنع الاسم من الصرف إذا كان منتهيًا بأَلف التأنيث المقــصورة أَو الممــدودة سواء أَكان علمًا أم غير ذلك .

ويُعلِّل سيبويه منع الاسم المختوم بأَلف التأنيث بقوله : " وذاك أَنَّهم أَرادوا أَنْ يفرقوا بين الأَلف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من نفس الكلمة ، والأَلف التي تُلْحَقُ ما كــان من بنات الثلاثة ببنات الأَربعة ، وبين هذه الأَلف التي تجيء للتأنيث "[4].

---

[1] – همع الهوامع : 1 / 86 ، شرح الأشموني : 2 / 517 .
[2] – الكتاب : 3 / 224 .
[3] – المرجع السابق : 3 / 210 .
[4] – الكتاب : 3 / 211 . شرح الكتاب : 3 / 477 ، ما ينصرف وما لا ينصرف : 26 .

وقد ذكر سيبويه كلمات وردت فيها لغتان عن العرب ، فلغة تمنعها من الصرف ولغة تصرفها ، ومن هذه الكلمات ذفرى ، وتترى ، فيقول : " فأَمّا ذفرى فقد اختلفت فيها العرب ، فيقولون : هذه ذفرًى[1] أسيلةٌ ، ويقول بعضهم : هذه ذفرى أسيلةٌ ، وهي أَقلُّهما جعلوها تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، كما أَنَّ واو جدولٍ بتلك المنزلة ، وكذلك : تترى فيها لغتان "[2] .

ومذهب سيبويه جواز صرف ما كان على وزن (فَعْلى أو فِعْلى) ، إِذْ يقول : " كل فَعْلى أو فُعْلى فلم يُنَوَّنْ ؛ لأَنَّ هذا الحرف مثال . فإِنْ شئت أنثته ، وجعلت الأَلف للتأنيث وإِنْ شئت صرفت ، وجعلت الأَلف لغير التأنيث "[3] .

وقد وردت شواهد صرفت العلم المختوم بأَلف التأنيث كصرف (فرادى) وهي قراءة أبي حيوة وعيسى بن عمر[4] منها قوله تعالى : " وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادًى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ "[5]. وقد سُمِع عن العرب صرفهم الاسم المختوم بألف مقصورة كقول المثلم المري :

إِنّي مُقَسِّمُ ما مَلَكتُ فَجاعِلٌ أَجراً لِلَآخِرَةٍ وَدُنيًا تَنفَعُ[6] البحر الكامل

والحق أَنَّ الاسم المقصور لا تظهر عليه الحركات الإعرابية الثلاثة ، فهو يعرب بحركات مقدرة منع من ظهورها التعذر ، ويؤكد ذلك الدكتور هلال ناجي بقوله : " وأرى أَنَّهُ لا داعي لذكر ما فيه أَلف تأنيث مقصورة بين الكلمات الممنوعة من الصرف ، بسبب أَنَّ الحركات لا تظهر عليها أَصلاً ، مثل : سلمى ، وحبلى "[7] .

---

[1] – ذفرى : الموضع الذي يَعْرَقُ من البعير خلف الأُذن . اللسان : مادة (ذفر) .

[2] – الكتاب : 3 / 211 .

[3] – المرجع السابق : 3 / 205 .

[4] – إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب العزيز : 3 / 164 ، مختصر في شواذ القرآن : 44 .

[5] – سورة الأنعام : 94 .

[6] – شرح الأشموني : 2 / 542 ، خزانة الأدب : 8 / 297 ، المقاصد النحوية : 3 / 339 حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : 2 / 109 .

[7] – في تيسير تعليم مباحث النحو : 75 .

الفصل الأول

صرف الممنوع من الصرف

في القرآن الكريم وقراءاته

صرف الممنوع من الصرف في القرآن الكريم وقراءاته

تعد القراءات القرآنية[1] مصدرًا أصيلاً لدراسة اللغة العربية في مستوياتها كافة الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية ، فالقراءات القرآنية سواء أكانت متواترة أم شاذة تمثل وجهًا من وجوه العربية ، ويؤكد ذلك ابن خالويه بقوله : " فإني تدبرتُ قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة[2] المعروفين بصحة النقل ، وإتقان الحفظ المأمونين على تأدية الرواية واللفظ ، فرأيت كلاً منهم ، قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرف مذهبًا من العربية لا يدفع ، وقَصَدَ من المقياس وجهًا لا يُمْنَعُ فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية غير مؤثر للاختبار على واجب الآثار "[3] .

وقد وضع علماء القراءات ضوابط للتمييز بين القراءات المتواترة والقراءات الشاذة فالقراءة المتواترة هي " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها "[4] . أمَّا موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية فقد كانت مواقف متباينة ، فمنهم مَنْ رفض الاستشهاد بالقراءات التي خالفت قواعد اللغة العربية ومنهم مَنْ استشهد بها واقتصر على القراءات المتواترة التي وافقت قواعد النحاة التي قعدوها ومنهم مَنْ وَسَّعَ دائرة الاحتجاج بها فاستشهد بالقراءات المتواترة والشاذة .

---

[1] - القراءات في الاصطلاح : " اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف ، أو كيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما " . البرهان في علوم القرآن : 1/ 395 وما بعدها .

وقيل في تعريفها : " علم يعرف به اتفاق الناقلين لكتاب الله – تعالى – واختلافهم في أحوال النطق به من حيث السماع " . شرح الفاسي على الشاطبية : 1 / 24 .

[2] – الأَمصار الخمسة : مكة ، والمدينة ، والبصرة ، والكوفة ، والشام ، والأَئِمة هم : ابن كثير المكي ونافع المدني ، وأبو جعفر المدني ، وأبو عمرو البصري ، وعاصم الكوفي ، والكسائي الكوفي ، وابن عامر الشامي .

[3] – الحجة في القراءات السبع : 38 .

[4] – النشر في القراءات العشر : 1 / 15 .

فقد وقف سيبويه من القراءات موقفًا معتدلاً " وقد استشهد بهـــا ، واســـتخلص منهـــا القواعد ، وقاس عليها كلام العرب ، أو قاسها على كلام العرب ، ونظر إلى الآيات الـــواردة في المصحف العثماني ، فهو لم يُخَطِّئ قراءة ، ولم يُلَحِّنْ قارئًا ، ولم يُرَجِّحْ قارئًا من القـــراء على غيره "[1] .

وأما النحاة المتأخرون فقد استشهدوا بالقراءات القرآنية ، فابن الحاجب " كان يـــؤمن بتواتر القراءات السبع ، وإنَّ الاستشهاد بها أحرى من الاستشهاد بغيرها وأقوى "[2]. و استشهد ابن مالك بالقراءات جميعها المتواترة والشاذة " ورد على النحويين المتقدمين الذين يعيبـــون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينـــسبونهم إلـــى اللحـــن وهـــم مخطئون في ذلك ، فإنَّ قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعـــن عليهـــا وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية "[3] . أما أبو حيان فقد " وقف موقفًـــا وســـطًا بـــين البصريين والكوفيين ، وذلك لأنَّه قَبِلَ القراءات المتواترة وأخذ بها ووقف من القراءات الشاذة موقف الحذر والاحتراس "[4] .

وممَّا لا شك فيه أَنَّ القراء اتبعوا أصح الطرق في النقل اللغوي ، فلم يكتفوا بالسماع بل اعتمدوا على الرواية الصحيحة فتلقوا قراءاتهم من أفـــواه العلمـــاء مـــشافهة وعرضـــوا قراءاتهم على أهل العلم منهم ، ويؤكد هذا ابن الجزري إذْ يقول : " أئمة القـــراءة لا تعمـــل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بـــل علـــى الأثبـــت

---

[1] – الاستشهاد بالآيات القرآنية عند سيبويه : 294 .

[2] – المدرسة النحوية في مصر والشام : 90

[3] – الاقتراح : 7 .

[4] – المدرسة النحوية في مصر والشام : 337 .

في الأثر والأصح في النقل والرواية ، إِذْا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ؛ لأَنَّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها "[1] .

صرف صيغة منتهى الجموع

وقد وردت ألفاظ مصروفة في القرآن الكريم وقراءاته جاءت مغايرة لقاعدة الممنـــوع من الصرف ، ومن هذه الألفاظ قوله تعالى :" إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيرًا "[2].

الشاهد : سلاسلاً .

وجه الاستشهاد : حيث صُرفت (سلاسلاً) ، وحقها أَنْ تكون ممنوعة من الـــصرف لأنَّها على صيغة منتهى الجموع . وقد قرأ بها الكسائي[3] ، والإمام نافع المـــدني[4] ، وهـــشام[5] وأبو جعفر المدني[6] ، وشعبة[7] ، وهي قراءات متواترة [8] .

---

[1] – النشر في القراءات العشر : 1 / 11 .

[2] – سورة الإنسان : 76 : 4 .

[3] – أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي مولى بني أسد ، انتهت الإمامة في القراءة إليه ، واعتمد في قراءته على حمزة ، مات – رحمه الله – سنة تسع وثمانين ومئة .غاية النهاية في طبقات القراء : 1 / 535 .

[4] – نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم مولى جعونة بن شعوب الليثي ، وكنيته أبو عبد الرحمن وقيل : أبـــو رؤيـــم أصله من أصبهان وبالمدينة أقام ، وبها مات سنة سبع وستين ومئة ، قرأ على سبعين من التابعين منهم : أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، وقرأ أبو جعفر على عبد الله بن عباس ، وعلى عبد الله بن عياش مولاه ، وعلـــى أبـــي هريـــرة وقرؤوا على أُبي بن كعب ، وقرأ أُبي على رسول الله صلى الله عليه وسلم .غاية النهاية : 2 / 330 .

[5] – هشام بن عمار بن نصير بن أبان بن ميسرة السلمي القاضي الدمشقي ، وكنيته أبو الوليد ، أخذ القـــراءة عرضاً عن أيوب بن تميم وعراك بن خالد وسويد بن عبد العزيز والوليد بن مسلم وصدقة بن خالد ومـــدرك بن أبي سعد وعمر بن عبد الواحد ، مات سنة خمس وأربعين ومائتين . غاية النهاية : 2 / 354 .

[6] – يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي المدني القارئ ، أحد القراء العشرة تابعي مشهور كبير القدر مات بالمدينة سنة 130هـ . غاية النهاية : 2 / 382 .

[7] – شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر راوي عاصم ، توفي سنة ثلاث وتسعين ومئة. غاية النهاية : 1 / 327

[8] – انظر : كتاب السبعة : 663 ، التذكرة في القراءات لابن غلبون : 524 ، حجة القراءات : 737 ومـــا بعدها ، التيسير في القراءات السبع : 217 ، المستنير : 2 /512 ، الإمتاع في القـــراءات العـــشر : 479 فتح الوصيد في شرح القصيد : 2 / 499 وما بعدها ، شرح الفاسي : 45/3 ، النشر : 295/2 = =

قال الإمام الشاطبي[1] :

سلاسل نَوِّنْ إِذْ رَوَوْا صَرْفَهُ لَنَا وَبِالْقَصْرِ قِفْ مِنْ عَنْ هُدَى خُلْفُهُمْ فَلا[2]

وقد اختلف النحاة في تعليل قراءة (سلاسلاً) ، فذهب أبو جعفر النحاس وأبو علي الفارسي إلى " أَنَّ العرب تصرف كل مالا ينصرف إلا أفعل منك ، وهي لغة أهل مكـة والمدينـة "[3] أَمَّا العكبري فيرى " أَنَّ قومًا أخرجوه على الأَصل و قرب ذلك عندهم شيئان : أحدهما إتباع ما بعده ، والثاني : أَنَّهم وجدوا في الشعر مثل ذلك منونًا في الفواصل"[4]. أَمَّا الزجاج فقد ذهب إلى أَنَّ " الأجود في العربية ألاَّ تصرف (سلاسل) ولكنْ لما جُعلت رأس آية صُرفت ليكون آخر الآي على لفظ واحد "[5] .

وقد روى أبو جعفر النحاس أَنَّ أبا عمرو بن العلاء البصري[6] ، وحمزة الكوفي[7] قـد قرأا (سلاسل) بغير تنوين ، وقد وقف حمزة الكوفي على (سلاسلا) بـالألف ؛ لأَنَّ هـذه

تحبير التيسير في القراءات العشر : 599 ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : 429 البدور الزاهرة 340 الوافي في شرح الشاطبية :307 .

[1] – القاسم بن فِيْرَّة ، ومعناها بلغة عجم الأندلس الحديد وُلد في آخر سنة ثمانٍ وثلاثين وخمس مئة بـشاطبية من الأندلس ، كان إمامًا كبيرًا أعجوبة في الذكاء ، كثير الفنون ، آية من آيات الله تعالى غاية في القراءات حافظًا للحديث ، بصيرًا باللغة العربية ، إمامًا في اللغة ، رأسًا في الأدب مـع الزهـد والولايـة والعبـادة والانقطاع ، شافعي المذهب مواظبًا على السنة . شرح الفاسي على الشاطبية : 1 / 22 .

[2] - شرح الفاسي على الشاطبية : 450/3

[3] – إعراب القرآن : 1239 ، والحجة للقراء السبعة : 4 /82 .

[4] – التبيان في إعراب القرآن : 2/ 480

[5] – معاني القرآن ، إعرابه : 5 /258 .

[6] – أبو عمرو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحارث بن جلهم بن حجر بن خزاعي من أئمة القراءة والنحو والشعر والعربية ، ومن أهل الثقة والعدالة ، قرأ على مجاهد بن جبر ، وقرأ مجاهد على ابن عباس ومات بالكوفة سنة أربع وخمسين ومئة . غاية النهاية في طبقات القراء : 1 / 288 .

[7] – حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات التميمي مولى بني عجل ، أخذ القراءة عن الأعمش وحمران بن أعين وابـن أبي ليلى ، مات بحلوان سنة ست وخمسين ومئة ، وكان – رحمه الله – زكيًّا متورعًا . غاية النهاية فـي طبقـات القراء : 1 / 261 .

الألف موجودة في مصاحف أهل المدينة ، وأهل الكوفة . وحجة أبي عمرو ، وأبي جعفر أَنَّ (سلاسل) جاءت على (فعالل) ، وهذه الصيغة ممنوعة من الصرف[1] .

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف في القرآن الكريم قوله تعـالى : "ويطـاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريرًا ، قواريرًا من فضة قدروها تقديرًا "[2] .

موطن الشاهد : قواريرًا .

وجه الاستشهاد : حيث جاءت (قواريرًا) منونة في قراءة ابن كثيـر[3] ، والكسـائي وعاصم[4] إلا حفصًا ، وأهل الحجاز ، وأهل المدينة ، وقد قرأ حمزة وابـن عـامر[5] بغيـر تنوين[6] .

وقد علَّل الشاطبي هذه القراءة بأَنَّها " لغة لبعض العرب وأَنَّهُ الأصل"[7] ، " وقـد نـص أبو عبيد على كتابة هذه الأحرف الثلاثـة : (سلاسـلا ، قـواريرا ، قـواريرا) بـالألف

---

[1] – انظر إعراب القرآن : 1239 ، والحجة في القراءات السبع : 235 .

[2] – سورة الإنسان : 76 : 15 ،16 .

[3] – عبد الله بن كثير المكي مولى علقمة بن عمرو الكناني ، ويعرف بالداري ، قرأ على مجاهد بن جبـر ، وقـرأ مجاهد على ابن عباس ، وقرأ ابن عباس على أُبي بن كعب وزيد بن ثابت ، وقرأ على النبي صلى الله عليه وسـلم وتوفي سنة عشرين ومئة . غاية النهاية : 1 / 443 .

[4] – عاصم هو أبو بكر بن أبي النجود بن بهدلة ، أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي مات– رحمه الله– سنة ثمان وعشرين ومئة بالكوفة . غاية النهاية في طبقات القراء : 1 / 346.

[5] – عبد الله بن عامر اليحصبي ، قرأ على عثمان وعلى أبي الدرداء – رضي الله عنهما – وقرأ علـى المغيـرة المخزومي . أجمع أهل الشام على قراءته ، مات بدمشق أيام هشام بن عبد الملك سنة ثمان عشرة ومئـة . غايـة النهاية : 1 / 423 .

[6] – انظر كتاب السبعة : 663 ، التذكرة في القراءات لابن غلبون : 524 ، حجة القـراءات : 737 ومـا بعدها ، التيسير في القراءات السبع : 217 ، المستنير : 2 /512 ، الإمتاع في القراءات العشر : 479 فتح الوصيد في شرح القصيد : 2 / 499 وما بعدها ، شرح الفاسي : 45/3 ، النشر : 295/2 ، تحبير التيـسير في القراءات العشر : 599 ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : 429 ، البدور الزاهرة 340 الوافي في شرح الشاطبية :307 .

[7] – شرح الفاسي على الشاطبية : 3/ 453 ، وانظر البحر المحيط : 8 :342 ، وشرح الأشموني: 542/2.

في مصاحف أهل الحجاز والكوفة ، قال : رأيتها في مصحف عثمان بن عفان الأولى (قواريرا) بالألف مثبتة والثانية كانت بالألف ، فحكت ، ورأيت أثرها بيِّنًا هناك "[1] .

وعلَّل بعض العلماء تنوين (قواريرًا ، وسلاسلاً) من باب إتباع اللفظ اللفظ لأَنَّ العرب رُبَّما قلبت إعراب الشيء ليتبع اللفظ اللفظ ، وهو ما يطلق عليه (الإتباع والمزاوجة)[2].

ويتراءى للباحث أَنَّ هذا القول مجانب للصواب ويحتاج إلى الدليل والحجة والبرهان لأَنَّ " الإتباع أَنْ تتبع الكلمة الكلمة في وزنها أو رويها إشباعا وتأكيدًا ، ورُوِيَ أَنَّ بعضَ العرب سُئِلَ عن الإتباع ، فقال : هو شَيْءٌ نَتِدُ[3] به كلامَنا . وذلك قولهم : سَاغِبٌ لاغِبٌ وهو خَبٌّ ضَبٌّ وخَرَابٌ يَبَابٌ "[4].

وقد ذكر ابن سيده أَنّ الإتباع على ضَرْبَين : " فَضَرْبٌ يكون فيه الثاني بمعنى الأول فيُؤْتى به تَوْكيداً ؛ لأَنَّ لفظه مُخالِفٌ للفظ الأول ، وضَرْبٌ فيه معنى الثاني غيرُ معنى الأول فمن الإتباع قولهم : أَسْوَانُ أَتْوَان في الحُزْن فأسْوان من قولهم : أَسِيَ الرجل أسىً : إِذْا حَزِنَ ورجل أَسْيان وأسْوان : أي حزين وأتْوان من قولهم : أَتَوْته أَتْوَةً بمعنى : أَتَيْته أَتْيَةً وهي لغة لهذيل"[5] .

---

[1] – النشر في القراءات العشر : 296/2 .

[2] – انظر : معاني القرآن للفراء : 3 /214 ، معاني القرآن وإعرابه : 5 / 260 .

[3] – وَتَدَ : الوتِدُ بالكسر والوَتْدُ والوَدُّ ما رُزَّ في الحائط أَو الأَرض من الخشب والجمع أَوتادٌ .... ووَتَدَ الوَتِدُ وَتْداً وتِدَةً وَوَتَّدَ كلاهما ثَبَتَ ووَتَدْتُه أَنا أَتِدُه وَتْداً وتِدَةً وَوَتَدْتُه أَثْبَتُّه قال ساعدة بن جؤية يصف أَسداً :

يُقَصِّمُ أَعْناقَ المَخاضِ كأَنَّما بِمَفْرَجِ لَحْيَيْهِ الرِّتاجُ المُوَتَّدُ

لسان العرب : مادة (وتد) .

[4] – المزهر : 1 / 414 .

[5] – المخصص : 14 / 214 .

ويتضح للباحث ممَّا سبق أَنَّ الإتباع عند العرب أنواع : منها ما يكون الثاني قد جاء على وزن الأول كقولهم : ساغب لاغب ، فكلاهما اسم فاعل على وزن فاعل ، والنوع الثاني أَنْ يكون الثاني بمعنى الأول كقولهم : أسوان أتوان ، فهما بمعنى واحد وهو الحزن .

ويميل الباحث إِلى القول : إِنَّ توجيه صرف (سلاسلاً) بأَنَّها للتناسب ، أو للإتباع أو لمناسبة فواصل الآيات توجيه غير علمي ؛ لأَنَّ الإتباع كما قرره اللغويون يشترط أَنْ تكون الكلمتان متفقتين في المعنى والوزن معًا ، ويؤكد ذلك ما قرره عبد الرحمن تاج بقوله : " ويكون التناسب بإيثار إحدى صيغتين للفظ مع تساوي الصيغتين في الدلالة على المعنى المراد "[1] .

ويتراءى للباحث أَنَّ التناسب أو الإتباع لا ينطبق على (سلاسلا وأغلالا) ، وممَّا يدلُّ على أَنَّ قراءة الصرف ليست للتناسب ، أو للإتباع ما ذهب إِليه ابن خالويه ، فقد ذكر " أَنَّ ثمة قراءة منعت (قوارير) من الصرف ، وهي قراءة الأعمش فقد قرأ (قوارير) بالمنع من الصرف ؛ لأَنَّها على صيغة منتهى الجموع[2] .

وممَّن رفض تخريج قراءة (قواريرا) بالتناسب سمير ستيتية إِذْ يقول : " فالقراءة التي تصرف كلمتي (قواريرا) لم تأخذ التناسب بعين الاعتبار ، بل لا وجه لهذا التناسب أَصلاً ، فكلمة (أكواب) مجرورة ، وكلمتا (قوارير) منصوبتان ، فأَين هو هذا التناسب الذي حملت عليه الآية الكريمة حملاً ؟ فإِنْ قيل : إِنَّ المقصود من التناسب هنا تناسب رؤوس الآي في السورة كلها ، قلنا : إِنَّ هذا غير صحيح أيضًا ؛ لأَنَّ التنوين لا يوقف عليه أَصلاً وبذلك لا يصح القول : إِنَّ صرف كلمتي (قواريرا ، قواريرا) في قراءتي نافع المدني

---

[1] – السجع وتناسب الفواصل وما يكون من ذلك في القرآن الكريم : 31 ، مجلة مجمع اللغة العربية الجزء السادس والثلاثون . القاهرة ، سنة 1975 .

[2] – مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : 166 .

والكسائي قد كان للتناسب ، والحق في نظري أَنَّهُ ما كان إلا أَخذًا بلهجة مَنْ يصرف الممنوع من الصرف "[1] .

ويميل الباحث إلى القول : إنَّ صرف (سلاسل ، وقوارير) لغة فصيحة من لغـات العرب لا يمكن إنكارها ولا إغفالها مستندًا إلى القراءات القرآنية المتواترة التي صرفت هـذه الألفاظ ، وقد قرأ بها أئمة القراء : الكسائي ، ونافع المدني ، وهشام ، وأبو جعفر ، وشـعبة فالقراءات القرآنية " ما هي إلا وجوه من الخلاف بين لهجات القبائل "[2] .

كما أَنَّ النحاة قد أجازوا في هذه الألفاظ الصرف والمنع ، فذهب فريق من النحاة إلـى جواز صرفها ، وعدوه لغة من لغات العرب ، وهي لغة أهل مكة ، وأهل المدينـة ، وممَّـن ذكر ذلك أبو علي الفارسي ، وأبو جعفر النحاس ، وغيرهم من النحاة ، وقد قال بعضهم :

وَالصَّرْفُ فِي الْجَمْعِ أَتَى كَثِيْرًا حَتَّى ادَّعَى قَوْمٌ بِهِ التَّخْيِيْرا [3]

ومما يقوي هذا الرأي ما ذكره ابن الجزري من قول أبي عبيد[4] إِذْ يقول : " وقد نص الإمام أبو عبيد على كتابة هذه الأحرف الثلاثة (سلاسلا ، قـواريرا، قـواريرا) بـالألف في مصاحف أهل الحجاز والكوفة ، قال : رأيتها في مصحف عثمـان بـن عفـان الأولـى (قواريرا) بالألف مثبتة ، والثانية كانت بالألف ، فَحُكَّتْ ، ورأيت أثرها بيِّنًا هناك "[5] .

---

[1] – رؤية جديدة في تفسير التنوين : 126 .مجلة جامعة الملـك سـعود ، م 5 ، الآداب (1) ، 1413هـ / 1993 م .

[2] – اللهجات العربية في التراث : 1 / 187 .

[3] – البحر المحيط : 8 / 394 ، روح المعاني : 13 / 68 .

[4] – القاسم بن سلام الهروي الأَزدي الخزاعي بالولاء الخراساني البغدادي ، من كبار العلماء بالحديث والأَدب والفقه . قال الجاحظ : لم يكتب الناس أَصح من كتبه ، ولا أَكثر فائدة . ومن مصنفاته : الغريـب المـصنف وغريب الحديث ، وغريب القرآن ، وفضائل القرآن . الأَعلام : 5 / 176 .

[5] – النشر في القراءات العشر : 296/2 .

أما حكم صرف الاسم المنقوص من صيغة منتهى الجموع إِذْا كان مجردًا من (أل) والإضافة فتُحذف ياؤه في حالتي الرفع والجر ، مع بقاء الكسرة قبلها ، ومجـــيء التنـــوين عوضًا عنها . ومن الأسماء المنقوصة التي جاءت على صيغة منتهى الجموع كلمة(غَوَاشٍ) في قوله تعالى : " لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ "[1].

وقد اختلف النحويون في تعليل حذف ياء الاسم المنقوص من صيغة منتهـــى الجمـــوع فمذهب سيبويه أَنَّ الياء حُذفت طلبًا للخفة ، وعُوّض عنها بالتنوين ، فيقول : " واعلم أَنَّ كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإِنَّهُ ينصرف في حال الجر والرفع وذلَّـك أَنَّهم حذفوا الياء فخفَّ عليهم ، فصار التنوين عوضاً . وإِذْا كان شيء منها في حال النـــصب نَظَرْتَ فإِنْ كان نظيره من غير المعتلّة مـــصروفاً صَـــرَفْتَهُ ، وإِنْ كـــان غيـــر مـــصروف لم تَصْرِفْهُ"[2] . وقد اتبع سيبويه ابنُ جني ، والزجاج ، وأبو حيان الأندلسي ، وابن عـــصفور والسيوطي[3] .

أما المبرد فيرى " أَنَّ التنوين بدل من ذهاب الحركة ؛ لأَنَّ الأصل في (جـــواري) أَنْ تقول : (جواريٌ) ، فتحذف التنوين ؛ لأَنَّهُ لا ينصرف ، ثم تحذف حركة الياء لاستثقالها لأَنَّ الياء المكسور ما قبلها يُستثقل عليها الضم ، والكسر ، فتبقى اليـــاء ســـاكنة ولا تـــسقط حتى يدخل التنوين ؛ لأَنَّ سقوطها لاجتماع الساكنين . فوجب من هذا أَنْ يكون التنوين أُتي به عوضًا من ذهاب الحركة ، ثم التقى ساكنان فأسقط الياء "[4] .

---

[1] – سورة الأعراف :7 : 41 .

[2] – الكتاب : 3 / 308 .

[3] – انظر : سر صناعة الإعراب : 2 / 75 ، الإيضاح في علل النحو : 98 ، شرح جمل الزجاجي : 2 / 339 ارتشاف الضرب من لسان العرب : 2 / 668 ، همع الهوامع : 1 / 115.

[4] – شرح كتاب سيبويه : 4 / 75 ، انظر شرح الكافية : 1 / 58 ، شرح جمل الزجاجي : 2 / 339 .

ويرى أبو القاسم الزجاجي " أَنَّ التنوين جُعل عوضًا من نقصان البناء ، فسقطت اليـــاء لسكونها ، وسكون التنوين بعدها "[1] . وأَمَّا في حالة النصب فيرى الزجاجي جـــواز ظهـــور الفتحة لخفتها إِذْ يقول : " فإِذْا صرت إلى حالة النصب وفيته حظه من الإعراب لخفة الفتحـــة فمنعته من الصرف ، فقلت : رأيت جواريَ ، وغواشيَ ، وسواريَ ؛ لأَنَّهُ حين تم بناؤه رجع إِلى أصله فلم ينصرف "[2] .

ولا يخفى ما في آراء النحاة من تعقيد وتكلف ، وبما أَنَّ الفتحة حركة خفيفة كما يقول النحاة ، فلماذا لم تظهر الفتحة على (جوار ، وغواش) في حالة الجر ؟ ولمـــاذا لا تكـــون علامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأَنَّهُ ممنوع من الصرف ؟ ولماذا حُذفت الياء في حالة الجر ؟ ولماذا لا نقول : مررت بجواريَ ؟ ألا يدلُّ ذلك على جواز صرف جوار ، وأَنَّ الياء حُذفت للتخلص من التقاء الساكنين وهما الياء ، و التنوين ، وهو تنوين الصرف ، ثم عُوّض عن الياء تنوين العوض .

والذي يظهر للباحث أَنَّ قول النحاة : إنَّ (جواريُ ، وغواشيُ) حُذفت الضمة في حالة الرفع ؛ لأَنَّها ثقيلة على الياء فتصير (جواري) ، ثم تُحذف الياء تخفيفًا ، ويُعـــوض عنهـــا بالتنوين . فهذا كلام فيه تكلف ؛ لأَنَّ الضمة في مثل هذه الكلمات المعتلة الآخـــر لا تظهـــر على حرف العلة وتعرب هذه الكلمات ، وتكون حركاتها الإعرابية مقدرة منع من ظهور الثقل إِنْ كانت لام الكلمة الياء أو الواو ، ومنع من ظهورها التعذر إِنْ كانت لام الكلمة الألف . وقد أشار الأخفش إلى أَنَّ تنوين (غواش) وما كان على بابها تنوين صرف ؛ " لأَنَّ الياء لمـــا

---

[1] – الإيضاح في علل النحو : 98 .

[2] – المرجع نفسه : 99 .

حُذفت تخفيفًا زالت صيغة مفاعل ، وبقي اللفظ كجناح فانصرف "[1] .ويؤيد هذا القــول تــاج الدين الاسفراييني[2] إِذْ يقول : " وأما جوار وأمثاله مما اعتل آخره فقــد صُــرف مجــرورًا أو مرفوعًا "[3] ، ويبين علة صرفه إِذْ يقول : " وإِذْا حذفت اليــاء فــي نحــو : (جــواري وغواشي) نقص الاسم عن مثال أقصى الجموع ، وأشبه في الوزن (فَعَالِ) فتصرفه فيدخل عليه التنوين "[4].

ويرى الباحث أَنَّ (جواري ، وغواشي) ، وما جاء على شاكلتها ، مــصروف ؛ لأَنَّ التنوين عندما دخل على الياء ، التقى ساكنان : الياء الساكنة وهــي لام الكلمــة ، والتنــوين وهو نون ساكنة ، فأصبحت الكلمة (جواريْنْ) ، فحصل إعلال بالحــذف ، فحُــذفت اليــاء للتخلص من التقاء الساكنين فزال التنوين وهو حركة إعرابية ، والحركة الإعرابية لا تظهر إلا على لام الكلمة ، فلمّا حُذفت لام الكلمة زال التنوين ، وعُوّض عن الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين بتنوين العوض .

صرف الاسم المنتهي بألف التأنيث

ومن الشواهد النحوية التي صرفت الممنوع من الصرف قوله تعالى : " ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْــدًا لِقَــوْمٍ لَــا يُؤْمِنُونَ"[5].

---

[1] – شرح الأشموني : 2 / 520 .

[2] – تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد سيف الدين الاسفراييني من علماء القــرن الــسابع الهجــري ، لــه مصنفات منها : لب اللباب في علم الإعراب ، رسالة في الجملة الخبرية ، اللباب في النحو ، فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ، توفي سنة 684هـ . نقلاً عن مقدمة محقق كتاب " فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة " .

[3] – فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة : 88 .

[4] – المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها .

[5] – سورة المؤمنون : 23 : 44 .

موطن الشاهد : تترًا .

وجه الاستشهاد : مجيء الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة مصروفًا في قراءة أبي جعفر وابن كثير ، وأبي عمرو[1] ، من غير علة أوجبت صرفه .

وقد ذهب الزجاج إلى أَنَّ في (تترى) لغتين " فبعض العرب لا ينونهـا ، وبعضهم ينونها "[2] ، وقد اختلف القراء في قراءتها فقُرئت تارة منونة ، وتارة أخرى بلا تنوين " فقـرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر(تترًا) منونة ، والوقف بالألف لمن نوّن . وقـرأ نـافع وعاصم وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي (تترا) بلا تنوين . والوقف في قـراءة عاصـم ونافع ، وابن عامر بالألف ، وفي قراءة حمزة ، والكسائي بالياء "[3] .

قال أبو جعفر : " من قرأ تترى بلا تنوين ، وجعلها (فَعْلى) مثل سكرى ، ومن نـون جعل الألف للنصب كما تقول : رأيت زيدًا يا هذا ، والتاء في القراءتين جميعًا مبدلة من واو كما يقال : تالله ، ووالله ، وهو من وترتُ واشتقاقه من الوَتر والوِتر "[4] .

أمَّا سيبويه فذكر أَنَّ للعرب لغتين في (فَعْلى ، فِعْلى) تارة تصرف فعلـى ، وتـارة أخرى تمنعها من الصرف إِذْ يقول : " فأمّا ذفرى فقد اختلفت فيها العرب ، فيقولـون : هـذه

---

[1] – كتاب السبعة في القراءات : 446 .

[2] – ما ينصرف وما لا ينصرف : 28 .

[3] – معاني القرآن للفراء : 2 / 236 ، معـاني القـرآن وإعرابـه : 4 / 14 ، كتـاب السبعة : 446 الحجة في القراءات السبع : 157 ، المستنير في القراءات العشر : 2 / 314 ، إعراب القرآن وعلل القراءات : 2 / 147 ، التبيان في إعراب القرآن : 2 / 236 ، شرح الفاسي : 3 / 207 ، النشر في القراءات العشر : 2/ 246 ، المهذب في القراءات العشر : 2 / 61 ، كتاب التذكرة في القراءات الثلاثة المتواترة : 2 / 559 ، انظر ، الوافي في شرح الشاطبية : 267 ، البدور الزاهرة : 223 .

[4] – إعراب القرآن للنحاس : 636 . ما ينصرف وما لا ينصرف : 17 .

ذفرًى أسيلةٌ ، ويقول بعضهم : هذه ذفرى أسيلةٌ ، وهي أقلّهما، جعلوها تلحق بنـات الثلاثـة بنات الأربعة ، كما أنَّ واو جدولٍ بتلك المنزلة ، وكذلك : تترى فيها لغتان "[1] .

ويظهر للباحث – من خلال ما سبق – أنَّ ما جاء على وزن (فَعْلى ، فِعْلى) فيه لغتان : لغة تمنعه من الصرف ، ولغة أخرى تصرفه ، مستندًا إلى مـا ورد فـي القـراءات القرآنية المتواترة من صرف (تترا) وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمـرو ، وأبـي جعفـر ويؤيد ذلك ما قرره سيبويه بقوله : " وكذلك تترى فيها لغتان "[2] .

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف تنوين (فرادى) في قـراءة أبـي حيـوة وعيسى بن عمر في قوله تعالى : " وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادًى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ "[3] .

موطن الشاهد : فرادًى .

وجه الاستشهاد : صرف الاسم (فرادى) وحقه المنع من الصرف وفقًـا لقاعـدة الممنـوع من الصرف ؛ لأَنَّهُ اسم مختوم بألف التأنيث .

قال أبو جعفر : " قرأ أبو حيوة ، وعيسى بن عمر فرادًا بالتنوين . قال هارون : لغـة تميم فرادًا بالتنوين وهؤلاء يقولون : في موضع الرفع فرادُ ، وحكى أحمد بن يحيى[4] فـرادُ

---

[1] – الكتاب : 3 / 211 .

[2] – المرجع السابق : 3 / 211 .

[3] – سورة الأنعام : 94 .

[4] – أحمد بن يحيى ثعلب عالم لغوي ونحوي ، له مصنفات في النحو واللغة ، منهـا : كتابـه(الفـصيح) و (كتاب فعلت وأفعلت) ، والكتاب المعروف بـ (المصون في النحو) ، وكتاب (اخـتلاف النحـويين) وله علم كثير، ورواية واسعة، وأمال جيدة ، توفي سنة 291 هـ . الأعلام : 1 / 267 .

بلا تنوين مثل ثلاث ورباع "[1] . وقد وردت قراءات أربع في فـرادى " المـشهورة فـرادى وثلاث في الشاذ: فُراداً كرُجال، فُرادَ كأُحادَ، وفَرْدَى كسكرى "[2].

ويبدو للباحث أَنَّ في فرادى لغتين : إحداهما : المنع من الصرف ، والأخـرى جـواز الصرف ، فأَمَّا مَنْ منع فرادى من الصرف فنظر إلى أَنَّ " الألف للتأنيـث مثـل كـسالى "[3] أَو أَنْ تكون الكلمة " معدولة مثل ثلاث ورباع "[4] ، ومَنْ أجاز صرفها فلأَنَّها لغـة فـصيحة ونسبها إلى تميم ، ويقال في فُرَادى : (فَرَاد) على زِنَةِ (فعال) ، فينصرف ، وهـي لغـة تميم ، وبها قرأ عيسى بن عمر ، وأبو حيوة [5] .

صرف العلم المؤنث

من الشواهد القرآنية الدالة على صرف العلم المؤنث الواقع اسمًا للقبيلة صرف (سبأ) في قوله تعالى : " فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَـإٍ يَقِـينٍ "[6] فقد اختلف القراء في صرف (سبأ) ، ومنعها من الصرف . قال الإمام الشاطبي :

مَعًا سَبَأَ اِفْتَحْ دُوْنَ نُوْنٍ حِمًى هُدًى وَسَكِّنْهُ وَانْوِ الْوَقْفَ زُهْرًا وَمَنْدَلا[7]

---

[1] – إعراب القران للنحاس : 276 . ، البيان في إعراب القرآن : 1 / 332 .

[2] – الدر المصون : 3 / 125 ، انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب العزيز : 3 / 164 مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : 44 .

[3] – معاني القرآن للفراء : 1 / 345 ، البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 389 ، اللباب في علوم الكتاب : 8 / 292 .

[4] - معاني القرآن للفراء : 1 / 345 ، البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 389 ، اللباب في علوم الكتاب : 8 / 292 .

[5] – انظر : مشكل إعراب القرآن : 168 ، اللباب في علوم الكتاب : 8 / 293 ، الدر المصون : 3 / 125 .

[6] – سورة النمل : 27 : 22 . وفي قوله تعالى : " لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آَيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ " سورة سبأ : 34 : 15 .

[7] – شرح الفاسي على الشاطبية : 3 / 242 .

فمِنَ القراء مَنْ قرأ بالتنوين ومنهم مَنْ قرأ بغير التنوين " فقرأ البزي[1] ، وأبو عمــرو بفتح الهمزة من غير تنوين ، وقنبل بإسكانها والباقون بكسرها منونة ، بالــصرف والتنــوين على أَنَّهُ اسم للحي ، وبلا تنوين على أَنَّهُ اسم للقبيلة "[2] . ويؤكد ذلك ما يقرره سيبويه بقولــه " فأَمَّا ثمود وسبأ فهما مرّةً للقبيلتين ومرّةً للحيين وكثرتهما سواءٌ "[3] .

ومن الشواهد صرف (ثمود) ، فقد وردت (ثمود) مصروفة في أربعــة مواضــع في القرآن الكريم ، وهي قراءات متواترة قرأ بها الأئمة من القراء كابن كثير المكي ، ونافع المدني ، وأبي عمرو البصري ، وابن عامر الشامي[4] .

فأَمَّا الموضع الأول فقد ورد في قوله تعالى : " كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودِ "[5] . وورد الموضع الثاني في قوله تعالى : " وَعَادًا وَثَمُــودًا وَأَصْــحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا "[6]. وجاء الموضع الثالث في قوله تعالى : " وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَــدْ

---

[1] – البزي أحمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة ، مؤذن المسجد الحرام وإمامه ومقرئــه ، وكنيتــه أبــو الحسن قرأ على عكرمة بن سليمان المكي ، وقرأ عكرمة على شبل بن عباد وعلى إسماعيل بن عبد الله القسط وقرأ هذان على ابن كثير . شرح الفاسي على الشاطبية : 1 / 97 .

[2] – معاني القرآن للفراء : 2 / 290 ، معاني القرآن وإعرابه : 4 / 114 ، إعراب القرآن للنحاس : 788 إعراب القراءات السبع وعللها : 2 / 147 ، الحجة في القراءات السبع :169 ، الحجة للقراء السبعة للفارسي : 3 / 333 ، إعراب القرآن وعلل القراءات : 2 / 189 ، التبصرة في القراءات السبع : 620 المهذب في القراءات العشر : 2 / 99 ، البدور الزاهرة : 265 .

[3] – الكتاب : 3 / 252 .

[4] – كتاب السبعة لابن مجاهد 337 .

[5] - سورة هود : 11: 68 . وضبط الآية في المصحف وفق رواية حفص عن عاصم " كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلَــا إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ " .

[6] – سورة الفرقان : 25 :38 . وضبط الآية في المصحف وفق رواية حفص عن عاصم "وَعَــادًا وَثَمُــودَاْ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا " .

تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِنِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ "[1] .

أمَّا الموضع الرابع ففي قوله تعالى : " وَثَمُودًا فَمَا أَبْقَى "[2] .

وقد ذكر علماء القراءات في (ثمود) قراءتين : قراءة تمنعها من الصرف للعلمية والتأنيث ، وقراءة تجيز صرفها " فقرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر بالتنوين في أربعة مواضع ، وقرأ حفص و يعقوب وحمزة بغير تنوين الدال والباقون بتنوينها ، وكل من نون وقف بإبدال التنوين ألفًا ، ومن لم ينون وقف على الدال ساكنة ، و قرأ الكسائي (**ألا** بعدًا لثمودِ) بخفض الدال مع التنوين والباقون بفتحها من غير تنوين "[3] .

قال الإمام الشاطبي :

ثَمُوْدَ مَعْ الْفُرْقَاْنِ وَالْعَنْكَبُوْتِ لَمْ   يُنَوَّنْ عَلَى فَصْلٍ وَفِي النَّجْمْ فُصِّلا

نَمَا لِثَمُوْدٍ نَوِّنُوْا وَاخْفِضُوْا رِضًا   وَيَعْقُوْبُ نَصْبُ الرِّفْعِ عَنْ فَاضِلٍ كَلا[4]

وقد علَّل الشاطبي هذه القراءات بقوله : " والوجه في قراءتي (ثمود) في المواضع الخمسة أَنَّ العرب لهم في (ثمود) مذهبان : منهم مَنْ يصرفه ذاهبًا به إلى الأب الأكبر أو الحي ومنهم مَنْ لا يصرفه ذاهبًا به إلى القبيلة ، فالقراءتان على اللغتين "[5] ، ويؤكد ذلك ما

---

[1] – سورة العنكبوت :29 : 38 . وضبط الآية في المصحف وفق رواية حفص عن عاصم " وَعَادًا وَثَمُودا۟ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِنِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ " .

[2] – سورة النجم : 53 : 51 . وضبط الآية وفق رواية حفص عن عاصم " وَثَمُودا۟ فَمَا أَبْقَى " .

[3] – معاني القرءان للفراء : 2 / 20 ، معاني القرآن للأخفش : 2 / 355 ، كتاب السبعة : 337 الحجة في القراءات السبعة : 107 ، إعراب القراءات السبع لابن خالويه : 1 / 289 ، المستنير في القراءات العشر : 2/ 204 ، التبيان في إعراب القرءان : 2 / 35 ، شرح الفاسي على الشاطبية : 3 / 18 النشر في القراءات العشر : 2/ 217 ، التبصرة في القراءات السبع : 450 ، البدور الزاهرة : 159 الوافي في شرح الشاطبية : 239 . المهذب في القراءات العشر : 1 / 222

[4] – شرح الفاسي على الشاطبية : 3 / 17 .

[5] – المرجع السابق : 3 / 17 .

قرره الزجاج بقوله : " وأَمَّا ثمود فمرة اسمًا للقبيلة ، ومرة اسمًا للحي ففي القرآن الصرف وغير الصرف "[1] .

ومن شواهد صرف (ثمود) قوله تعالى : " وَإِلَى ثَمُودٍ أَخَاهُمْ صَالِحًا " [2] .

وردت قراءتان في (ثمود) : قراءة منعت (ثمود) من الصرف ، وهي قراءة متواترة سبعية . والقراءة الثانية صرفت (ثمود) في جميع القرآن ، وهي قراءة الأعمش ويحيى وابن وثاب ، وهذه القراءة ليست متواترة[3] .

وعلل النحاة قراءة مَنْ صرف (ثمود) بأَنَّهُ علم مذكر دال على اسم الحي أو اسم الأب الكبير للقبيلة ؛ فلهذا انصرف في جميع القرآن ، وخرَّجوا قراءة مَنْ قرأ (ثمود) ممنوعًا من الصرف ؛ لأَنَّهُ علم مؤنث دال على اسم القبيلة ، فاجتمعت فيه علتان لمنعه من الصرف : العلمية والتأنيث[4] .

ويظهر للباحث أَنَّ (ثمود) اسم عربي مشتق من الجذر الثلاثي (ث ، م ، د) ووزنه فعول ، " الثَّمْدُ والثَّمَدُ الماء القليل الذي لا مادّ له ، وقيل : هو القليل يبقى في الجَلَد وقيل : هو الذي يظهر في الشتاء ، ويذهب في الصيف ، والثَّمدِ موضعٌ ، ومَكَانٌ غَلِيْظٌ يَحْفِرُوْنَ فيه رَكَايَا وقُدّامَها حَبْسٌ لا يُجَاوِزه الماءُ"[5]. قال المبرد : " فإن ثمود اسم عربيٌّ وإنَّما

---

[1] – ما ينصرف وما لا ينصرف : 59 .

[2] – سورة الأعراف : 7 : 73 . وضُبِطَتْ (ثمود) في المصحف وفق رواية حفص عن عاصم بالمنع من الصرف " وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا " .

[3] – انظر : البدور الزاهرة : 398 .

[4] – انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : 59 .

[5] – لسان العرب ، المحيط في اللغة ، وتاج العروس : مادة (ثمد) .

هو فعول من الثمد ، فمَنْ جعله اسمًا لأَب أوحيٍّ صرفه، ومن جعله اسمًا لقبيلة أو جماعة لـم يصرفه "[1].

ومن شواهد صرف العلم المؤنث الدال على اسم القبيلة (عاد) فقـد ورد مـصروفًا في ثلاثة مواضع ، الموضع الأول في قوله تعالى : " كَذَّبَتْ عَادٌ الْمُرْسَـلِينَ "[2] . والموضـع الثاني في قوله تعالى : " كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ "[3] . والموضع الثالث في قولـه تعالى : " وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى "[4] .

وممَّا يدل على أَنَّ (عاد) اسم مؤنث دال على اسم القبيلة في هذه الآيـة وَصْـفُ (عاد) بكلمة (الأولى) ، وهي صفة مؤنثة ، ومن المقرر في علم النحو أَنَّ الصفة تطـابق الموصوف في التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، والتعريف والتنكير ، والحركـة الإعرابية . فلو كان العلم (عاد) علمًا مذكرًا دالاً على اسم الحي أو الأَب الكبيـر للقبيلـة لكانت الآية (عادًا الأَوَّل) .

ومن شواهد صرف (عاد) قوله تعالى : " أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ "[5] .

وقد ذكر ابن خالويه ثلاث قراءات في هذه الآية " قرأ الحسن (بعادَ إرمَ) ولم يصرف (عاد) ؛ لأَنَّهُ جعله أعجميًا . وقرأ بعضهم (بعادِ إرمَ) مضافًا ، وجعل (إرمَ) قبيلةً وقـرأ الضَحَّاك (بعادٍ أرمَ ذات ِ العمادِ) أي رَمِّهم بالعذاب رَما "[6] .

---

[1] – المقتضب : 3 / 354 .
[2] – سورة الشعراء : 26 :123 .
[3] – سورة القمر : 54 : 18 .
[4] – سورة النجم : 53 :50 .
[5] – سورة الفجر : 89 : 6 .
[6] – إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : 76 . البدور الزاهرة : 428 .

وممَّا يدل على أَنَّ (عاد) اسم مؤنث دال على اسم القبيلة في هذه الشواهد اتــصال تاء التأنيث الساكنة بالفعل ، فمن المعلوم أَنَّ تاء التأنيث الساكنة لا تتصل بآخر الفعل الماضي إِلاَّ إِذا كان الفاعل مؤنثًا . وقد جاء العلم المؤنث الدال على اسم القبيلة مصروفًا ومخالفًا لِمَــا قرره النحاة في قواعدهم ؛ فقد قرروا أَنَّ (عاد) تُمنع من الصرف ، إِنْ دلَّــتْ علــى اســم القبيلة.

ويتراءى للباحث أَنَّ العلم المؤنث الدال على القبيلة فيه لغتان : الأُولــى تمنعــه مــن الصرف ، والثانية تجيز صرفه ، ويؤيد هذا الرأي ما ورد في القــراءات المتــواترة التــي صرفت العلم المؤنث الدال على اسم القبيلة نحو : ثمود ، وعاد . واختلاف النحاة في توجيــه هذه القراءات فهم يرون أَنَّ من صرف فلأَنَّهُ اسم للأَب أَو للحي ، ومن منع فلأَنَّهُ اسم للقبيلة ويتضح ذلك من خلال ما يقرره سيبويه ، إِذْ يقول : " فأَمَّا ثمود وسبأ فهما مــرّةً للقبيلتــين ومرّةً للحيين وكثرتهما سواءٌ "[1] .

والذي يميل إليه الباحث أَنَّ صرف العلم المؤنث الدال على اســم القبيلــة يمثــل لغــة فصيحة من لغات العرب ، ويؤكد ذلك ما ذكره النحاة إِذْ يقولون : " وزعم قوم أَنَّ صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغة "[2] . وقد حكى هذه اللغة الأَخفش ، والكسائي[3] .

ويستند الباحث إلى القراءات المتواترة ، فقد ورد العلم المؤنث دالاً على اسم القبيلــة مصروفًا في الآيات السابقة ، وممَّا يدلُّ على تأنيثه اتصال الفعل بتاء التأنيث الــساكنة التــي تلحق الفعل عندما يكون الفاعل مؤنثًا ، نحو قوله تعالى : " كَذَّبَتْ عَادٌ الْمُرْسَلِينَ "[4] .

---

[1] – الكتاب : 3 / 252 .

[2] – حاشية الصبان على شرح الأشموني : 3 / 275 ، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 1 / 106.

[3] – انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : 3 / 275 شرح الرضي على الكافية : 1 / 106.

[4] – سورة الشعراء : 26 : 123 .

كما أَنَّ الصفة تطابق الموصوف ، فإِنْ كان الموصوف مؤنثًا جاءت الصفة مؤنثة وهذا واضح في قوله تعالى : " وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى "[1] . ويبدو للباحث أَنَّ (عاد ، وثمود) صُرِفت وهي أعلام مؤنثة دالة على اسم القبيلة خلافًا لِمَا قرره النحاة في قواعدهم بأَنَّ العلم إنْ دلَّ على اسم قبيلة مُنِع من الصرف ؛ للعلمية والتأنيث[2] .

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف قراءة الجمهور (مصرًا) بالتنوين في قوله تعالى : " اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ "[3] .

موطن الشاهد : مصرًا .

وجه الدلالة : مجيء (مصرًا) علم مؤنث لاسم البلد مصروفًا . وحقه المنع للعلمية والتأنيث . وقد اختلف النحويون في تعليل مجيء العلم المؤنث في هذه الآية مصروفًا فمنهم مَنْ أَجاز صرفه ؛ لأَنَّهُ علم ثلاثي ساكن الوسط ، فيقول سيبويه : " إِذْا كان اسم الأرض على ثلاثة أَحرف خفيفة وكان مؤنثًا ، أَو كان الغالب عليه المؤنث كعُمان ، فهو بمنزلة قِدْر وشمْس ، ودعْد "[4] . وقد أَجاز سيبويه في (قِدْر ، وشمْس ، ودعْد) وجهين : الصرف والمنع إِذْ يقول : " وإِنْ شئت صرفته ، وإِنْ شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود "[5] .

ومنهم مَنْ منع (مصر) من الصرف ؛ لأَنَّ سكون وسطه عنده لا يغيّر حكمًا أوجبه اجتماع علتين مانعتين ، وهو مذهب الزجاج ، إِذْ يقول : " وترك الصرف مذهبي "[6]، ولكنَّ الزجاج قد ذكر في موطن آخر أَنَّ مَنْ صرف (مصر) أراد به مصرًا من الأمصار ؛ لأَنَّهم

---

[1] – سورة النجم : 53 : 50 .
[2] – انظر الكتاب : 3 / 252 وما بعدها .
[3] – سورة البقرة : 2 : 61 .
[4] – الكتاب : 3 /242 .
[5] - المرجع السابق : 3 / 243 .
[6] – ما ينصرف وما لا ينصرف : 52 .

كانوا في تيهٍ ، ويجوز أَنْ يكون أراد مصر بعينها ، فجعل مصر اسمًا للبلد ، فصرف ؛ لأَنَّـهُ مذكر "[1] ، ومنهم مَنْ منع (مصر) من الصرف إِنْ كانت علمًا لبلد فلا يجيز صرفها ألبتـة وهو مذهب الفراء ، إِذْ يقول : " وأسماءُ البُلدان لا تنصرف خَفَّت أو ثَقُلت "[2] .

ويميل الباحث إلى القول : إِنَّ (مصر) الواردة في قوله تعالى " اهبطوا مـصرًا " [3] هي البلدة المعروفة بلد النبيِّين موسى ويوسف عليهما السلام ، ويعتمد الباحث فـي تـرجيح هذا الرأي على ما رواه الإمام القرطبي من حديث الأشهب " قال : لي مالك : هـي عنـدي مصر قريتك مسكن فرعون "[4] ، و ما رواه الطبراني عن الضحاك إِذْ يقول : " هـي مـصر موسى وفرعون "[5] . وعلى قول ابن جرير : " ويحتمل أَنْ يكـون المـراد مـصر فرعـون على قراءة الإجراء "[6] . ويؤكد ذلك ما ذكر أَبو السعود بقوله : " أريد به العلم ، وإِنَّما صرفه لسكون وسطه أَو تأويله بالبلد دون المدينة ، ويؤيد أَنَّهُ في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه غير منون "[7] .

---

[1] – معاني القرآن وإعرابه : 1 / 144 .
[2] – معاني القرآن للفراء : 1 / 42 .
[3] – سورة البقرة : 2 : 61 .
[4] – تفسير القرطبي : 1 / 291 ، روح المعاني : 1 / 435 .
[5] – التفسير الكبير للطبراني : 1 / 177 .
[6] – تفسير ابن كثير : 1 / 146 .
[7] – إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم : 1 / 106 ، روح المعاني : 1 / 436 .

وممَّا يؤيد هذا الرأي اختلاف القراءات القرآنية فقد جاءت قــراءات خالفــت قــراءة الجمهور ، فقرأ أُبي بن كعب[1] ، وعبد الله بن مسعود[2] ، والحسن البصري[3] ، وطلحــة ابــن مصرف[4] ، والأعمش[5] ، وإبان بن تغلب[6] (مصر) في الآية السابقة بلا تنوين ؛ إذ إنَّهُ علــم ممنوع من الصرف ؛ للعلمية والتأنيث[7] .

---

[1] – أُبي بن كعب بن قيس بن عبيد من بني النجار من الخزرج ، كان قبل الإسلام حبرًا من أحبــار اليهــود روى الأحاديث عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وفي الحديث أقرأ أمتي أبي بن كعب . مات بالمدينة سنة 21 هـ . الأعلام : 1 / 82 .

[2] – عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ، صحابي جليل كان قريبًا من النبي صلى الله عليه وسلم فهو من الأوائل المسلمين ، وهو أول من جهر بالقرآن الكريم بمكة ، توفي في المدينة المنورة ســنة 60 هـ . الأعلام : 4 / 137 .

[3] – الحسن بن يسار البصري تابعي ، كان أمام أهل البصرة وحبر الأمــة ، وكــان يــدخل علــى الــولاة فيأمرهم وينهاهم لا يخاف في الحق لومة لائم . من مصنفاته كتاب فــي فــضائل مكــة مخطــوط تــوفي بالبصرة سنة 110 هـ . الأعلام : 2 / 226 .

[4] – طلحة بن مصرف بن كعب بن عمرو الكوفي ، أقرأ أهل الكوفة في عصره فكان يسمى سيد القراء وهو من أهل الحديث الثقات ، ومن أَهل الــورع والنــسك ، شــهد وقعــة الجمــاجم . تــوفي ســنة 112 هـ . غاية النهاية : 1 / 330.

[5] – سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي ، أخذ القراءة عرضًا عن إبراهيم النخعي ، وزر بن حبــيش وزيد بن وهب ، وعاصم بن أَبي النجود ، مات سنة ثمانٍ وأَربعين ومئة . غاية النهاية: 1 / 316 .

[6] – إبان بن تغلب بن رباح البكري الجريري بالولاء ، قارئ لغوي من أهل الكوفة ، ومن تصانيفه : غريب القرآن ، القراءات ، الفضائل ، ومعاني القرآن . توفي سنة 141 هـ . الأعلام : 1 / 26 .

[7] – معاني القرآن للفراء : 1 / 43 ، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : 14 ، الكشاف : 1 / 174 ، مفاتيح الغيب : 2 / 107 وما بعدها ، الدر المنثور في التفسير المأثور : 1 / 178 ، إرشاد العقل الــسليم إلى مزايا الكتاب الكريم : 1 / 106 ، روح المعاني : 1 / 436 ، فتح القدير : 1 / 92 ، التحرير والتنوير : 1 / 524 ، البدور الزاهرة : 384 .

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف صرف (ليكة)[1] في موضعين في كتاب الله – عز وجل – في قوله : " كَذَّبَ أَصْحَابُ لْئَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ "[2] ، وقوله تعالى : " وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لْئَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ "[3] .

موطن الشاهد : لْئَيْكَةِ .

وجه الاستشهاد : مجيء العلم المؤنث مصروفًا من غير ضرورة أوجبت صرفه .

لقد ذكر علماء القراءات أنَّ في (لَيْكة) قراءتين : القراءة الأولى صَرَفَتْها مع أَنَّها علم مؤنث ، وحقها المنع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وبهذه القراءة ضُبِطَتْ كلمة (لَيْكة) في المصحف وفق رواية حفص عن عاصم ، والقراءة الثانية مَنَعَتْها من الصرف للعلمية والتأنيث ، " فقرأ المدنيان[4] ، وابن كثير ، وابن عامر بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلها ولا همزة بعدها ، وبفتح تاء التأنيث في الوصل مثل حيوة ، وطلحة ، وكذلك رسمًا في جميع المصاحف ، وقرأ الباقون بألف وصل مع إسكان اللام ، وهمزة مفتوحة بعدها ، وخفض تاء التأنيث في الموضعين "[5] .

---

[1] – وردت كلمة (الأيكة) في أربعة مواضع في القرآن الكريم : موضعين وردت بلام ساكنة من غير ألف الوصل ، وهمزة بعد اللام ، وبخفض تاء التأنيث في الوصل ، وذلك في قوله تعالى : " كَذَّبَ أَصْحَابُ لْيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ " سورة الشعراء : 26 : 176 ، وفي قوله تعالى : " وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لِيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ " سورة ص : 38 : 13 .

ووردت كلمة (الأيكة) في موضعين بألف الوصل مع إسكان اللام وهمزة مفتوحة بعدها ، وخفض تاء التأنيث ، وذلك في قوله تعالى : " وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ " سورة الحجر : 15 : 78 . وقوله تعالى : " وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ " سورة ق : 50 : 14

[2] – سورة الشعراء : 26 : 176 .

[3] – سورة ص : 38 : 13 .

[4] – المدنيان : أبو جعفر المدني ، ونافع المدني .

[5] – الحجة للقراء السبعة : 5 / 367 ، حجة القراءات : 519 ، المستنير في القراءات العشر : 2 / 235 شرح الفاسي : 3 /234 ، النشر في القراءات العشر : 2 / 252 ، التبصرة في القراءات السبع : 617 البدور الزاهرة : 236 .

وبين مكي بن أبي طالب أَنَّ حجة مَنْ قرأ بمنع (لَيْكة) من الصرف العلمية والتأنيث إِذْ يقول : " مَنْ فتح التاء جعله اسمًا للبلدة ، فلم يصرفه للتعريف والتأنيث ووزنه فَعْلة "[1] وأَنَّ مَنْ قرأ (لَيْكة) بالصرف فلدخول لام التعريف عليها ، فيقول : " ومَنْ خفض التاء جعله مُعرَّفًا بالألف واللام فخفض لإضافة أصحاب إليه "[2] .

ورفض بعض النحاة قراءة (لَيْكة) ، ومنعها من الصرف ، وعدوها خارجة عن سنن العربية ؛ فلجؤوا إلى تخريجها تخريجًا يتوافق مع آرائهم ، وممَّن خرِّجها أبو علي الفارسي فيرى " أَنَّ تكون الكتابة في هذين الموضعين وقعت على الوصل ، فكما أَنْ لا ألف ثابتة في اللفظ في قوله سبحانه : (أصحاب الأيكة)[3] ، فكذلك لم تكتب في خط "[4] ويرى الفارسي أَنَّ " ليكة على تحقيق الهمزة ، وأَنَّ فتح (ليكة) لا يصح في العربية ؛ لأَنَّهُ فتح حرف الإعراب في موضع الجر مع لام المعرفة "[5] .

وممَّن أنكر هذه القراءة ، ورفضها الزمخشري ، فيقول " ومَنْ قرأ بالنصب ، وزعم أَنَّ ليكة بوزن ليلة اسم بلد فتوهم قاد إليه خط المصحف "[6] . وتبع الزمخشري أبو البقاء العُكْبُري فرفض القراءة وأنكرها ، إِذْ يقول : " وهذا لا يستقيم إِذْ ليس في الكلام ليكة حتى يُجعل علمًا ، فإِنِ ادُّعي قلب الهمزة لامًا فهو في غاية البعد "[7] .

---

[1] – مشكل إعراب القرآن : 334 .

[2] – المرجع السابق : 335 .

[3] – سورة الشعراء : 26 : 176 .

[4] – الحجة للقراء السبعة : 5 / 368 .

[5] – المرجع السابق : 5 / 369 .

[6] – الكشاف : 3 / 337 .

[7] – التبيان في إعراب القرآن : 2 / 273 .

وقد تصدَّى أبو حيان لمَنْ أنكر قراءة (ليكة) ، وعد إنكارهـا قريبًـا مـن الـردة ودَحَضَ آراءهم ، فيقول : " وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيهـا ، ويقـرب إنكارهـا من الردة والعياذ بالله "[1] ، ويرى أنَّ قلة استعمال (ليكة) في كلام العرب دليل علـى أنَّهـا أعجمية ، إذْ يقول : " وأمَّا كون هذه المادة مفقودة في لسان العرب فإنْ صح ذلك كانت الكلمة أعجمية ، ومواد كلام العجم مخالفة في كثير مواد كلام العرب ، فيكون قد اجتمع على منـع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث "[2] .

ويميل ابن عاشور إلى أنَّ (ليكة) علم مؤنث دال على القبيلة ، وهـي غيـر مَـدْيَن فيقول : " والذي يشهد لذلك ويرجحه أنَّ القرآن لمَّا ذكرَ هذه القصةَ لأهل مدين وصف شعيباً بأنَّهُ أخوهم ، ولمَّا ذكرها لأصحاب ليكة لم يصف شعيباً بأَنَّهُ أخوهم إذْ لم يكن شعيب نـسيباً ولا صهراً لأصحاب ليكة ، وهذا إيماء دقيـق إلـى هـذه النكتـة . وممـا يـرجح ذلـك قوله تعالى (وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ (78) فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُبِينٍ)[3] فجعل ضميرهم مثنى باعتبار أنَّهم مجموع قبيلتين : مدين وأصحاب ليكة "[4].

وقد فرَّق أبو عبيد بين الأيكة ، وليكة ، فيقول : " ليكة اسم القرية التي كـانوا فيهـا والأيكة اسم البلد كلها ، فالمانع لليكة من الصرف على هذا التعريف والتأنيث "[5] .

---

[1] – البحر المحيط : 7 / 37 .

[2] – المرجع السابق : 7 / 38 .

[3] – سورة الحجر : 15 : 78 ، 79 .

[4] – التحرير والتنوير : 18 / 182 .

[5] – شرح الفاسي : 3 / 235 .

وقد رجح الفاسي قول أبي عبيد ، فيقول : " والذي يجب أَنْ يعتقد أَنَّ نافعًا ، وابن كثير وابن عامر لم ينقلوا ما قرؤوا به من المصاحف ولم يُصَحِّفُوا ، بل نقلوه عن أئمتهم نقلاً لا ارتياب فيه والوجه مع صحة نقلهم إياه ما ذكره أبو عبيد رحمه الله "[1] .

ويؤيد هذا القول ما ذكره اللغويون إِذْ يقولون : " إِنَّ ليكة اسم القرية ، والأصل الأيكة فألقيت الهمزة فقيل : اليكة ، ثم حذفت الألف ، فقيل : ليكة فممن قرأ ليكة فهي اسم القرية ، ويقال : هما مثل بكة ومكة ومَنْ قرأ الأليكة قال : الأيك : الشجر الكثير "[2] .

وبناء على هذا القول يكون مَنْ قرأ ليكة بالمنع من الصرف أراد القرية التي كانوا فيها ، وعلة منعها من الصرف العلمية والتأنيث ، ومَنْ صرفها فلأَنَّها معرفة دخلت عليها لام التعريف .

ويخلص الباحث إلى القول : إنَّ قراءة (لئيكة) وصرفها مع أَنَّها علم مؤنث وحقه المنع من الصرف وفقًا لقاعدة الممنوع من الصرف لغة فصيحة من لغات العرب ، يشهد لذلك ما ذكره علماء القراءات ، فثمة قراءة منعت (ليكة) من الصرف للعلمية والتأنيث وهي قراءة متواترة لا يمكن إنكارها أو تجاهلها ، وهذا يدلُّ على أَنَّ العلم المؤنث فيه لغتان الصرف ، والمنع .

صرف العلم الأعجمي

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف (سلسبيلاً) كقوله تعالى : " عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً "[3] .

---

[1] – شرح الفاسي : 3 / 236 .

[2] – جمهرة اللغة ، تهذيب اللغة ، لسان العرب ، القاموس المحيط : مادة (أيك) تاج العروس : مادة (ل ي ك) .

[3] – سورة الإنسان : 76 : 18 .

موطن الشاهد : سلسبيلاً .

وجه الدلالة : مجيء العلم (سلسبيلاً) مصروفًا ، وكان حقه المنع من الصرف للعلمية والتأنيث وفقًا لقاعدة الممنوع من الصرف .

وقد اختلف المفسرون في تفسير (سلسبيل) فذهب بعضهم إلى أَنَّها صفة لعين في الجنة ، وسميت بهذا الاسم ؛ " لسلاسة انحدارِها في الحَلْقِ وسهولةِ مساغِها "[1] ، ومنهم مَنْ ذهب إلى أَنَّ (سلسبيل) علم حقيقي لعين في الجنة ، ويؤكد ذلك ما قرره أبو حيان بقوله : " والظاهر أَنَّ هذه العين تسمّى سلسبيلاً "[2] ، وما رواه الطبراني عن مقاتل إِذْ يقول : " السلسبيل عين من الخمر تنبع من تحت العرش من جنة عدن إلى أهل الجنة "[3] وقد نوّنت للمزاوجة ؛ ولأَنَّها رأس آية[4]. ومنهم مَنْ أجاز صرف (سلسبيلاً) ؛ لأَنَّهُ " علم أعجمي نكرة "[5] .

والذي يميل إليه الباحث هو أَنَّ (سلسبيل) علم لعين في الجنة ، مستندًا إلى أقوال اللغويين والمفسرين ، فقد ذهبوا إلى أَنَّ (سلسبيل) علم لعين في الجنة ، وقد زيدت الألف

---

[1] – تفسير الطبري: 14 / 266 ، معاني القرآن وإعرابه : 5 / 261 ، مفاتيح الغيب : 15 / 250 البحر المحيط : 8 / 398 ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : 9 / 74 ، التحرير والتنوير :29 / 396.

[2] – البحر المحيط : 8 / 368 .

[3] – التفسير الكبير للطبراني : 6 / 409 .

[4] – انظر القاموس المحيط : مادة (سبل) .

[5] – مشكل إعراب القرآن الكريم : 490 .

في الآية للمزاوجة[1] ، وذكر المفسرون أَنَّ ثمة قراءة تمنع (سلسبيل) من الصرف وعـــزوا هذه القراءة إلى علي بن أبي طالب[2] – رضي الله عنه – وطلحة بن مصرف[3] .

ويؤكد ذلك ما ذكره ابن حجر العسقلاني أَنَّ " ابن أبـــي حـــاتم روى عـــن عكرمـــة قال : السلسبيل اسم العين المذكورة ، وهو ظاهر الآية ، ولكن استبعد لوقوع الصرف فيـــه "[4] وذهب إلى هذا القول الإمام النووي إِذْ يقول : " قال جماعة مـــن أهـــل اللغـــة والمفـــسرين السلسبيل اسم للعين "[5] .

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف قول الله – عز وجل – على لسان قوم سيدنا نوح – عليه السلام – : " وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثًـــا وَيَعُوقًـــا وَنَسْرًا "[6] .

فقد جاء العلم الأعجمي (يغوثًا ، ويعوقًا) مـــصروفًا ، وهـــي قـــراءة الأعمـــش والأشهب العقيلي ، والمطوعي ، وحقه أَنْ يكون ممنوعًا من الصرف للعلمية والعجمة ، وقـــد وجه النحاة هذه القراءة بأَنَّها جاءت على مذهب مَنْ يصرف الممنوع من الصرف ، وهي لغة فاشية ، وقالوا : إِنْ كانا عربيين فالمنع للتعريف ووزن الفعل ، وإِنْ كانا أعجميـــين فـــالمنع

---

[1] – انظر العين : باب الخماسي من السين ، والنهاية في غريب الحديث والأثر : باب السين مع اللام ولسان العرب : مادة(سلسل) ، والقاموس المحيط : مادة (سبل) ، وتاج العروس : مادة (سلسبل) .

[2] – علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي ، أمير المؤمنين ورابع الخلفاء الراشـــدين ، وأحـــد العشرة المبشرين بالجنة ، من أكبر الخطباء والعلماء ، وهو أول الناس إِسلامًا بعد خديجة رضي الله عـــنهم أجمعين . الأعلام : 4 / 295 .

[3] – انظر : مختصر في شواذ القرآن : 166 ، الكشاف : 4 /672 ، مفاتيح الغيب : 15 / 250 ، البحـــر المحيط : 8 / 398 ، روح المعاني : 16 / 276 ، التحرير والتنوير : 29 / 396 .

[4] – فتح الباري في شرح البخاري : 7 / 3837 .

[5] – شرح النووي على مسلم : 3 / 115 .

[6] – سورة نوح : 71 : 23 .

للعُجْمة والتعريف ، وهذه القراءة قراءة الأعمش بن مهران والأشهب العقيلي[1] والمطـوعي[2] وقد صَرَفَتْ هذه القراءات الاسم الأعجمي[3] .

ويميل الباحث إلى القول : إنَّ للعرب في الاسم الأعجمي وجهين : الصرف والمنع وكلا الوجهين جائز ، وإنْ كان الأقيس والأقوى والأشيع منع العلم الأعجمي من الصرف .

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف في القرآن الكـريم صـرف (إسـتبرق) في قوله تعالى : " عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُـمْ شَرَابًا طَهُورًا "[4]

موطن الشاهد : إستبرق .

وجه الاستشهاد : صرف إستبرق ، ووفقًا لقاعدة الممنوع من الصرف فـإِنَّ الكلمـة تُمنع من الصرف ؛ للعلمية والعجمة .

و قراءة الصرف هي القراءة المشهورة ، وبها ضُـبطتْ الكلمـة فـي المـصحف إلاَّ أَنَّ القراء اختلفوا في قراءتها ، فقرأها بعض القراء بالرفع ، وقرأها آخرون بالجر . " فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم بالرفع ، وقرأ الباقون بالخفض "[5] .

---

[1] – مسكين بن عبد العزيز بن داود بن إبـراهيم ، روى القـراءة سـماعًا عـن نـافع بـن أَبـي نعـيم . غاية النهاية : 2 / 296 .

[2] – المطوعي هو أبو العباس الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شاذان العباداني البصري مؤلف كتاب معرفة اللامات وتفسيرها إمام عارف ثقة في القراءة أثنى عليه الحافظ أبو العلاء الهمذاني ووثقه توفي سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة وقد جاوز المئة . غاية النهاية في طبقات القراء : 1 / 213.

[3] – انظر الكشاف : 4 / 622 ، إعراب القرآن للنحاس : 3 / 517 ، معاني القـرآن للفـراء : 3 / 189 روح المعاني : 29 / 134 ، مختصر في شواذ القرآن : 160 ، أوضح المسالك : 4 / 124.

[4] – سورة الإنسان : 76 : 21 .

[5] – النشر في القراءات العشر : 2 / 296 .

وثمة قراءة منعت (إستبرق) من الصرف ، ونُسِبت هذه القراءة إلى ابن محيصن والحسن البصري[1] ، وذكر ابن خالويه أَنَّ يعقوب الحضرمي[2] ، ويحيى بن يعمر[3] قرأا (خضر واستبرق) بوصل الألف وفتح القاف[4] ، وقد وقف النحاة من هذه القراءة مواقف متباينة فذهب فريق إلى إنكارها ، وتخطئتها ، بينما قبلها فريق آخر ووجهها توجيهًا يتناسب ووجوه العربية .

فمن العلماء الذين رفضوا هذه القراءة وأنكروها الزمخشري ، وأبو علي الفارسي والطبري ، ويرى الزمخشري أنَّ منع (إستبرق) من الصرف ؛ " لأَنَّهُ أعجمي غلط ؛ لأَنَّهُ نكرة يدخله حرف التعريف إلاَّ أَنْ يزعم ابن محيصن أَنَّهُ قد يُجعل علمًا لهذا الضرب من الثياب ، وقُرِئ (واستبرق) بوصل الهمزة والفتح على أَنَّهُ مسمًّى باستفعل من البريق وليس بصحيح أيضًا ؛ لأَنَّهُ معرَّب مشهور بعربيته "[5] .

---

[1] – تفسير الطبري : 14 / 269 ، ما ينصرف وما لا ينصرف : 19 ، مختصر في شواذ القرآن : 166 الكشاف : 4 / 674 ، مفاتيح الغيب : 5 / 253 ، البحر المحيط : 8 / 400 ، روح المعاني : 16 / 278 التحرير والتنوير : 29 / 399 ، البدور الزاهرة : 427 .

[2] – يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أَبي إِسحاق الحضرمي ، كان أَعلم الناس في زمانه بالقراءات والعربية ، وكلام العرب ، والرواية ، والفقه فاضلاً تقيًّا ورعًا زاهدًا ، وله قراءة مشهورة به وهي إِحدى القراءات العشر . مات في ذي الحجة سنة خمس ومئتين. بغية الوعاة : 2 / 336 .

[3] – يحيى بن يعمر العدواني أبو سليمان ، أول من نقط المصاحف ولد بالأهواز . وسكن البصرة . وكان من علماء التابعين ، عارفًا بالحديث والفقه ولغات العرب ، وهو من كتَّاب الرسائل الديوانية ، أدرك بعض الصحابة . واخذ اللغة عن أَبيه , والنحو عن أَبي الأسود الدؤلي . وكان فصيحاً ينطق بالعربية المحضة وتوفي بالبصرة سنة 129 هـ . الأعلام : 8 / 177 .

[4] – انظر كتاب الألفات : 71 .

[5] – الكشاف : 4 / 674 .

ورفض الإمام الطبري قراءة ابن محيصن وعدَّها قراءة خارجة عن سنن العربية ووصفها " بأَنَّها بعيدة من معروف كلام العرب ؛ وذلك أَنَّ الإستبرق نكرة ، والعرب تجري الأسماء النكرة ، وإنْ كانت أعجمية "[1] .

ونفى أبو علي الفارسي هذه القراءة وتوجيهات النحاة لها فيرى أَنَّ الإستبرق لا يكون في معنى برق ، إِذْ يقول : " إِنَّا لا نعلم إستبرق في معنى برق ، وإِنَّما وافق اللفظ اللفظ في التعريف ، فوافق لفظه استفعل "[2] ، ويذهب أبو علي الفارسي إلى أَنَّ " إستبرق اسم جنس لا ينبغي أَنْ يحمل الضمير الذي يحتمله استخرج ، ويدلُّ على ذلك دخول لا المعرفة عليه والجار في قوله تعالى : (بطائنها من إستبرق) ، فإِذْا كان كذلك ففتحه لا يجوز "[3] .

ويَعُدُّ أبو علي الفارسي منع (إستبرق) من الصرف لا يتفق وسنن العربية ؛ لأَنَّهُ يرى أَنَّ (إستبرق) " اسم أعجمي بمنزلة الديباج والفرند والإبريسم ، ونحو ذلك من الأسماء المنقولة نكرة ، وليست من باب إسماعيل ، وإبراهيم ، وإِذْا كان من هذا الضرب لم يكن فيه إلا الصرف إلاَّ أَنْ يُسمَّى به شيء فينضم إلى مثال الفعل التعريف ، وإِذْا لم يكن كذلك فترك الصرف منه لا يستقيم "[4] .

ومن النحاة الذين قبلوا هذه القراءة ودافعوا عنها أبو حيان ، والألوسي ، والزجاج ومكي بن أبي طالب ، وابن الحاجب . فقد دافع أبو حيان عن هذه القراءة ووجهها توجيهًا يُوافق سنن العربية ، فذكر أَنَّ ابن محيصن قرأ (واستبرق) " بوصل الهمزة في جميع القرآن

---

[1] – تفسير الطبري : 14 /270 .
[2] – الحجة للقراء السبعة : 6 / 360 .
[3] – المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها .
[4] – المرجع السابق : 6 / 361 .

فيجوز أَنَّهُ حذف الهمزة تخفيفاً على غير قياس "[1] ، ويرى أبو حيان أَنَّ ابن محيصن صـــرف (إستبرق) ؛ لأَنَّهُ " جعله عربيًا من برق يبرق بريقًا ؛ وذلــك إِذْا تــلألأ الثــوب ؛ لجدتــه ونضارته ، فيكون وزنه استفعل من ذلك ، فلمَّا تسمَّى به عامله معاملة الفعل في وصل الهمزة ومعاملة المتمكنة من الأسماء في الصرف والتنوين "[2] .

وبناء على ما سبق يكون (إستبرق) اسمًا أعجميًا فيقول ابن الحاجــب : " فأصــله أعجمي فعُرِّب ، فلما عُرِّب حُمِل على ما يناسبه في الأبنية العربية ، ولا يناسب مــن أبنيــة الاسم شيئًا ، بل يناسب نحو استخرج من أبنية الأسماء باجتمــاع الألــف والــسين والتــاء في الأول ، فحكمنا بزيادة الأحرف الثلاثة حملاً له على نظيره "[3] ، وألفه ألف قطع ، وقد مِنع من الصرف ؛ لأَنَّهُ نكرة ، وقطعت ألفه " لأَنَّك نقلت الأفعال إلى الأســماء ، وأصــل ألقــاب الوصل للأفعال ، فلمَّا أخرجتها إلى الأسماء أخرجتها إلــى بــاب غيــر ألفــات الوصــل "[4] ومن العلماء مَنْ ذهب إِلى أَنَّ منع (إستبرق) من الــصرف ليــست العجمــة ، بــل مُنِــعَ من الصرف " للعلمية ووزن الفعل دون العجمة "[5] .

ويخلص الباحث إلى القول : إِنَّ (إستبرق) علم أعجمي ، وهو علم للثياب الغليظــة وممَّا يقوي هذا الرأي قول اللغويين : إِنَّ الإستبرق " ما غلظ من الحرير والإبريــسم وهــي لفظة أعجمية معرَّبة ، وأَنَّ الهمزة والسين والتاء من الزوائد "[6] .

---

[1] – البحر المحيط : 8 / 400 .
[2] – المرجع السابق : 8 / 401 .
[3] – شرح الشافية : 1 / 264 .
[4] – ما ينصرف وما لا ينصرف : 19 ، مشكل إعراب القرآن : 492 ، شرح الشافية : 1 / 264 .
[5] – روح المعاني : 16 / 278 .
[6] – الصحاح ، لسان العرب ، تاج العروس ، النهاية في غريب الأثر : مادة (برق) .

ويظهر للباحث أَنَّ ثمة لغتين في (إستبرق) : إحداهما تصرفه ، والأخـــرى تمنعـــه من الصرف ، وكلتا اللغتين فصيحة توافق سنن العربية ، ويعتمد الباحث – في ترجيح هـــذا الرأي – على ما قرره العلماء بقولهم : إِنَّ الإستبرق إِنْ كان علمًا للثياب الغليظة جاز منعـــه من الصرف للعلمية والعجمة[1] ، فالعلماء الذين أنكروا قراءة ابن محيصن لمخالفتهـــا ســـنن العربية أجازوا منع (إستبرق) من الصرف ، إِنْ كـــان علمًـــا للثيـــاب الغليظـــة ، فيقـــول الزمخشري وقد أنكر قراءة ابن محيصن : " إلاَّ أَنْ يزعم ابن محيصن أَنَّهُ قد يُجعل علمًا لهذا الضرب من الثياب"[2] ولا يجيز أبو علي الفارسي منع (إستبرق) من الصرف " إلاَّ أَنْ يُسمَّى به شيء فينضم إلى مثال الفعل التعريف "[3] .

وقد أثنى العلماء على ابن محيصن فقال أبو حيان عنه : إِنَّهُ " قارئ جليـــل مـــشهور بمعرفة العربية ، وقد أخذ عن أكابر العلماء "[4] . وذكر ابن الجزري أَنَّهُ " كان نحويـــاً قـــرأ القرآن على ابن مجاهد ، وقال أبو عبيد : وكان من قراء مكة عبد الله بن كثير ، وحميد ابـــن قيس ، ومحمد بن محيصن ، وكان ابن محيصن أعلمهم بالعربية وأقواهم عليها، وقـــال ابـــن مجاهد : كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية فخرج به عن إجماع أهـــل بلده ؛ فرغب الناس عن قراءته ، وأجمعوا على قراءة ابن كثير "[5] .

---

[1] – انظر : الحجة للقراء السبعة : 6 / 361 ، الكشاف : 4 / 674 ، البدور الزاهرة : 408 .

[2] – الكشاف : 4 / 674 .

[3] – الحجة للقراء السبعة : 6 / 361 .

[4] - البحر المحيط : 8 / 400 .

[5] – غاية النهاية في طبقات القراء : 2 / 167 .

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف (عزير) في قوله تعالى : " وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ "[1] .

موطن الشاهد : عزير .

وجه الاستشهاد : مجيء (عزير) مصروفًا ، وهو علم أعجمي ، يُمنع من الصرف وفق قواعد النحاة ؛ للعلمية والعجمة .

وردت قراءتان متواترتان سبعيتان في (عزير) : الأولى صرفته ، فقُرِئ بالتنوين قرأ بها عاصم ، والكسائي ، ويعقوب ، والقراءة الثانية بغير تنوين قرأ بها الأئمة : أبو عمرو ، ونافع ، وابن كثير ، وأبو جعفر ، وابن عامر[2] .

واختلف العلماء في (عزير) أهو اسم عربي أم أعجمي ؟ وانقسموا إلى فريقين فريق يرى أَنَّهُ اسم عربي مشتق من التعزير ، وهو التعظيم ، وفريق آخر يرى أَنَّهُ اسم أعجمي ، ولكل فريق حجته ودليله . فذهب الزمخشري ، والألوسي ، والرازي ، وأبو السعود وابن عاشور ، والشوكاني ، وابن عصفور إلى أنَّ (عزير) علم أعجمي كعازر وعيزرا وعزرائيل[3] ، وقد اختلفوا في صرف (عزير) ومنعه من الصرف ، فيرى الزمخشري

---

[1] - سورة التوبة : 9 : 30 .

[2] - انظر : النشر في القراءات العشر : 2 / 209 .

[3] - انظر : معاني القرآن للفراء : 2 / 431 ، تفسير الطبري : 10 / 172 ، معاني القرآن وإعرابه : 2 / 442 ، الكشاف : 2 / 250 ، مفاتيح الغيب : 7 / 168 ، شرح جمل الزجاجي :3 / 31 ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم : 4 / 59 ، فتح القدير :2 / 352 ، التحرير والتنوير : 10 / 168 .

أَنَّهُ مُنِعَ من الصرف " لعجمته وتعريفه "[1] . أمَّا ابن عصفور فيُـرجِّح صـرفه ؛ لأَنَّ العلـم الأعجمي " إِذْا صُغِّرَ صُرِفَ "[2] .

ويرى أبو عبيد أَنَّ (عزير) علم أعجمي مصروف ، وهو مصغر عزار تـصغير ترخيم[3] ، وعلة صرفه أَنَّهُ " خفيف اللفظ كنوح ولوط فـصُرِفَ لخفـة لفظـه "[4] ، وقـد ردَّ أبو حيان قول أبي عبيد ، إِذْ يقول : " وليس قوله بمستقيم ؛ لأَنَّهُ على أربعة أحـرف ولـيس بمصغر ، إِنَّما هو اسم أعجمي جاء على هيئة المصغر ، كسليمان جاء على هيئة عثمان وليس بمصغر "[5] .

أمّا الفريق الثاني فيرى أَنَّ (عزير) علم عربي من التعزير ، وهو التعظيم ، وممَّن قال بهذا القول أبو البقاء العكبري ، وأبو حيان ، والخضري[6] ، وقد اختلفوا في علـة حـذف التنوين في قراءة مَنْ قرأ (عزير) بغير تنوين ، فمنهم مَنْ ذهب إِلى أَنَّ حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، ويؤكد ذلك قول الطبري : " وأَمَّا مَنْ ترك تنوين عزير فإِنَّهُ لمَّا كانت الباء من ابن ساكنة مع التنوين الساكن والتقى ساكنان ، فحُذِفَ الأوَّل منهما استثقالاً لتحريكه "[7].

وقد رفض النحاة هذا التعليل فيرى أبو حيان أَنَّ " مَـنْ زعـم أنّ التنـوين حـذف من عزير لالتقاء الساكنين ، أَو لأَنَّ ابناً صفة لعزير وقع بين علمين فحذف تنوينه ، والخبـر

---

[1] – الكشاف : 2 / 250 .

[2] – شرح جمل الزجاجي : 3 / 31 .

[3] – تصغير الترخيم : وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه ، فإن كانت أصوله ثلاثة صُغِّرَ على فُعَيْل ، ثم إنْ كان المسمى به مذكرًا جُرِّدَ عن التاء، وإنْ كان مؤنثا أُلْحِقَ تاء التأنيث . انظر شرح ابن عقيل : 2 / 413 .

[4] – البحر المحيط : 5 / 402 ، وانظر : النهر الماد من البحر المحيط : 3 / 77 .

[5] – البحر المحيط : : 5 / 402 ، وانظر : النهر الماد من البحر المحيط : 3 / 77 .

[6] – التبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 475 ، البحـر المحـيط : 5 / 402 ، حاشـية الخـضري على شرح ابن عقيل : 2 / 155 .

[7] – تفسير الطبري : 10 / 173 .

محذوف أي : إلاهنا ومعبودنا . فقوله متمحل "[1] . وقد اتبع عدد من النحاة أبا حيان في رفضه تعليل حذف التنوين لالتقاء الساكنين[2] .

ويعلِّل ابن جني حذف التنوين تشبيهًا له بحروف اللين فيقول : " وإنَّما جاز حـذف التنوين من هذه الأسماء في هذه الأماكن ، وقد كان الوجه تحريكه لالتقاء السـاكنين ؛ لأنَّـهُ ضارع حروف اللين بما فيه من الغنة وغير ذلك مما قدمنا ذكره فكما يُحْذَفْنَ لالتقاء الساكنين في نحو : رمى القوم ، وقاضي البلد ، ويدعو القوم ، كذلك حذف التنوين لالتقـاء السـاكنين وهو مراد يدلك على إرادته أنَّهم لم يجروا ما بعده بإضافته إليه "[3] . ويرى المبرد أَنَّ تعليـل حذف التنوين لأجل التقاء الساكنين تعليل واهٍ ؛ " لأَنَّ حق التنوين أَنَّ يُحَرَّكَ لالتقاء الساكنين"[4].

ويتبدَّى للباحث أَنَّ (عزير) علم أعجمي يؤكد ذلك ما قرره اللغويون بقـولهم : إنَّ (عُزَير) تصغير عَزْر : وهو اسم نَبِيّ مُخْتَلَف في نُبوَّته يَنصرِفُ لِخِفَّته ، وإِنْ كان أَعْجَمِيّـاً مثل لُوط ونُوح ؛ لأَنَّهُ تصْغِير عَزر ، وهو اسم عبراني وافق لفظُه العربيةَ[5] .

ويتبين للباحث أَنَّ ثمة لغتين في (عزير) : إحداهما تمنعه من الصرف ؛ للعجمـة والتعريف وفقًا لقواعد النحاة التي قعَّدوها ، والأُخْرى تُجيز صرفه ، وقد وردت هاتان اللغتان الفصيحتان في القراءات المتواترة ، وهي قراءات صحيحة وفصيحة أجمعـت الأمـة كافـة على صحتها وفصاحتها .

---

[1] – البحر المحيط : 5 / 402 ، انظر : النهر الماد من البحر المحيط : 3 / 77 .

[2] – انظر : المقتضب : 2 / 316 ، الكشاف : 2 / 251 ، إرشاد العقل السليم : 4 / 60 .

[3] – سر صناعة الإعراب : 2 / 92 .

[4] – المقتضب : 2 / 316 .

[5] – انظر : الصحاح في اللغة ، لسان العرب ، تاج العروس : مادة (عزر) .

ويتضح للباحث من خلال ما سبق أَنَّ مَنْ صرف (عزير) مصيب غيــر مخطــئ وقد أصاب وجهًا من وجوه اللغة العربية ، ومَنْ منعه من الصرف مصيب – أيضًا – غيــر مخطئ " فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإِنْ كان غير ما جاء به خيراً منه "[1] .

صرف العلم المعدول

وورد في القرآن الكريم صرف العلم المعدول كقوله تعالى : " إِنِّي أَنَا رَبُّــكَ فَــاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى "[2] . قال الإمام الشاطبي :

وَنَوِّنْ بِهَا وَالنَّازِعَاتِ طُوًى ذَكَا　　　　وَفِي اخْتَرْتُكَ اخْتَرْنَاكَ فَازَ وَثَقَّلا[3]

وقد " وردت قراءتان في طوى ، إحداهما بالتنوين ، ووجه هذه القراءة أَنَّهُ اسم علم للواد المقدس ، والقراءة الأخرى وردت بلا تنوين ؛ لأَنَّهُ معدول عن (طاوٍ) فلا ينــصرف للتعريف والعدل "[4] .

---

[1] – الخصائص : 1 / 400 .

[2] – سورة طه : 12 . ومنها قوله تعالى : " إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى " سورة النازعات : 16 .

[3] – شرح الفاسي على الشاطبية : 3 / 160 وما بعدها .

[4] – الــسبعة : 417 ، إعــراب القــرآن للنحــاس : 3 / 24 ، الحجــة فــي القــراءات الــسبع : 215 التذكرة في القراءات لابن غلبون : 358 ، حجة القراءات : 451 ، التيسير في القراءات : 122 ، المــستنير في القراءات : 2 / 288 ، التبيان في إعراب القرآن : 2 / 180 ، النشر في القراءات العــشر : 2 / 240 إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : 9 / 99 ، الكشف عــن أوجــه القــراءات الــسبع : 2 / 96 التبصرة في القراءات : 716 ، البدور الزاهرة : 206.

وقد ذكر ابن خالويه أَنَّ عيسى بن عمر[1] والضحاك[2] قرأا (طاوي) [3]. وذكر النحاة أَنَّ في طُوى لغتين بضم الطاء وكسرها هما : طُوى ، طِوى ، وهو الجبل يُصرف ولا يُصرف ، ويؤكد ذلك ما قرره الفراء بقوله : " طُوى ، وطِوى اسمان لغتان بضم الطاء وكسرها ، وهو الجبل ويُجْرَى ولا يُجْرَى[4] وقد قُرِئَ بهما "[5] ، وقد ذكر ابن هشام أَنَّ " مَنْ منع صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن طَاوٍ ؛ لأَنَّهُ قد أمكن غيره فلا وَجْهَ لِتَكَلُّفِهِ ويؤيده أَنَّهُ يصرف باعتبار المكان "[6].

وممَّن قرأ (طُوًى) بالتنوين وضم الطاء ابن عامر والكسائي ، وقرأ أهل المدينة والبصرة بغير تنوين ، وقد ذكر النحاة أَنَّ مَنْ صرف (طُوًى) " فمِنْ وجهين أحدهما : أَنْ يجعله اسم الوادي فيُصرف ؛ لأَنَّهُ سمَّى مذكرًا بمذكر ، والوجه الآخر : أَنْ يجعله صفة وذلك في قول مَنْ قال : إِنَّهُ قُدّس مرتين ، فيكون (طُوًى) كقولك ثناء ، ويكون صفة كقولهم مكانًا سِوى وقوم عِدى ، وجاء في طوى الضم والكسر كما جاء في قوله مكانًا سِوى الكسر والضم"[7] .

---

[1] – عيسى بن عمر الثقفي بالولاء من أئمة اللغة وهو شيخ الخليل وسيبويه ، وهو أَول من هذب النحو ورتبه ومن تصانيفه : الجامع ، والإكمال في النحو ، قال الأنباري : ولم نرهما ولم نر أحدًا رآهما . توفي سنة 149 هـ . الأعلام : 5 / 106 .

[2] – محمد بن محمد الضحاك أَبو الحسن المقرئ البغدادي ، روى قراءة عاصم عن القاسم بن أحمد الخياط روى عنه الحروف عثمان بن أَحمد السمال وعبد الواحد بن عمر . غاية النهاية : 2 / 240 .

[3] – انظر : مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : 90 .

[4] – مصطلحان من مصطلحات نحاة الكوفة ويقصد بها : يُصرف و لا يُصرف .

[5] – المقصور و الممدود : 77 ، وانظر : معاني القرآن للفراء : 2 / 175.

[6] – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 4 / 119 .

[7] – الحجة للقراء السبعة : 5 / 219 .

ومَنْ لم يصرف احتمل أمرين أحدهما : " أَنْ يكون اسمًا لبقعة أو أرض وهو مــذكر فهو بمنزلة امرأة سميتها بحجر ، ويجوز أَنْ يكون معدولاً كعُمَر ، فإِنْ قلت : إِنَّ عمر معدول عن عامر ، وهذا الاسم لا يعرف عمَّ عُدِل ، بأَنَّهُ لا يمنع أَنْ يقدر العدل عمّا لــم يخرجــوه إِلى الاستعمال أَلا ترى أَنَّ جُمَع و كُتَع معدولتان عمّا لم يُستعمل وكذلك يكون طُوًى "[1] .

ويتراءى للباحث – من خلال ما سبق – أَنَّ طوى اسم للوادي المقدس ، وهو معدول عن طاوٍ ، فمن منعه من الصرف فللعلمية والعدل ، ويعتمد الباحث على ما ذكره اللغويــون فقد ذهبوا إِلى أَنَّ طوى اسم للوادي المقدس ، وفيه لغتان (طُوى ، وطِوى) ، ويقــوي هــذا الرأي ما ذكره البخاري بأَنَّ طوى اسم للوادي المقدس[2] .ويؤكد ذلك مــا ذكــره أبــو حيــان بقوله : " وقد قرأ الحسن والأعمش ، وأبو حيوة[3] وابن أبي إسحاق ، وأبو السمال[4] ، وابــن محيصن[5] بكسر الطاء منونًا ، وقرأ الكوفيون[6] ، وابن عامر بــضمهما ، وقــرأ الحرميــان[7] وأبو عمرو بضمهما غير منون ، وقرأ أبو زيد عن أبي عمرو بكسرها غير منون "[8] .

---

[1] – كتاب السبعة : 417 ، إعــراب القــرآن للنحــاس : 5 / 91 ، الحجــة للقــراء الــسبعة : 5 / 220 البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 139 .

[2] – انظر صحيح البخاري : 528 .

[3] – أبو حيوة : شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي صاحب القراءة الشاذة ومقري الشام، مات في صفر سنة ثلاث ومائتين. غاية النهاية في طبقات القراء : 1 / 325 .

[4] – قعنب بن أبي قعنب أَبو السَّمال بفتح السين وتشديد الميم وباللام العَدَوي البصري له اختيار في القــراءة شاذ عن العامة . غاية النهاية : 2 / 27 .

[5] – محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاهم المكي ، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير ثقة ، قال أبو عبيد : وكان من قراء مكة عبد الله بن كثير وحميد بن قيس ، ومحمد بن محيصن ، وكــان ابــن محيــصن أعلمهم بالعربية ، وأقواهم عليها ، مات ابن محيصن بمكة سنة 223 هـ . غاية النهاية : 2 / 167 .

[6] – الكوفيون : عاصم ، وحمزة والكسائي وخلف .

[7] – الحرميان : ابن كثير المكي ، ونافع المدني .

[8] – البحر المحيط : 6 / 231 .

ويميل الباحث إلى القول : إنَّ للعرب في الاسم المعدول لغتين : إحـداهما المنـع من الصرف ، والأخرى الصرف ، وإنْ كانت الأولى الأشهر والأفصح ، فاللغتان جائزتـان كما قال ابن جني : " فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإنْ كان غير ما جاء به خيراً منه "[1] .

صرف الوصف المعدول

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف قوله تعالى : " فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنْتَ مَكَانًا سُوًى "[2] .

موطن الشاهد : سُوًى .

وجه الاستشهاد : صرف سُوَى ، وهو وصف معدول ، وحقها المنع من الصرف ؛ للوصفية والعدل .

وقد وردت في (سوى) قراءتان فقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم ويعقوب (سُوًى) بضم السين والتنوين ، وقرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو (سِوًى) بكسر السين والتنوين[3] . وقد أَشار ابن خالويه إِلى قراءتين في (سوى) القراءة الأُولى بكسر السين من غير تنوين ، والقراءة الثانية بضم السين من غير تنوين ونسب هذه القراءة إلى الحسن البصري وعيسى بن عمر ، كما نسب بعض المفسرين هذه القراءة إلى قتادة وطلحة والأعمش ، وابن أبي ليلى وأبو حاتم وابن جرير[4] .

---

[1] – الخصائص : 1 / 400 .

[2] – سورة طه : 58 .

[3] – انظر : شرح الفاسي على الشاطبية : 3 / 163 ، التبصرة في القراءات السبع : 591 .

[4] – انظر : مختصر في شواذ القرآن :90 ، مفاتيح الغيب : 22 / 71 ، البحر المحيط : 6 / 249 روح المعاني : 16 / 318 ، فتح القدير : 3 / 371 ، التحرير والتنوير : 16 / 245 .

وعلَّق ابن جني على هذه القراءة التي منعت صرف (سوى) بقوله : " تَرْكُ صرف سُوى هاهنا مشكل ، وذلك أَنَّهُ وصف على فُعَل ، وذلك مصروف عندهم كـ (مـال لُبَـد) ورجل حُطَم ، ودليل خُتَع وسُكَع إلا أَنَّهُ ينبغي أَنْ يُحمل عليه أَنَّهُ محمول على الوقف عليه فجاء بترك التنوين ، فإنْ وصل على ذلك فعل نحو من قولهم : سبسبًا وكلكلاً ، فجرى في الوصل مجراه في الوقف "[1] .

ويظهر للباحث أَنَّ سوى فيها أربع لغات الأُولى : سُوًى بالضم السين والتنوين والثانية : سِوىً بكسر السين والتنوين ، والثالثة : سُوى ممنوعة من الصرف ، والرابعة سِوى ممنوعة من الصرف أَيضًا .

وقد ورد عن الأخفش قوله : " سمعنا من العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف ومن خالف مصحفه من الأئمة في شيء من ذلك فللرواية ، ومن لم يصرف ؛ فلأَنَّها أمثلة لا تنصرف معرفة ، ولا نكرة ، ومن وقف بألف رعى الرسم ؛ ولأَنَّ الفتحة قد تعمد بالألف في الوقف إِذْ لا يمكن روم المفتوح لخفته فإِذْا وصل استغنى عن العماد "[2] . ومن الذين يصرفون الممنوع من الصرف بنو أسد ، وهذيل[3] .

وقد ذهب بعض المحدثين إلى أَنَّ القراءات القرآنية تمثل لهجات عربية فصيحة ، فيرى عبده الراجحي أَنَّ القراءات القرآنية المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائدًا

---

[1] – المحتسب : 2 / 52 .

[2] – فتح الوصيد : 2 / 501 .

[3] – الكتاب : 2 / 856 ، شرح الأشموني : 2 / 511 ، إرشاد السالك : 2 / 738 ، انظر من لغات العرب لغة هذيل : 362 وما بعدها .

في الجزيرة العربية قبل الإسلام ، إذْ يقول : " ونحن نعتبر[1] القراءات آصل[2] المصادر جميعًا في معرفة اللهجات العربية ؛ لأَنَّ منهج علم القراءات في طريقة نقلها يختلف عن كل الطرق التي نقلت بها المصادر الأخرى كالشعر ، والنثر ، بل يختلف عن طريق نقل الحديث "[3].

ويرجح عبد الغفار هلال أنَّ " الأَوْلَى تفسير هذه القراءات على أَساس لهجي من حيث المكان ، والزمان ، والاجتماع ، والثقافة ، والحضارة ، فهي مظهر من مظاهر اللهجات التي كانت منتشرة في الجزيرة العربية ، وذاب بعضها في اللغة العامة ، وبعضها ظل محافظًا بطابعه واضحًا في ما بقي من اللهجات التي تمثلها لنا القراءات ، وما بقي من أَشعار العرب وأَحاديثهم التي وصلتنا[4] في كتب اللغة ، والنحو "[5] . وقد رجح أحد الباحثين " أَنَّ بعض القبائل العربية لم تكن تعرف الممنوع من الصرف "[6] .

ويميل الباحث إِلى القول : إِنَّ صرف الممنوع من الصرف في القرآن الكريم لغة عربية فصيحة ، ويستند الباحث في ترجيح هذا القول إِلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه الإمام البخاري عن عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَاجَعْتُهُ فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى

---

[1] – هكذا وردت في المصدر ، والصواب " نعد " ؛ لأنَّ العِبَرَ جمعُ عِبْرة وهي كالمَوْعِظة مما يَتّعِظُ به الإنسان ويَعمَلُ به ويَعتبِر ليستدل به على غيره والعِبْرة الاعتبارُ بما مضى . لسان العرب : (مادة عبر) .

[2] – هكذا وردت في المصدر ، والصواب أَصْل المصادر ؛ لأَنَّ الأصل : أَساس الشيء ، أَمَّا آصل فمعناها دخل فيه ، وآصلنا دخلنا في الأَصيل . انظر اللسان ، والقاموس ، ومقاييس اللغة : مادة (أَصل) .

[3] – اللهجات العربية في القراءات القرآنية : 93 .

[4] – هكذا وردت في المصدر والصواب " وصلت إلينا " ؛ لأَنَّ وَصَلَه إِذْا أَعطاه مالاً والصِّلة الجائزة والعطيَّة ووَصَلَ الشيءُ إِلى الشيء وُصُولاً وتَوَصَّل إِليه انتهى إِليه وبَلَغه . لسان العرب : مادة (وصل) .

[5] – القراءات وصلتها باللهجات العربية : 459 .

[6] – دور اللهجة في توجيه القراءات عند أبي حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط : 231 .

إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ "[1] . فقد ذكر الإمام النووي – رحمه الله – أَنَّ العلماء قَالُوا : إِنَّ سَبَب إِنْزَاله عَلَى سَبْعَة التَّخْفِيف وَالتَّسْهِيل ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّم (هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي)[2] .

وَقَالَ أَبُو عُبَيْد : سَبْع لُغَات الْعَرَب يَمَنهَا وَمَعَدّهَا وَهِيَ أَفْصَح اللُّغَات وَأَعْلَاهَا . وَقِيلَ بَلْ السَّبْعَة كُلّهَا لِمُضَرَ وَحْدهَا وَهِيَ مُتَفَرِّقَة فِي الْقُرْآن غَيْر مُجْتَمِعَة فِي كَلِمَة وَاحِـدَة . وَقِيـلَ بَلْ هِيَ مُجْتَمِعَة فِي بَعْض الْكَلِمَات كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَعَبَدَ الطَّاغُوت)[3] ، وَ (نَرْتَع وَنَلْعَب)[4] وَ(بَاعِدْ بَيْن أَسْفَارنَا)[5] ، وَ (بِعَذَابٍ بَئِيس)[6] وَغَيْر ذَلِكَ "[7] .

---

[1] – صحيح البخاري : 537 ، رقم الحديث : 4991 .

[2] – روى الإمام مسلم عَنْ أُبَىِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ : كُنْتُ في الْمَسْجِدِ ، فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّى فقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ ثُمَّ دَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلاَةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، فَقُلْتُ : إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ ، وَدَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ ، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ = = صلى الله عليه وسلم– فَقَرَأَا فَحَسَّنَ النَّبِيُّ –صلى الله عليه وسلم– شَأْنَهُمَا فَسُقِطَ في نَفْسِى مِنَ التَّكْذِيبِ وَلاَ إِذْ كُنْتُ في الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– مَا قَدْ غَشِيَنِى ضَـرَبَ فِـى صَـدْرِي ، فَفِضْتُ عَرَقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى اللَّهِ – عَزَّ وَجَلَّ – فَرَقًا فَقَالَ لِى : يَا أُبَىُّ أُرْسِلَ إِلَىَّ أَنِ اقْرَإِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي . فَرَدَّ إِلَىَّ الثَّانِيَةَ اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ . فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي فَرَدَّ إِلَىَّ الثَّالِثَةَ اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتُكَهَا مَسْأَلَةٌ تَسْأَلُنِيهَا . فَقُلْتُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لأُمَّتِي . اللَّهُمَّ اغْفِـرْ لأُمَّتِي وَأَخَّرْتُ الثَّالِثَةَ لِيَوْمٍ يَرْغَبُ إِلَىَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ حَتَّى إِبْرَاهِيمُ صلى الله عليه وسلم». صحيح مـسلم : 2 / 202

[3] – نص الآية " قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ " سورة المائدة : 5 / 60 .

[4] – نص الآية " أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ " سورة يوسف : 12 / 12 .

[5] – نص الآية " فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ " سورة سبأ : 34 : 19 .

[6] – نص الآية " فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ " سورة الأعراف : 7 : 165 .

[7] – شرح صحيح مسلم : 6 / 99 .

الفصل الثاني

صرف الممنوع من الصرف

في الحديث النبوي الشريف

صرف الممنوع من الصرف في الحديث النبوي الشريف

يعد الحديث النبوي الشريف[1] مصدرًا مهمًا لدراسة اللغة بعد القــرآن الكــريم ؛ إِذْ إِنَّ النبي – صلى الله عليه وسلم – أفصح الخلق وأبلغهم ، فقد روى الإمام مسلم[2] من حديث أبي هريرة " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ : فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِــسِتٍّ أُعْطِيــتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَــسْجِدًا وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ "[3] .

وقد اختلف النحاة في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف والاستــشهاد بـــه ، فــذهب بعضهم إلى منع الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به مطلقًا ، ومــنهم أَبــو حيــان الأندلــسي وأَبو الحسن بن الضائع ، " وسندهما أَمران : أَحدهما أَنَّ الأَحاديث لــم تُنْقَــل كمــا سُــمِعَتْ من النبي صلى الله عليه وسلم ، وإِنَّما رُويت بالمعنى[4] .

---

[1] – الحديث : لغة " نقيضُ القديم والحُدُوث نقيضُ القُدْمةِ حَدَثَ الشيءُ يَحْدُثُ حُدُوثاً وحَداثةً وأَحْدَثَه هو فهــو مُحْدَثٌ وحَديث " . لسان العرب مادة " حدث " . واصطلاحًا : " ما أضيف إلى النبي صلى الله عليــه وســلم من قول أَوْ فعل أَوْ تقرير أَوْ وصف خِلْقي أَوْ خُلُقي ". منهج النقد في علوم الحديث : 26 . ويراد بالحــديث الشريف أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله أو ما وقع في زمنــه . في أصول النحو : 46 .

[2] – أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري صاحب الصحيح ، أحــد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين، رحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر، وقدم بغداد غير مرة فروى عنــه أهلها وآخر قدومه إليها في سنة تسع وخمسين ومائتين، وروى عنه الترمذي وكان من الثقات . وتوفي مسلم عشية يوم الأحد ودفن بنصر أباذ ظاهر نيسابور يوم الاثنين لخمس، وقيل لست، بقين من شهر رجب الفــرد سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور، وعمره خمس وخمسون سنة. وفيات الأَعيان : 5 / 194 .

[3] – صحيح مسلم : 211 ، ورقم الحديث 523 .

[4] – قال ابن الضائع : " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلمــاء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأَوْلى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وســلم لأنَّــه أفصح العرب " خزانة الأدب : 1/ 10 .

وثانيهما أَنَّ أئمة النحو المتقدمين من المِصْرَيْنِ[1] لم يحتجوا بشيء منه "[2] .

وقد رَدَّ البغدادي عليهم بقوله : " ورَدُّ الأَوَّل – على تقدير تسليمه – بأَنْ النقل بالمعنى إِنَّما كان في الصدر الأَوَّل قبل تدوينه في الكتب ، وقبل فساد اللغة ، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق على أَنَّ اليقين غير شرط ، بل الظنَّ كافٍ ، ورَدُّ الثاني بأَنَّهُ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به ، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط أَلفاظه ، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأَهل البيت كما صنع الشارح المحقق "[3] .

وذهب فريق ثانٍ إِلى الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به مطلقًا والإِكثار منه ومنهم ابن مالك الذي أَكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، ويؤكد ذلك ما قرره البغدادي بقوله " وأَمَّا الاستدلال بحديث النبي – صلى الله عليه وسلم – فقد جوزه ابن مالك وتبعه الشارح المحقق في ذلك ، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أَهل البيت – رضي الله عنهم - ومن أمثلة استشهاده بالحديث استشهاده على لغة أَكلوني البراغيث بحديث الصحيحين (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)[4] ، وأَكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة يتعاقبون "[5].

---

[1] – المِصْران : " الكوفةُ والبصْرةُ . قال ابن الأَعرابي : قيل : لهما المصران ؛ لأَنَّ عمر رضي الله عنه قال : لا تجعلوا البحر فيما بيني وبينكم مَصِّروها أَي صيروها مِصْراً بين البحر وبيني أَي حدّاً والمصر الحاجز بين الشيئين " اللسان : مادة (مصر) .

[2] – خزانة الأدب : 1 / 11 .

[3] – المرجع السابق : 1 / 12 .

[4] – والحديث رواه الإمام البخاري من حديث عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي فَيَقُولُونَ تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ " . صحيح البخاري : 1290، رقم الحديث 7486 .

[5] – خزانة الأدب : 1 / 12 .

ويرى فريق ثالث التوسط في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف والاستشهاد به فَقَبِلَ بعض الأحاديث ورفض بعضها ، وهو مذهب الشاطبي ، فقد توسط بين الطرفين فَقَبِلَ بعض الأَحاديث ، ورفض الاحتجاج ببعضها الآخر ، ويؤكد ذلك بقوله : " لم نجد أَحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهم يستشهدون بكلام أَجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أَعقابهم ، وأَشعارهم التي فيها الفحش والخنى ويتركون الأَحاديث الصحيحة ؛ لأَنَّها تُنْقَلُ بالمعنى ، وتختلف رواياتها وأَلفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم فإِنَّ رواته اعتنوا بأَلفاظها ، لِمَا يَنْبَنِي عليه من النحو ، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب وكذا القرآن ووجوه القراءات ، وأَمَّا الحديث فَعَلَى قسمين : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد أَهل اللسان ، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأَحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ، ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والأَمثال النبوية ، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية "[1] .

وقد علَّل بعض الباحثين إِعراض سيبويه عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف بأَنَّهُ لم يكن قد دُوِّن بعد ، ولم تظهر المسانيد التي جمعت الأَحاديث ودونتها ، فأَوَّل مَنْ أَلَّف في الحديث أبو داود سليمان الطيالسي[2] (ت 204) ، ثم تلا المسانيد كتب الصحاح وأَوَّلها

---

[1] – خزانة الأدب : 1 / 12 .

[2] – سليمان بن داود الجارود مولى قريش ، أَبو داود الطيالسي من كبار حفاظ الحديث ، فارسي الأَصل سكن البصرة وتوفي بها ، كان يحدث من حفظه. سمع يقول: أسرد ثلاثين ألف حديث . له (مسند – ط) جمعه بعض الحفاظ الخراسانيين ، وتوفي سنة 204 هـ . الأعلام : 3 / 125 .

صحيح الإِمام البخاري[1] (ت 256) الذي أَجمع المحققون على أَنَّ كتابه أَصح الكتب بعد القرآن الكريم[2] .

وقد رجح بعض العلماء جواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف[3] ، وأَخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بهذا الرأي فأَجاز الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به في أَحوال خاصة[4].

ويتبدَّى للباحث صحة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، والاحتجاج به ، ويُرَجِّحُ الباحث عدم استشهاد النحاة بالحديث النبوي الشريف والاحتجاج به ؛ بِأَنَّهُ لم يكن مُدَوَّنًا ، وأَنَّ النحاة ظنُّوا أَنَّ الحديث النبوي قد رُوِيَ بالمعنى . ويؤكد ذلك ما قرره ابن الضائع بقوله : " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأَئِمَّة كسيبويه وغيره الاستشهاد

---

[1] – أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف صاحب الجامع الصحيح والتاريخ رحل في طلب الحديث إلى أكثر محدثي الأمصار، وتوفي سنة ست وخمسين ومائتين رحمه الله تعالى . وفيات الأَعيان : 4 / 188 .

[2] – انظر : احتجاج النحويين بالحديث : 60 .

[3] – انظر : الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إِثبات القواعد النحوية : 10 ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث : 427 . وفي أصول النحو : 55 وما بعدها .

[4] – وقد رأى المجمع اللغوي بالقاهرة جواز الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصة مبينة في ما يأتي :

1. لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأَول كالكتب الصحاح الست فما قبلها.
2. يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي :

أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة .

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د- كتب النبي صلى الله عليه وسلم .

ه- الأحاديث المروية لبيان أنه كان – صلى الله عليه وسلم – يخاطب كل قوم بلغتهم .

و- الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز- الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم ابن محمد ورجاء بن حيوة ، وابن سيرين .

ح- الأحاديث المروية من طرق متعددة ، وألفاظها واحدة . مجموعة القرارات العلمية والدورات : 3 وما بعدها . مجلة مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا . سنة 1971م .

على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولـــولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأَوّلى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأَنَّهُ أَفصح العرب "[1].

والذي يظهر للباحث أَنَّهُ لا مناص من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف والاحتجاج به ، فقد ظهرت علوم الحديث النبوي كعلم الجرح والتعديل وغيره من العلوم التي تؤكد صحة رواية الحديث النبوي لفظًا ومعنًى .

فإذا ثبت ذلك فلا حجة لِمَنْ رفض الاستشهاد بالحديث النبوي والاحتجاج به ويكـــون الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به على إثبات اللغة وقواعدها أَمرًا مهمًا ، وأَصلاً من أُصـــول اللغة ، ومصدرًا من مصادر دراسة اللغة بمستوياتها كافة .

صرف الوصف الذي على وزن فعلان

وقد تواترت الشواهد النحوية في الحديث النبوي الشريف التـــي صـــرفت الممنـــوع من الصرف ، فَمِنْ هذه الشواهد صرف الوصف الذي على وزن (فَعْـــلان) الـــذي مؤنثـــه (فَعْلَى) ، فروى الإمام أحمد[2] من حديث الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ قال : قال رَسُـــولِ اللَّهِ– صلى الله عليه وسلم – : " أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ[3] ...."[4] .

---

[1]- خزانة الأدب : 1/ 10 .

[2] – الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المروزي الأصل . وكـــان إمـــام المحدثين صنف كتابه المسند، وجمع فيه من الحديث ما لم يتفق لغيره، وقيل: إنّهُ كان يحفظ ألف ألف حديث توفي ضحوة نهار الجمعة، لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول ، سنة إحدى وأربعين ومائتين ببغداد وفيات الأَعيان : 1 / 63 .

[3] – الأريكة : سرير مُنَجَّد مُزيَّن في قبة أَو بيت . اللسان : مادة (أَرك) .

[4] – مسند أحمد : 4 / 130 ، رقم الحديث 17213 .

وورد الوصف ذاته مصروفًا في حديث آخر ، فقد روى الحاكم النيسابوري[1]من حديث عائشة رضي الله عنها أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : " ليس بالمؤمن الذي يبيت شبعانًا وجاره جائع إلى جنبه "[2] . وكقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : " مَا آمَنَ بِي مَــنْ بَــاتَ شَبْعَانًا وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ بِه"[3] .

ومن شواهد صرف الوصف (سكران) ، ما رواه الإمام أحمد من حديث عَبْدِ اللَّــهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها ، أَنَّهُ قال : " بَيْنَمَا أَنَا عِنْدَهَا إِذْ مَرَّ رَجُلٌ قَدْ ضُرِبَ فِي خَمْرٍ عَلَى بَابِهَا فَسَمِعَتْ حِسَّ النَّاسِ ، فَقَالَتْ : أَيُّ شَيْءٍ هَذَا ؟ قُلْتُ : رَجُلٌ أُخِــذَ سَكْرَانًا مِنْ خَمْرٍ فَضُرِبَ ... "[4] .

ومن الشواهد قول خَدِيجَةَ بنتِ خُوَيْلِدٍ لأبيها عندما اعترض على زواجها من النبــي صلى الله عليه وسلم " ... أَمَا تَسْتَحِي ، أَتُرِيدُ أَنْ تُسَفِّهَ نَفْسَكَ تُخْبِرُ قُرَيْشًا وَالنَّاسَ أَنَّكَ كُنْــتَ سَكْرَانًا ؟ فَلَمْ تَزَلْ بِهِ حَتَّى رَضِيَ "[5] ، ومنها ما رواه الإمام النسائي[6] من حديث ابــن وهــب قال : أُخْبِرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثــلاث تطليقــات جميعًــا

---

[1] – أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهاني المعروف بالحاكم النيسابوري، الحافظ المعروف بابن البيع؛ إمام أهل الحديث في عصره والمؤلف فيه الكتب التي لم يسبق إلى مثلها، كان عالمًا عارفًا واسع العلم ، وكانت ولادته في شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثــلاث مئــة بنيسابور ، وتوفي بها يوم الثلاثاء ثالث صفر سنة خمس وأربعمائة، وقال الخليلي في كتاب الإرشاد: تــوفي سنة ثلاث وأربعمائة . وفيات الأَعيان : 4 / 280 .

[2] – المستدرك على الصحيحين : 15/2 ، رقم الحديث 2166 .

[3] – المعجم الكبير : 1 /259 ، رقم الحديث 751 .

[4] – مسند الإمام أحمد : 6 / 139 ، 25132 .

[5] – المعجم الكبير للطبراني : 12 / 186 ، رقم الحديث 12838 .

[6] – أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر النسائي، الحافظ؛ كــان إمــام أهــل عصره في الحديث، وله كتاب السنن، وسكن بمصر وانتشرت بها تصانيفه ، وأخذ عنه الناس . وتوفي يــوم الاثنين، لثلاث عشرة ليلة خلت من صفر، سنة ثلاث وثلاث مئة بمكة، حرسها الله تعالى، وقيل: بالرملة مــن أرض فلسطين . وفيات الأَعيان : 1 / 77 .

فقام غضبانًا ، ثم قال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ حتى قام رجل وقال : يا رسول الله ألا أقتله "[1] .

ومن شواهد الوصف الذي على وزن فعلان قول عَائِشَةَ : " إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الدَّمِ ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : قَدْ رَأَيْتُ مِرْكَنَهَا[2] مَلآنًا[3] دَمًا ... "[4] وكقول قيس بن سعد بن عبادة : " سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ أَتَى عَطْشَانًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا فَكُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَإِيَّاكُمْ وَالْغُبَيْرَاءَ[5] "[6] .

ومنها ما رواه النَّبِيُّ – صلى الله عليه وسلم – عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ : " إِنِّي حَرَّمْتُ عَلَى نَفْسِي الظُّلْمَ وَعَلَى عِبَادِي أَلَا فَلاَ تَظَالَمُوا كُلُّ بَنِي آدَمَ يُخْطِئُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرُ لَهُ وَلَا أُبَالِي ، وَقَالَ يَا بَنِي آدَمَ : كُلُّكُمْ كَانَ ضَالاًّ إِلاَّ مَنْ هَدَيْتُ ، وَكُلُّكُمْ كَانَ عَارِيًا إِلاَّ مَنْ كَسَوْتُ ، وَكُلُّكُمْ كَانَ جَائِعًا إِلاَّ مَنْ أَطْعَمْتُ ، وَكُلُّكُمْ كَانَ ظَمْآنًا إِلاَّ مَنْ سَقَيْتُ ... "[7] .

وقد ذكر اللغويون أنَّ ثمة لغة تصرف الوصف الذي على وزن (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلَى) ، ونسبت هذه اللغة إلى قبيلة بني أسد ، وذكرت المعجمات اللغوية شواهد تأنيث الوصف الذي على وزن (فَعْلان) بالتاء نحو : عَطِشَ، كفَرِحَ، فهو عَطِشٌ وعَطُشٌ

---

[1] – سنن النسائي : 6 /142 ، رقم الحديث 3401 .

[2] – المِركن : بكسر الميم الإجَّانة التي يُغْسلُ فيها الثياب ، والميم زائدة وهي التي تخُصُّ الآلآت . النهاية في غريب الحديث والأثر : (باب الراء مع الكاف) .

[3] – وينبه الباحث إلى أنَّ محقق مسند الإمام أحمد قد ضبط (ملآن) غير منونة ، ولكنَّهُ أشار في حاشية الحديث إلى أنَّ الطبعة الميمنية التي اعتمد عليها في تحقيق المسند قد ضبطت هذه اللفظة (ملآن) منونة وأشار في الحاشية إليها ورمز للطبعة الميمنية بحرف (م) . علمًا أنَّ الطبعة القديمة ضبطت هذه الكلمة (ملآن) منونة .

[4] – مسند الإمام أحمد : 18 / 74 ، رقم الحديث 25735 .

[5] – الغُبيراء : شراب يُعمل من الذرة يتخذه الحبش ، وهو يسكر . اللسان : مادة (غبر) .

[6] – مسند الإمام أحمد : 5 / 275 ، رقم الحديث 15482 .

[7] – المرجع السابق : 5 / 160 ، رقم الحديث 21458 .

وعَطْشَانٌ الآنَ ، وعاطِشٌ غَداً، وهم عَطْشَى وعَطَاشَى وعِطَاشٌ، وهـي عَطِـشَةٌ وعَطُـشَةٌ وعَطْشَى وعَطْشَانَةٌ ، وهُنَّ عَطِشَاتٌ وعَطُشَاتٌ وعِطَاشٌ وعَطْشانَاتٌ . والعَطْشَانُ المُـشْتَاقُ . وقال الليث وغيره : يقال : رجل عطشان وامرأة عطشانة وعطشى، والجميع عِطاش[1] ، ونحو ظَمِئ ، كفرح، ظَمْئاً وظَمَأً وظَمَاءً وظَماءَةً ، فهو ظَمِئ وظَمْآنُ وهي ظَمْآنةٌ ج ظِماءٌ ، ويُضَمُّ نَادِراً [2]. ونحو : السَكْرانُ : خلافُ الصاحي ، والجمع سَكْرى وَسَكارى ، والمـرأةُ سَـكْرى ولغةٌ في بني أَسد : سَكْرانَةٌ ، وَالْجَمْعُ سُكَارَى بِضَمِّ السِّينِ وَفَتْحُهَا لُغَـةٌ [3]، ونحـو ورجـل غَضْبانُ وامرأة غَضْبى ، ولغة في بني أَسد غَضْبانَة ومَلآنةٌ وأشباههما[4].

وقد ذكر ابن قتيبة أَنَّ " ما كان من النعوت على فَعْلان ؛ فالأنثى (فَعْلَى) ، هذا هـو الأَكثر نحو : غَضْبَان وغَـضْبَى ، و " سَـكْرَان وسَـكْرَى ، وبعـضهم يقـول : سَـكْرَانة وغَضْبَانة "[5].

وقد ذكر ابن السِّكِّيت هذه اللغة إِذْ يقول : " ولغة بني أَسد سكرانة وملآنـة وأَشـباههما وقالوا رجل سَيْفان وامرأة سَيْفانة وهو الطويل الضامر الممشوق ، ورجل موتان الفؤاد وامرأة موتانة ، وما كان على فَعْلان أَتى مؤنثه بالهاء ، نحو خمصان وخصمانة ، وعريان وعريانة وما كان من النعوت على فَعْلان فأنثاه (فَعْلَى) ، هذا هو الأَكثر، نحو : غضبان وغـضبى

---

[1] – انظر : العين ، تهذيب اللغة ، جمهرة اللغة ، المحيط في اللغة ، الصحاح في اللغـة ، المخـصص لسان العرب ، القاموس المحيط ، تاج العروس : مادة : عطش .

[2] – انظر : العين ، تهذيب اللغة ، جمهرة اللغة ، المحيط في اللغة ، الصحاح في اللغـة ، المخـصص لسان العرب ، القاموس المحيط ، تاج العروس: مادة : ظمئ .

[3] – انظر : العين ، تهذيب اللغة ، جمهرة اللغة ، المحيط في اللغة ، الصحاح في اللغـة ، المخـصص لسان العرب ، القاموس المحيط ، تاج العروس: مادة : سكر .

[4] – انظر : العين ، تهذيب اللغة ، جمهرة اللغة ، المحيط في اللغة ، الصحاح في اللغـة ، المخـصص لسان العرب ، القاموس المحيط ، تاج العروس: مادة : غضب .

[5] – أدب الكاتب : 372 .

وعجلان وعجلى ، وسكران وسكرى ، وغرثان وغرثى ، وشبعان وشبعى ، وغديان وغــديا وهو المتغدى ، وصبحان وصبحى ، وملآن وملأى "[1] .

ويخلص الباحث إِلى القول : إِنَّ الناظر في هذه الشواهد التي صرفت الوصف الــذي على وزن (فَعْلان) ومؤنثه (فَعْلَى) يجد أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم صرف الوصــف من غير علة أَوْجبت صرفه ، فلم يُصرف الوصف للتناسب أَوْ للضرورة أَوْ لإِقامة الــوزن والذي يميل إليه الباحث أَنَّ ثمة لغتين في الوصف الذي على وزن (فَعْلان) ومؤنثه (فَعْلَى) إِحداهما تصرفه وهي لغة فصيحة تقويها كثرة الشواهد التي صرفت الممنوع مــن الــصرف وقد أَشار النحاة إِلى هذه اللغة عند حديثهم عن الممنوع من الــصرف . والأُخــرى تمنعــه من الصرف ؛ للوصفية وزيادة الألف والنون وفقًا لقاعدة الممنوع من الصرف التــي قعَّــدها النحاة بعد استقرائهم كلام العرب .

ويظهر للباحث أَنَّ مَنْ صرف الوصف الذي على وزن (فَعْلان) ومؤنثه (فَعْلَــى) مصيب غير مخطئ ؛ إِذْ إِنَّهُ أَصاب وجهًا من وجوه العربيــة لا يمكــن إِغفالــه أَوْ إِنكــاره ومَنْ منعه من الصرف مصيب غير مخطئ .

صرف العلم المؤنث

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف في الحديث النبوي صرف العلــم المؤنــث الدال على اسم القبيلة ، مثل صرف (قريش) ، فقد وردت شواهد نحوية صرفت (قريش) وهو علم دال على اسم القبيلة ، ومن هذه الــشواهد حــديث عَائِــشَةَ رَضِــيَ اللَّــهُ عَنْهَــا

---

[1] – إصلاح المنطق : 358 .

قَالَتْ : " قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ ثُمَّ لَبَنَيْتُهُ عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَام ، فَإِنَّ قُرَيْشًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ وَجَعَلَتْ لَهُ خَلْفًا "[1].

ومنها حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : " قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْغَدِ يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ بِمِنًى نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ يَعْنِي ذَلِكَ الْمُحَصَّبَ وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانَةَ تَحَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ أَنْ لَا يُنَاكِحُوهُمْ وَلَا يُبَايِعُوهُمْ حَتَّى يُسْلِمُوا إِلَيْهِمْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "[2] . وكقول عائشة رضي الله عنها : " إِنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ... "[3] .

ومن الشواهد صرف (سبأ) ، فقد روى أبو داود[4] عن أَبْيَضَ بْنِ حَمَّالٍ " أَنَّهُ كَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي الصَّدَقَةِ حِينَ وَفَدَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : يَا أَخَا سَبَأٍ ، لَا بُدَّ مِنْ صَدَقَةٍ ، فَقَالَ : إِنَّمَا زَرَعْنَا الْقُطْنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَقَدْ تَبَدَّدَتْ سَبَأٌ ... "[5].

وورد صرف هذيل – وهو علم مؤنث دال على اسم القبيلة – في حديث القسامة الطويل ، فقد روى الإمام البخاري من حديث أبي قَلابة " ... وَقَدْ كَانَتْ هُذَيْلٌ خَلَعُوا خَلِيعًا[6]

---

[1] – صحيح البخاري : 307 . ورقم الحديث : 1585 .

[2] – المرجع السابق : 302 ، ورقم الحديث : 1590 .

[3] – المرجع السابق : 345 ، ورقم الحديث : 1893 .

[4] – أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني ، أحد حفاظ الحديث وعلمه وعلله، وكان في الدرجة العالية من النسك والصلاح، وجمع كتاب " السنن " قديماً وعرضه على الإمام أحمد بن حنبل، رضي الله عنه، فاستجاده واستحسنه ، كانت ولادته في سنة اثنتين ومائتين، وقدم بغداد مراراً ثم نزل إلى البصرة وسكنها، وتوفي بها يوم الجمعة منتصف شوال سنة خمس وسبعين ومائتين، رحمه الله تعالى . وفيات الأعيان : 2 / 404 .

[5] – سنن أبي داود : 501 ، ورقم الحديث : 3028 .

[6] – الخليع : المستهتر . اللسان : مادة (خلع) .

لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَطَرَقَ أَهْلَ بَيْتٍ مِنْ الْيَمَنِ بِالْبَطْحَاءِ ، فَانْتَبَهَ لَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَحَذَفَهُ بِالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ . فَجَاءَتْ هُذَيْلٌ فَأَخَذُوا الْيَمَانِيَّ فَرَفَعُوهُ إِلَى عُمَرَ بِالْمَوْسِمِ ، وَقَالُوا قَتَلَ صَاحِبَنَا ... "[1] .

ومن الشواهد صرف (عاد) فقد روى الإمام الترمذي[2] من حديث عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ رَبِيعَةَ قَالَ : " .. إِنَّ عَادًا لَمَّا أُقْحِطَتْ بَعَثَتْ قَيْلاً[3] ... "[4] وكقول رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنِّي نُصِرْتُ بِالصَّبَا[5] ، وَإِنَّ عَادًا أُهْلِكَتْ بِالدَّبُورِ"[6]. وكقوله علية الصلاة والسلام : " شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَالْوَاقِعَةُ وَالْمُرْسَلَاتُ وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ وَإِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ"[7].

وقد قرر النحاة في قواعدهم أَنَّ العلم المؤنث الدال على اسم القبيلة يُمنع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وما جاء مصروفًا فيخرَّج على أَنَّهُ اسم مذكر يدلُّ على اسم الحي ، أَوْ اسم الأَب الكبير للقبيلة ، غير أَنَّ ثمة لغة تصرف الممنوع من الصرف مطلقًا وعلى هذه اللغة جاءت هذه الشواهد التي صُرِفَ فيها العلم المؤنث الدال على اسم القبيلة .

والذي يظهر للباحث أَنَّ الأعلام التي وردت في هذه الشواهد أعلام تدل على اسم القبيلة بدليل تأنيث الفعل معها ، فالفعل الماضي لا تلحقه تاء التأنيث الساكنة إلا إذا كان الفاعل

---

[1] – انظر : صحيح البخاري : 1185 ، ورقم الحديث : 6899 .

[2] – أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك السلمي الضرير البوغي الترمذي الحافظ المشهور؛ أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ، صنف كتاب الجامع والعلل تصنيف رجل متقن وبه كان يضرب المثل ، وتوفي لثلاث عشرة ليلة خلت من رجب ليلة الاثنين سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ . وفيات الأعيان : 4 / 278 .

[3] – القيل : الملك من ملوك حمير ، وجمعه أقيال . اللسان : مادة (قيل) .

[4] – جامع الترمذي : 720 ، رقم الحديث 3273 ، صحيح سنن الترمذي : 3 / 109 ، رقم الحديث 3504 .

[5] – الصَّبا : ريح تهب من المشرق ، تقابل الدبور الريح التي تهب من المغرب . اللسان : مادة (صبا) .

[6] – مسند أحمد : 3 / 293 ، رقم الحديث 1955 .

[7] – سنن الترمذي : 724 ، ورقم الحديث : 3297 .

مؤنثًا سواء أكان التأنيث معنويًا أم لفظيًا . ويميل الباحث إلى القول : إنَّ صرف العلم المؤنث الدال على اسم القبيلة يمثل لغة فصيحة من لغات العرب ، ولا يمكن تَخْرِيْجُ هذه الشواهد التي صرفت العلم المؤنث الدال على اسم القبيلة على أنَّها للتناسب ، أَوْ للشذوذ أَوْ للضرورة ، بل جاءت على لغة مَنْ يصرف الممنوع من الصرف مطلقًا ، وقد أشار النحاة إلى هذه اللغة .

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف في الحديث النبوي الشريف صرف أسماء الأماكن كقول ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : " كَانَتْ عُكَاظٌ وَمَجَنَّةُ وَذُو الْمَجَازِ أَسْوَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ... "[1] . ومنها ما رواه الإمامان البخاري ، وابن ماجه[2] من حديث أَبِي مُوسَى أُرَاهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أُهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ بِهَا نَخْلٌ فَذَهَبَ وَهَلِي[3] إِلَى أَنَّهَا الْيَمَامَةُ أَوْ هَجَرٌ ... "[4] .

---

[1] – صحيح البخاري : 377 ، رقم الحديث : 2098 ، وينبه الباحث أنَّ العلم المؤنث (عكاظ) ورد ثلاث مرات في صحيح البخاري ، فجاء مرتين مصروفًا في الصفحات الآتية : (في الصفحة 370 ، ورقم الحديث 2050 ، وفي الصفحة 377 ورقم الحديث 2098 وفي الصفحة 782 ، ورقم الحديث 4519) انظر : صحيح البخاري ، طبعة مؤسسة الرسالة . كما ورد العلم المؤنث (عكاظ) مصروفًا في صحيح البخاري ، طبعة بيت الأفكار في الصفحات الآتية : في الصفحة 396 ، ورقم الحديث 2098 ، وفي صفحة 388 ، ورقم الحديث 2050 ، ورد في هذه الطبعة العلم المؤنث (عكاظ) ممنوعًا من الصرف في الحديث رقم 4519 . والحديث من رواية ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : " كَانَتْ عُكَاظُ وَمَجَنَّةُ وَذُو الْمَجَازِ أَسْوَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَتَأَثَّمُوا أَنْ يَتَّجِرُوا فِي الْمَوَاسِمِ ، فَنَزَلَتْ (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ) " . انظر صحيح البخاري طبعة بيت الأفكار ورقم الحديث 4519 .

[2] – أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعي بالولاء القزويني الحافظ المشهور، مصنف كتاب السنن في الحديث؛ كان إمامًا في الحديث عارفًا بعلومه وجميع ما يتعلق به، ارتحل إلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والري لكتب الحديث، وله تفسير القرآن الكريم وتاريخ مليح ، وكتابه في الحديث أحد الصحاح الستة . وكانت ولادته سنة تسع ومئتين. وتوفي يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء، لثمان بقين من شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين ومئتين، رحمه الله تعالى . وفيات الأعيان : 4 / 279 .

[3] - وهلي : وهمي . اللسان : مادة (وهم) .

[4] – صحيح البخاري : 7035 ، رقم الحديث : 1209 ، سنن ابن ماجه : 420 ، ورقم الحديث 3921 . وينبه الباحث إلى أَنَّ العلم المؤنث (هجر) ورد مرتين في صحيح البخاري ، مرة جاء مصروفًا في =

ومنها ما رواه الإمام البخاري في بَاب التَّكْبِيرِ أَيَّامَ مِنى " كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُكَبِّرُ فِي قُبَّتِهِ بِمِنًى فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ فَيُكَبِّرُونَ وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ حَتَّى تَرْتَجَّ مِنًى ... "[1] وصُرِفتْ (طابة) ، وهي علم مؤنث يدلُّ على اسم المدينة المنورة فروى الإمام البخاري من حديث أَبِي حُمَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قال : " أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ تَبُوكَ حَتَّى أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ هَذِهِ طَابَةٌ "[2]. ومنها صرف مصر في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا افتتحتم مصرًا فاستوصوا بالقبط[3] خيرًا فإنَّ لهم ذمة ورحمًا "[4] .

ومن الشواهد صرف لظى فقد روى الإمام مالك[5] من حديث عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ " أَنَّه قَالَ لِرَجُلٍ : مَا اسْمُكَ ؟ فَقَالَ : جَمْرَةُ ، فَقَالَ : ابْنُ مَنْ ؟ فَقَالَ : ابْنُ شِهَابٍ ، قَالَ مِمَّنْ ؟

= الصفحة 7035 ، ورقم الحديث 1209 ، وورد العلم المؤنث (هجر) ممنوعًا من الصرف في الصفحة 637 ورقم الحديث 3622 . انظر : صحيح البخاري ، طبعة مؤسسة الرسالة . كما ورد العلم المؤنث (هجر) ممنوعًا من الصرف في صحيح البخاري ، طبعة بيت الأفكار في الصفحة 692 ، ورقم الحديث 3623 . كما أَنَّهُ قد ضبط العلم (هجر) في الحديث السابق مقترنًا بـ (أل) التعريف ، وذلك في طبعة دار الفيحاء بدمشق الطبعة الثانية 1999م صفحة 1213 .

[1] – صحيح البخاري : 2 / 25 .

[2] – المرجع السابق : 211 رقم الحديث : 1872 ، وقد ضبطت (طابة) في بعض الطبعات من غير تنوين انظر : صحيح البخاري : 342 ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأُولى ، طبعة بيت الأفكار الدولية الرياض 1998م .

[3] – القبط : هم أَهل مصر . اللسان : مادة (قبط) .

[4] – المستدرك على الصحيحين : 2 / 691 . وقد ضُبِطَتْ (مصر) بغير تنوين في هذا الحديث في المستدرك على الصحيحين ، طبعة دار الكتب العلمية : 2 / 553 .

[5] – الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث ، إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأعلام . وكان مالك إذا أراد أَنْ يُحَدِّثَ توضأ وجلس على صدر فراشه وسرح لحيته وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة ثم حدث ، وكانت ولادته في سنة خمس وتسعين للهجرة، وحمل به ثلاث سنين. وتوفي في شهر ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومئة ، رضي الله عنه . وفيات الأَعيان : 4 / 135 .

قَالَ مِنْ الْحُرَقَةِ ، قَالَ : أَيْنَ مَسْكَنُكَ ؟ قَالَ : بِحَرَّةِ النَّارِ قَالَ بِأَيِّهَا ؟ قَالَ : بِذَاتِ لَظًى[1]، قَالَ عُمَرُ : أَدْرِكْ أَهْلَكَ فَقَدْ احْتَرَقُوا ، قَالَ : فَكَانَ كَمَا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "[2] .

ومن الشواهد صرف (قباء) فقد روى الإمام مسلم من حديث عُـرْوَةَ بْـنِ الزُّبَيْـرِ وَفَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُمَا قَالاَ "خَرَجَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ حِينَ هَـاجَرَتْ وَهِـيَ حُبْلَى بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ فَقَدِمَتْ قُبَاءً[3] فَنُفِسَتْ بِعَبْدِ اللَّهِ بِقُبَاءٍ ... "[4]

ويخلص الباحث إلى القول : إنَّ صرف العلم المؤنث في هذه الشواهد ليس من بـاب التناسب ، أَوْ المزاوجة ، والإتباع ؛ إذ ليس بينه وبين ما قبله ، أَوْ ما بعده من الكلمات تناسب والذي يظهر للباحث أَنَّ صَرْفه جاء على لغة فصيحة من لغات العرب التي تصرف الممنوع من الصرف مطلقًا . وأَنَّهُ لا يمكن تأويل العلم المؤنث في هذه الشواهد على أَنَّهُ اسـم مـذكر فوجود تاء التأنيث الساكنة التي اتصلت بآخر الفعل الماضي يمنع من تأويله باسم مذكر .

وقد ذكر النحاة أَنَّ بعض هذه الأسماء تجـوز فيـه لغتـان : الـصرف ، والمنـع من الصرف ، فمَنْ صرفها فَحُجَّتُهُ أَنَّها أعلام مذكرة ، وأَمَّا مَنْ منعها من الصرف فَحُجَّتُهُ أَنَّهُا أعلام مؤنث فمُنِعَت من الصرف ؛ للعلمية والتأنيث ، ويؤكد ذلك ما ذكره النحاة بأَنَّ بعـض

---

[1] – لظى : اسم من أسماء جهنم . اللسان : مادة (لظي) .

[2] – موطأ الإمام مالك : 937 . وينبه الباحث إلى أنَّ كلمة (لظى) ضُبِطَتْ بلا تنوين في موطأ الإمام مالك صفحة : 597 ، رواية يحيى بن يحيى المصمودي بتحقيق أبي الفضل عبد الله بن محمد بن الـصديق ، دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة الأُولى 1424هـ- 2003م .

[3] – قرية على ميلين من المدينة على يسار القاصد إلى مكة بها أثر بنيان كثير . وكان المتقدمون في الهجرة من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومَنْ نزلوا عليه من الأنصار بنوا بقُباءَ مسجداً يصلون فيه الصلاة سَنَةً إلى البيت المقدس ، فلمَّا هاجر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وورد قُباءَ صلى بهم فيه وأهل قباء يقولون : هو المسجد الذي أسس على التقوى من أَوّل يوم وقيل إنه مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم . معجم البلدان : مادة معجم البلدان : مادة (قبا) .

[4] – صحيح مسلم : 886 ، رقم الحديث 2146 .

هذه الأسماء يجوز فيها التذكير والتأنيث ، فقد ذكر سيبويه أَنَّ (هجر) " يؤنــث ويــذكَّر "[1] ويرى الزجاج أَنَّ " الأَكثر فيه التذكير والصرف "[2] . وكذلك مِنى[3] .

صرف العلم الأعجمي

وقد ورد صرف العلم الأعجمي في الحديث كقول رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَــلَّمَ لليهودي الذي سأله عن شراب أهل الجنة ، قَالَ : " مِنْ عَيْنٍ فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً ... "[4]

واختلف العلماء في (سلسبيل) ، فذهب بعضهم إلى أَنَّها صــفة لعــين فــي الجنــة وسميت بهذا الاسم ؛ " لسلاسة انحدارِها في الحَلْق وسهولةِ مساغِها "[5] ومــنهم مَــنْ ذهــب إِلى أَنَّ (سلسبيل) علم حقيقي لعين فــي الجنــة ، ويؤكــد ذلــك مــا قــرره أَبــو حيــان بقوله " والظاهر أَنَّ هذه العين تــسمّى سلــسبيلاً "[6] ، وقــد روى الطبرانــي عــن مقاتــل قوله " السلسبيل عين من الخمر تنبع من تحت العرش من جنة عدن إِلى أَهل الجنة "[7] ومنهم مَنْ يرى جواز صرف (سلسبيل) ؛ لأَنَّهُ " علم أَعجمي نكرة "[8].

والذي يميل إليه الباحث هو أَنَّ (سلسبيل) علم لعين في الجنة ، مستندًا إِلــى أَقــوال اللغويين والمفسرين ، فقد ذهبوا إِلى أَنَّ (سلسبيل) علم لعين في الجنة ويؤكد ذلك ما ذكــره

---

[1] – الكتاب : 3 / 243 .

[2] – ما ينصرف وما لا ينصرف : 53 .

[3] – انظر : الكتاب : 3 / 243 ، وما ينصرف وما لا ينصرف : 53 .

[4] – صحيح مسلم : 145 ، رقم الحديث : 315 .

[5] – تفــسير الطبــري: 14 / 266 ، البحــر المحــيط : 8 / 398، مفــاتيح الغيــب : 15 / 250 إرشاد العقــل الــسليم إلــى مزايــا الكتــاب الكــريم : 9 / 74 ، معــاني القــرآن وإعرابــه : 5 / 261 التحرير والتنوير : 29 / 396.

[6] – البحر المحيط : 8 / 368 .

[7] – التفسير الكبير للطبراني : 6 / 409 .

[8] – مشكل إعراب القرآن الكريم : 490 .

ابن حجر العسقلاني[1] في تفسيره لقوله تعالى : " عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً "[2] أَنَّ " ابن أبي حاتم روى عن عكرمة قال : السلسبيل اسم العين المذكورة ، وهو ظاهر الآيـة ، ولكـنِ اسـتبعد لوقوع الصرف فيه "[3] ، وذهب إِلى هذا القول الإِمام النووي[4] إِذْ يقول : " قال جماعة من أَهل اللغة والمفسرين السلسبيل اسم للعين "[5] . وممَّا يؤكد أَنَّ (سلسبيل) علم لعين في الجنة قـول النبي – صلى الله عليه وسلم – لليهودي الذي قَالَ له : " فَمَا شَرَابُهُمْ عَلَيْهِ ؟ قال : مِنْ عَـيْنٍ فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً "[6] .

ومن شواهد صرف العلم الأعجمي صرف (إستبرق) وهو علم لنوع مـن الثيـاب فقد روى الإِمام البخاري من حديث يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : " قَالَ لِي سَالِمُ بْنُ عَبْـدِ اللَّـهِ مَا الْإِسْتَبْرَقُ ؟ قُلْتُ : مَا غَلُظَ مِنْ الدِّيبَاجِ وَخَشُنَ مِنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ : رَأَى عُمَرُ عَلَى رَجُلٍ حُلَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ، فَأَتَى بِهَا النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّـهِ اشْتَرِ هَذِهِ فَالْبَسْهَا لِوَفْدِ النَّاسِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ ، فَقَالَ : إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ مَنْ لا خَلَاقَ لَهُ ... "[7]

---

[1] – أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر: من أئمة العلم والتاريخ. أما تصانيفه فكثيرة جليلة، منها : (فتح الباري في شرح صحيح البخاري) و (الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة – ط) أربعة مجلدات و (لسان الميزان – ط) ستة أجزاء، تراجم، و (الإحكام لبيان ما في القرآن من الأحكام – خ) و (ديوان شعر – خ أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة سـنة 852 هـــ . الأعلام : 8 / 149 .

[2] – سورة الإنسان : 76 : 18 .

[3] – فتح الباري في شرح البخاري : 7 / 3837 .

[4] – يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعي أبو زكريا محيي الدين توفي سنة 676هـ ، علاَّمة بالفقه والحديث. مولده ووفاته في نوى من قرى حوران بسورية واليهـا نـسبته . وفيـات الأعلام : 8 / 149 .

[5] – شرح النووي على مسلم : 3 / 115 .

[6] – صحيح مسلم : 145 ، رقم الحديث : 315 .

[7] – صحيح البخاري : 1063 ، رقم الحديث : 6081 .

وورد شاهد آخر في صرف (إستبرق) فقد روى الإمام البخاري من حديث ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : " وَجَدَ عُمَرُ حُلَّةَ إِسْتَبْرَقٍ تُبَاعُ فِي السُّوقِ ، فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ابْتَعْ هَذِهِ الْحُلَّةَ فَتَجَمَّلْ بِهَا لِلْعِيدِ وَلِلْوُفُودِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسُ مَنْ لاَ خَلَاقَ لَهُ ... "[1] .

ويخلص الباحث إلى القول : إنَّ (إستبرق) علم أعجمي ، وهو علم للثياب الغليظة ويؤكد ذلك ما قرره اللغويون بقولهم : إنَّ الإستبرق ما غلظ من الحرير والإبريسم ، وإنَّ الهمزة والسين والتاء من الزوائد ، وهو علم أعجمي فارسيٌّ معربٌ أَصله بالفارسية اسْتَقْره ويطلق على الدِّيباج الصفيق الغليظ الحسَن ، وتصغيره أُبَيْرِقٌ[2] ومما يشهد لهذا القول تفسير راوي الحديث لمَّا سُئِلَ عن الإستبرق ، فقال : " مَا غَلُظَ مِنْ الدِّيبَاجِ وَخَشُنَ مِنْهُ "[3] .

و يميل الباحث إلى القول : إنَّ ثمة لغتين في (إستبرق) : إحداهما تمنعه من الصرف ؛ للعلمية والعجمة وفقًا لقاعدة الممنوع من الصرف ، والأُخرى تصرفه وفقًا للغة مَنْ يصرف الممنوع من الصرف مطلقًا ، وكلتا اللغتين فصيحة توافق سنن العربية ، والذي يفهم من حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ الإستبرق ثياب غليظة وهي نوع من الحرير .

صرف العلم المعدول

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف في الحديث النبوي الشريف صرف العلم المعدول (طوى) ، فروى الإمام البخاري من حديث ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : " بَاتَ

---

[1] – صحيح البخاري : 538 ، رقم الحديث : 3054 .

[2] – انظر : الصحاح ، ولسان العرب ، وتاج العروس ، والنهاية في غريب الحديث : مادة (إستبرق).

[3] – صحيح البخاري : 1063 .

النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِذِي طُوًى حَتَّى أَصْبَحَ ..."[1] . ومنها ما رواه البخاري من حديث ابْنَ عُمَرَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – " كَانَ يَبِيتُ بِذِي طُوًى بَيْنَ الثَّنِيَّتَيْنِ ... "[2] . ومنها ما رواه البخاري من حديث ابْنُ عُمَرَ– رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – أَنَّهُ " إِذَا دَخَلَ أَدْنَى الْحَرَمِ أَمْسَكَ عَنْ التَّلْبِيَةِ ثُمَّ يَبِيتُ بِذِي طِوًى ثُمَّ يُصَلِّي بِهِ الصُّبْحَ ... "[3] . ومنها ما رواه الإمام مسلم عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي طَوًى ... "[4] .

وقد ذكر ياقوت الحموي أَنَّ (طوى) " اسم أَعجمي للوادي المذكور في القرآن الكريم ، يجوز فيه أَربعة أَوْجه طُوى بضم أَوْله بغير تنوين وبتنوين ، فمَنْ نونه فهو اسم الوادي ، وهو مذكر على فُعَل نحو حُطَم وصُرَد ، ومَنْ لم يُنَوِّنْهُ ترك صرفه من جهتين إِحداهما أَنْ يكون معدولاً عن طاوٍ فيصير كعمر المعدول عن عامر ، فلا ينصرف كما لا ينصرف عمر والجهة الأُخرى أَنْ يكون اسمًا للبقعة ، كما قال : في البقعة المباركة من الشجرة ويقرأ بالكسر مثل مِعًى وطِلًى فينوَن ومَنْ لم يُنَوِّنْ جعله اسماً للمبالغة "[5] .

ويؤكد ذلك اللغويون فقد ذكروا أَنَّ (طوى) اسم الوادي المقدّس ، وأَنَّ (ذُو طُوى) وَادٍ بقرب مكة ، على نحو فرسخ ، ويعرف في وقتنا بالزاهر في طريق التنعيم ، ويجوز صرفه ومنعه وضم الطاء أشهر من كسرها ، فمَنْ نَوَّنَ جعله اسمًا للوادي ، ومَنْ منعه جعله اسمًا للبقعة مع العلمية ، أَوْ منعه للعلمية مع تقدير العدل عن طاو .[6]

---

[1] – صحيح البخاري : 299 ، رقم الحديث : 1574 .

[2] – المرجع السابق : 336 ، رقم الحديث 1767 .

[3] – المرجع السابق : 2 / 177 .

[4] – صحيح مسلم : 470 .

[5] – معجم البلدان : مادة (طوى) .

[6] – انظر : جمهرة اللغة ، الصحاح ، لسان العرب ، القاموس المحيط ، تاج العروس ، المصباح المنير مادة (طوى) .

والناظر في هذه الشواهد يجد أَنَّ (طوى) قد صُرِفَ مع أَنَّهُ علم معدول ، اجتمعــت فيه علتان : العلمية والعدل ، فهو معدول عن (طاوي) ، وهذا يدلُّ على أَنَّ صرفه جــرى على لغة مَنْ يصرف الممنوع من الصرف مطلقًا ، وقد حكى هذه اللغة الأخفــش والكــسائي وهي لغة بني أَسد وتميم وهذيل .

الفصل الثالث

صرف الممنوع من الصرف في الشعر العربي

صرف الممنوع من الصرف في الشعر العربي

يعد الشعر ديوان العرب الذي حفظ تاريخهم ولغتهم ، وقد اعتمد النحـاة واللغويـون عليه اعتمادًا كبيرًا عند تقعيدهم لقواعد اللغة والاحتجاج به ، فحددوا فترات الاحتجاج[1] بالشعر العربي منذ العصر الجاهلي إلى سنة 150 هـ .

صرف صيغة منتهى الجموع

وحفظ لنا الشعر العربي الفصيح شواهد نحوية من كلام العرب صرفت الممنـوع مـن الصرف ، ومن هذه الشواهد صرف (مثاكيل) كقول الأخطل[2] :

كَلَمعِ أَيدي مَثاكيلٍ[3] مُسَلِّبَةٍ[4]   يَنعَينَ[5] فِتيانَ ضَرَسِ الدَّهرِ وَالخُطُبِ[6] البحر البسيط

ويلحظ الباحث أَنَّ كلمة (مثاكيل) قد صُرفت مـن غيـر علـة أوجبـت صـرفها ولتوضيح هذا الأمر ، فإِنَّ الباحث يلجأ إلى تقطيع الشطر الأَول .

---

[1] – انظر : في أصول النحو : 19 .

[2] – غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة ابن عمرو(90 هـ) ، من بني تغلب شاعر مصقول الألفاظ حسن الديباجة ، في شعره إبداع ، اشتهر في عهد بني أمية بالشام ، وأكثر مِنْ مَدْحِ ملوكهم ، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم : جرير، والفرزدق ، والأخطل ، نشأ على المسيحية في أطراف الحيرة (بالعراق) واتصل بالأمويين فكان شاعرهم ، وتهاجى مع جرير والفرزدق فتناقل الرواة شعره . الأعلام : 5 / 123 .

[3] – مثاكيل : جمع مفرده مثكل ، وهي المرأة التي فقدت ولدها . اللسان : مادة (ثكل) .

[4] – مسلبة : المرأة التي ألقت ولدها لغير تمام . اللسان : مادة (سلب) .

[5] – ينعين : النعي الدعاء بموت الميت والإشعار به . اللسان : مادة (نعي) .

[6] – ديوان الأخطل : 36 ، وانظر الخصائص : 1 / 234 .

كَلَمْ عِأَيْ	دِيْ مَتَاْ	كِيْ لِنْمُ سَلْ	لَبَتِنْ
//°//°	/° //°	/° /°/ /°	///°
مُتَفْعِلُنْ	فَاْعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ

ويبدو للباحث أَنَّ الشاعر لو منع (مثاكيلٍ) من الــصرف لكانــت التفعيلــة الثالثــة (مُسْتعِلن) ، وهي إحدى التفعيلات الفرعية للتفعيلة الرئيسة (مُسْتَفْعِلُنْ) ، قد دخلها زحاف الطي[1] . وقد أجاز العروضيون هذا الزحاف في حشو البحر البسيط[2] .

ومن الشواهد صرف (مخاريق) كقول عمرو بن كلثوم[3] :

كَأَنَّ سُيوفَنا فينا وَفيهِم مَخاريقٌ[4] بِأَيدي لاعِبينا[5] البحر الوافر

فإذا ما قطَّع الباحث الشطر الثاني – موطن الشاهد – تبين له أَنَّ صرف (مخاريق) لم يكن للضرورة الشعرية ، ولا لإقامة الوزن ، ويتضح هذا الأَمر من خلال تقطيع الــشطر الثاني على النحو الآتي :

مَخَاْ رِيْ قُنْ	بِأَيْ دِيْ لَاْ	عِبِيْ نَاْ
// /° /°	// /° /°	// /°
مَفَاْعَلْتُنْ	مَفَاْعَلْتُنْ	فَعُوْلُنْ

---

[1] – الطي عند العروضيين : حذف الرابع الساكن من التفعيلة ، ويدخل التفعيلتين : (مــستفعلن) ، فتــصبح التفعيلة (مستعلن) ، فتُنقل إلى (مُتفعلن) ، وذلك في البسيط ، والسريع ، والمنسرح ، والرجز والمقتضب .

[2] – انظر العقد الفريد : 5 / 426 ، كتاب العروض لابن جني : 78 ، الكافي في العروض والقوافي:43 مفتاح العلوم : 254 ، شفاء الغليل : 71 ، المعجم المفصل في علم العروض:255 .

[3] – عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب، من بني تغلب ، أبو الأسود شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى . وُلِــدَ في شمالي جزيرة العرب في بلاد ربيعة ، وتجول فيها وفي الشام والعراق ونجد ، وكان من أعز الناس نفسا وهو من الفتاك الشجعان . ساد قومه (تغلب) وهو فتى ، وعَمَّرَ طويلاً . الأعلام : 5 / 84 .

[4] – مخاريق : واحدها مِخْراق : وهو ما تلعب به الصبيان من الخِرَق المفتولة . اللسان : مادة (خرق) .

[5] – ديوان عمرو بن كلثوم : 60 .

ويبدو للباحث أَنَّ الشاعر لو منع(مخاريقٌ) من الصرف لكانت التفعيلة الأولى (مُفَاْعَلْتُ) ، وهي إحدى التفعيلات الفرعية للتفعيلة الرئيسة (مَفَاْعَلْتُنْ) ، قد دخلها زحاف النقص[1] ، فتصبح (مَفَاْعَلْتُ) فتنقل إلى (مَفَاْعِيْلُنْ) ، وهذا الزحاف جائز في حشو البحر الوافر ، فقد أجازه العروضيون[2] .

ويخلص الباحث إلى القول : إنَّ صيغ منتهى الجموع فيها لغتان : إحداهما تمنع هذه الصيغة من الصرف ، والأخرى تجيز صرفها ، ويستند الباحث إلى الشواهد النحوية التي صرفت صيغة منتهى الجموع من غير علة أوجبت صرفها ، فجاء صرفها يمثل لغة فصيحة من لغات العرب . و يرى الباحث أَنَّ مَنْ يصرف صيغة منتهى الجموع مصيب غير مخطئ وقد أصاب وجهًا من وجوه العربية ، لا يمكن إنكاره أو تجاهله . ممَّا جعل النحاة يقولون :

وَالصَّرْفُ فِي الْجَمْعِ أَتَى كَثِيْرًا حَتَّى ادَّعَى قَوْمٌ بِهِ التَّخْيِيْرا [3]

ومنع النحاة الاسم المؤنث المختوم بألف التأنيث من الصرف سواء أكانت هذه الألف مقصورة أم ممدودة ، فقد عرَّف سيبويه الاسم الممدود بقوله : " وأَمَّا الممدود فكل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف "[4].

---

[1] – النقص عند العروضيين : هو تسكين الخامس وحذف السابع الساكن من التفعيلة ، أي هو اجتماع العصب والكف ويدخل (مَفَاْعَلْتُنْ) ، فتصبح التفعيلة (مَفَاْعَلْتُ) ، وتُنقل التفعيلة إلى (مَفَاْعِيْلُنْ) ، وذلك في البحر الوافر .

[2] – انظر العقد الفريد : 5 / 428 ، كتاب العروض لابن جني : 86 ، الكافي في العروض والقوافي : 53 مفتاح العلوم : 255 ، شفاء الغليل : 205 المعجم المفصل في علم العروض : 257 .

[3] – البحر المحيط : 8 / 394 ، روح المعاني : 13 / 68 .

[4] – الكتاب : 3 / 539 .

صرف الاسم المختوم بألف التأنيث

وسُمِع عن العرب صرفهم الاسم المختوم بألف مقصورة كقول المثلم بن رياح المري[1] :

أَنّي مُقَسِّمُ ما مَلَكتُ فَجاعِلٌ   أَجراً لِآخِرَةٍ وَدُنيًا تَنفَعُ[2]   البحر الكامل

فإذا ما قطَّعنا الشطر الثاني موطن الشاهد تبين لنا أَنَّ الشاعر صرف الاسم المؤنث من غير علة أوجبت صرفه ، والتقطيع العروضي يبين ذلك :

أَجْ رَنْلِ آ	خِرَتَنْ وَدُنْ	يَنْ تَنْ فَعُوْ
/°/ /°/	///° //°	/°/ /°//
مَتْفَاْعِلُنْ	مَتَفَاْعِلُنْ	مَتْفَاْعِلُنْ

ويظهر للباحث أَنَّ الشاعر لو منع الاسم المؤنث المختوم بالألف المقصورة من الصرف لبقيت التفعيلة الثالثة نفسها (مُتْفَاْعِلُنْ) ، فلا حاجة عندئذٍ أَنْ يضطر الشاعر إلى تنوين (دُنْيَا) لإقامة الوزن ؛ لأَنَّ كلمة (دُنْيَا) مكونة من مقطَّعين هما : (دُنْ ، يَا) فإذا نوِّنت بقيت مكونة من مقطَّعين هما : (دُنْ ، يَنْ) . وفيه رد على مَنْ يقول : " إِنَّ ما فيه ألف التأنيث المقصورة يمنع من صرفه للضرورة ؛ لأَنَّهُ لا فائدة فيه ، إذ يزيد بقدر ما ينقص وقد رُدَّ عليه بهذا البيت ، فإِنَّ ابن الأعرابي أنشده بتنوين (دُنْيًا) فافهم "[3].

والحق أَنَّ الاسم المقصور لا تظهر عليه الحركات الإعرابية الثلاثة ، فهو يعرب بحركات مقدرة منع من ظهورها التعذر ، والباحث يؤيد ما ذهب إليه الدكتور هلال ناجي

---

[1] – المثلم بن رياح المري شاعر جاهلي . انظر الأعلام : 5 / 275 .

[2] – شرح الأشموني : 2 / 542 ، خزانة الأدب : 8 / 297 ، المقاصد النحوية : 3 / 339 ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : 2 / 109 .

[3] – المقاصد النحوية : 3 / 339 .

بقوله : " وأرى أَنَّهُ لا داعي لذكر ما فيه ألف تأنيث مقصورة بين الكلمات الممنوعة من الصرف ، بسبب أَنَّ الحركات لا تظهر عليها أصلاً ، مثل : سلمى ، وحبلى "[1] .

ويُبين النحاة علة منعهم الاسم المؤنث المنتهي بألف مقصورة من الصرف لأَنَّهُم " أرادوا أَنْ يفرقوا بين الألف التي تكون بدلًا من الحرف الذي هو نفس الكلمة ، والألف التي تلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث "[2] .

ويؤكد ذلك ما قرره أبو سعيد بقوله : " والألف تزيد على هاء التأنيث قوة ؛ لأَنَّهُا تُبْنَى مع الاسم ، وتصير كبعض حروفه ، وتتغير لها بنيته ، ويُكَسَّرُ الاسم معها ، فيعود الألف في الجميع والهاء تزاد على المذكر ، ولا يتغير لفظه "[3] .

وقد ذكر سيبويه كلمات لحقتها الألف فاختلف العرب فيها " فيقولون : هذه ذِفرًى أسيلةٌ ويقول بعضهم : هذه ذِفرَى أسيلةٌ ، وهي أقلها ، جعلوها تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة"[4].

يقول الزجاج : " وكل فَعْلى بفتح الفاء أو فُعْلى كانت ألفها للتأنيث لم تنصرف في معرفة ولا نكرة ، وإِنْ كان ألفها لغير التأنيث انصرفت في النكرة ، ولم تنصرف في المعرفة "[5] ، ثم قال : " والأجود أَنْ تقول : كل فَعْلى أو فُعْلى بغير تنوين ، فتجعل ألف هذا المثال للتأنيث ؛ لأَنَّ ألف التأنيث في هذا الباب أكثر "[6] .

---

[1] – في تيسير تعليم مباحث النحو : 75 . مجلة جامعة الملك سعود المجلد الخامس ، 1413هـ / 1993م .
[2] – الكتاب : 3 / 211 .
[3] – شرح الكتاب : 3 / 477 .
[4] – الكتاب : 3 / 211 .
[5] – ما ينصرف وما لا ينصرف : 26 .
[6] – المرجع السابق نفسه ، والصفحة نفسها .

ومذهب سيبويه جواز صرف ما كان على وزن " فَعْلى أو فُعْلى " ، إذ يقــول : " كــل فَعْلى أو فُعْلى فلم يُنَوَّنْ ؛ لأَنَّ هذا الحرف مثال . فإِنْ شئت أنثته ، وجعلت الألــف للتأنيــث وإِنْ شئت صرفت ، وجعلت الألف لغير التأنيث "[1] .

ويبدو للباحث أَنَّ للعرب لغتين في ما جاء على وزن (فَعْلى ، أو فُعْلَى) : لغة تمنعــه من الصرف ؛ لعلة التأنيث ، ولغة تُجيز صرفه ، ويؤكد ذلك ما ورد عن العرب مِنْ صــرف ما جاء على هذا الوزن .

فمن الشواهد التي صرفت الاسم الذي على وزن (فَعْلى) قول ذي الرُّمة[2] :

يُظَلِّلنَ دونَ الشَمسِ أَرطًى[3] تَأَزَّرَت[4] بِهِ الزُرقُ[5]أَوْ ممَّا تَرَدَّى أُجارِدُ[6] البحر الطويل

فإذا ما قطَّعنا الشطر الأول من البيت تبين لنا أَنَّ الشاعر لو منع (أرطى) من الصرف لبقيت التفعيلة ثابتة . والتقطيع العروضي يوضح ذلك :

يُظَلْ لِلْ	نَدُونَشْشَمْ	سِأَرْطَنْ	تَأَزْزَرَتْ
//° /°	//° /° /°	//°/°	//°//°
فَعُوْلُن	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُن	مَفَاْعِلُنْ

---

[1] – الكتاب : 3 / 205 .

[2] – غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي(117 هــ) من مضر ، شاعر من فحــول الطبقــة الثانيــة في عصره . قال أبو عمرو بن العلاء : فُتِحَ الشعر بامرئ القيس وخُتِمَ بذي الرمة وكان شديد القصر دميمًا يضرب لونه إلى السواد ، له (ديوان شعر مطبوع) توفي بأصبهان . الأعلام : 5 / 124 .

[3] – أرطى : شجر ، قال أَبو حنيفة : وهو شبيه بالغضا يُنبت عصيًّا من أَصل واحد يطول قدر قامة ، وله نور الخلاف ، ورائحته طيبة واحدة أَرطاة . اللسان : مادة (أَرط) .

[4] – تأزرت ، تجمعت . اللسان : مادة (أَزر) .

[5] – الزرق : طائر بين البازي والباشق يصاد به . اللسان : مادة (زرق) .

[6] – ديوان ذي الرمة : 145

ومن شواهد صرف (أرطى) قول عمرو بنِ قُمَيئَة[1] :

لَها عَينُ حَوراءَ[2] في رَوضَةٍ[3]   وتَقرو مَعَ النَبتِ أَرطًى طِوالا[4] البحر المتقارب

والتقطيع العروضي يبين أَنَّ صرف (أرطى) لم يكن للضرورة الشعرية ، ولا لإقامة الوزن ويكون التقطيع العروضي على النحو الآتي :

طِوَالْاْ	تِأَرْطَنْ	مَعَنْنَبْ	وَتَقْرُوْ
//°/°	//°/°	//°/°	//°/°
فَعُوْلُن	فَعُوْلُن	فَعُوْلُن	فَعُوْلُن

ويتضح للباحث أَنَّ صرف كلمة (أرطى) لم يكن ضرورة شعرية ؛ لأَنَّ الشاعر لو منعها من الصرف لبقيت التفعيلة ثابتة دون تغيير ، إذ إِنَّ الكلمة مكونة من مقطعين سواء أصُرِفَتْ أم مُنِعَتْ من الصرف ، فصرفها إذن لا يعد ضرورة بل يعد لغة فصيحة من لغات العرب .

ويخلص الباحث من خلال ما سبق إلى أَنَّ صرف العلم المؤنث لغة فصيحة من لغات العرب ، وأَنَّ تخريج هذه الشواهد بأَنَّهُا ضرورة شعرية قول واهٍ ، ودعوى باطلة ؛ لأَنَّ هذه الشواهد النحوية لو مُنِعَ العلم المؤنث فيها من الصرف لبقي الوزن مستقيمًا ، فلا حاجة لصرفها بحجة إقامة الوزن .

---

[1] – عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد بن مالك الثعلبي البكري الوائلي (85 هـ) شاعر جاهلي مقدم نشأ يتيمًا وأقام في الحيرة مدة ، وصحب حجرًا (أبا امرئ القيس الشاعر) ، وخرج مع امرئ القيس في توجهه إلى قيصر ، فمات في الطريق ، فكان يقال له : (الضائع) وكان واسع الخيال في شعره . وله ديوان شعر مطبوع . الأعلام : 5 / 83 .

[2] – حوراء : شدة سواد المقلة في شدة بياضها في شدة بياض الجسد . اللسان : مادة (حور) .

[3] – روضة : الأرض ذات الخُضرة . اللسان : مادة (روض) .

[4] – ديوان عمر بن قميئة :٥٣.

وممَّا يقوي هذا الرأي أقوال النحاة أنفسهم ، فقد ذكر سيبويه أَنَّ للعرب وجهين في ما كان على وزن (فَعْلى ، أو فُعْلى) إذ يقول : " كل فَعْلى أو فُعْلى فلم ينون ؛ لأَنَّ هذا الحرف مثال . فإِنْ شئت أنثته ، وجعلت الألف للتأنيث ، وإِنْ شئت صرفت وجعلت الألف لغير التأنيث "[1] . وقد رجح الزجاج لغة المنع ، وعدَّها الأجود[2] .

ويميل الباحث إلى القول : إِنَّ مَنْ صرف العلم المؤنث أصاب وجهًا من وجوه اللغة العربية ، وهو مصيب غير مخطئ ، وأَنَّ من منع العلم المؤنث من الصرف مصيب غير مخطئ .

صرف الوصف الذي على وزن فعلان

ومن الشواهد الشعرية التي صرفت الممنوع من الصرف صرف غضبان في قول وضّاحِ اليمن[3] :

وأكتم السِّرَّ غضباناً وفي سكري حتى يكون له وجهٌ ومستمِعُ[4] البحر البسيط

وممَّا يدلُّ على أَنَّ صرف (غضبانًا) ليس ضرورة ولا لإقامة الوزن التقطيع العروضي

وَأَكْتُمُسْ	سَرْرَغَضْ	بَانَنْوَفِيْ	سُكْرِيْ
//°//°	/°//°	/°/°//°	/°/°
مُتَفْعِلُنْ	فَاْعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعْلُنْ

---

[1] – الكتاب : 3 / 205 .

[2] -ما ينصرف وما لا ينصرف : 26 .

[3] – عبد الرحمن بن إسماعيل بن عبد كلال (90 هـ) من آل خولان ، من حمير: شاعر، رقيق الغزل عجيب النسيب . كان جميل الطلعة يتقنع في المواسم ، له أخبار مع عشيقة له اسمها (روضة) من أهل اليمن قدم مكة حاجا في خلافة الوليد ابن عبد الملك، فرأى (أم البنين) بنت عبد العزيز بن مروان ، زوجة الوليد فتغزل بها، فقتله الوليد . الأعلام : 3 / 299 .

[4] – كتاب الحيوان : 1 /265 .

ويتضح للباحث أَنَّ الشاعر لو منع (غضبانًا) من الصرف لكانت التفعيلة الثالثة (مُسْتَعِلُنْ) ، وهي إحدى التفعيلات الفرعية للتفعيلة الرئيسة (مُسْتَفْعِلُنْ) ، قد دخلها زحاف الطي . وهو زحاف جائز[1] .

وقد ذكر النحاة جواز صرف الوصف الذي على وزن (فعلان) ، ونسبوا هذه اللغة لبني أسد ، فبنو أسد يؤنثون باب سكران بالهاء فيقولون : سكرانة فيصرفون مذكره فيقولون سكرانٌ بالتنوين ويجرونه بالكسر ، " فيصرفون كل صفة على فَعْلان ؛ لأَنَّهُم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفَعْلانة عن فَعْلى ، فيقولون : سكرانة وغضبانة ، وعطشانة فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألف حمراء فلم تمنع من الصرف "[2] .

ويخلص الباحث إلى أَنَّ صرف الوصف الذي على وزن (فعلان) ومؤنثه (فعلى) لغة فصيحة من لغات العرب ، وأَنَّ تخريج هذه الشواهد بأَنَّهُا ضرورة شعرية قول واهٍ ودعوى تحتاج إلى الدلّيل والبرهان والحجة ؛ لأَنَّ هذه الشواهد النحوية لو منعت الوصف الذي على وزن (فعلان) و مؤنثه (فعلى) من الصرف لبقي الوزن مستقيمًا ، فلا حاجة لصرفها بحجة إقامة الوزن . وممَّا يقوي هذا الرأي أقوال النحاة أنفسهم ، فقد أجازوا صرف الوصف الذي على وزن (فعلان) ونسبوه إلى قبيلة بني أسد[3] .

---

[1] – انظر : العقد الفريد : 5 / 426 ، كتاب العروض لابن جني : 78 ، الكافي في العروض والقوافي : 43 مفتاح العلوم : 254 ، شفاء الغليل : 71 ، المعجم المفصل في علم العروض : 255 .

[2] – شرح الأشموني : 2 / 511 ، وانظر : إرشاد السالك : 2 / 738 .

[3] – انظر شرح الأشموني : 2 / 511 . وقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بجواز صحة الأخذ بلغة بني أسد الذين يُؤنثون (فَعْلان) بالتاء ، وذلك في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين المعقود ببغداد عام 1965م . انظر : الكفاف : 2 / 978 .

ويميل الباحث إلى القول : إِنَّ مَنْ صرف الوصف الذي على وزن (فَعْلان) ومؤنثه (فَعْلى) أصاب وجهًا من وجوه اللغة العربية ، وهو مصيب غير مخطئ ، وأَنَّ من منع الوصف الذي على وزن (فَعْلان) و مؤنثه (فَعْلى) من الصرف مصيب غير مخطئ .

ويمنع النحاة الاسم من الصرف للوصفية مع وزن الفعل بشرطين هما : أَلاَّ يكون مؤنثه بالتاء ، وأَلاَّ تكون وصفيته طارئة غير أصلية ، ويتحقق الشرطان في الوصف الذي على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فَعْلاء) أو (فعْلى) ، نحو : أحمر حمراء أبيض بيضاء أجمل جملاء ، أدنى دنيا ، وما أشبهها[1] .

صرف الوصف المعدول

ويمنع النحاة الاسم من الصرف للوصفية والعدل في حالتين[2] : إحداهما الأعداد التي على وزن (فُعال) و (مَفْعَل) كقولنا : مَوحَد ومثنى، وثُناء ، ومَثْلث وثُلاث ، ورُباع وخُماس .

ويعلل النحاة منع الوصف المعدول من الصرف بالعدل ، ويؤكد ذلك الزجاج بقوله : " اعلم أنَّ جميع ما جاء معدولاً من هذا الباب لا ينصرف في النكرة ، وإنَّما ترك صرفه ؛ لأَنَّهُ عُدِلَ به عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ ، وأربعةٍ أربعةٍ ، فاجتمع فيه : أَنَّهُ معدول عن هذا المعنى ، وأَنَّهُ صفة لا تستعمل معدولاً إلى صفة "[3] .

---

[1] – ولم يقف الباحث على شاهد نحوي صرف الوصف الذي على وزن أفعل ومؤنثه فعلاء .

[2] – أَمَّا الحالة الثانية فهي كلمة (أُخَرَ) فقد مُنِعت هذه الصفة من الصرف ؛ للوصفية والعدلَّ ، كقوله تعالى : " وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ " سورة البقرة : 2 : 185 . ولم يقف الباحث على شاهد نحوي ورد عن العرب صرف هذه الصفة .

[3] – ما ينصرف وما لا ينصرف : 44 .

وأنشد خلف الأحمر أَبياتًا بنى فيها قائلها فعالاً من أحاد إلى عشار [1] :

ومضَى القومُ إلى القو	م أحاد واثنا
وثلاثاً وربـــــــاعاً	وخماساً فأطَعْنا
وسُداساً وسُبـــــاعاً	وثماناً فاجْتَلَدْنا
وتُسَاعاً وعُشَـــــاراً	فأُصِبْنا وأصَبْناْ

وقد ذكر السيوطي أن " الفراء أجاز صرفها مذهوبًا بها مذهب الأسماء أي منكرة بنـــاء على رأيه أَنَّهُا معرفة بنية الإضافة تقبل التنكير ، إذ يقول : تقول العرب : ادخلوا ثُلاثاً ثُلاثـــاً والجمهور على خلافه"[2] . وأَنَّ العرب لم تستعمل " هذه الألفاظ إلا نكرات خبرًا نحو : صلاة الليل مثنى مثنى[3] ، أو صفة نحو : (أولي أجنحة مثنى)[4] ، أو حالاً نحو : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى)[5] ، وقد جاءت فاعلة ومجرورة ، وذلك قليل ولم يُسمع تعريفها بـــ (أل) وقل إضافتها "[6] .

ويميل الباحث إلى القول : إِنَّ الألفاظ المعدولة تجوز فيها لغتان : المنع من الصرف وجواز الصرف ، ولا يخفى أَنَّ علل النحاة في منع هذه الألفاظ من الصرف فيها تكلف وتعقيد

---

[1] – المزهر : 1 / 179 ، همع الهوامع : 1 / 85 ، الدرر اللوامع على همع الهوامع : 1 / 93 .

[2] – همع الهوامع : 87/1 ، شرح الأشموني : 2 / 517 .

[3] – صحيح البخاري : 159 ، وهو من حديث ابْنِ عُمَرَ " أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَـــلَّمَ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ – عَلَيْهِ السَّلَام – : صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى ، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى " .

[4] – سورة فاطر : 35 : 1 .

[5] – سورة النساء : 4 : 3 .

[6] – همع الهوامع : 1 / 86 .

وقد أشار عباس حسن إلى ذلك ، إذ يقول : " وعندي أَنَّ كل ما قيل في العدل وتعريفه وتقسيمه وفائدته مصنوع ومتكلف ، ولا مرد لشيء فيه إلا للسماع "[1] .

صرف العلم المؤنث

ومن شواهد صرف الممنوع صرف العلم المؤنث كقول أبي طالب[2] :

كَما نالَ مَن كانَ مِن قَبلِكُم ثَمودٌ وَعادٌ فَمَن ذا بَقي[3] البحر المتقارب

والتقطيع العروضي يبين ذلك :

ثَمُوْدُنْ	وَعَاْدُنْ	فَمَنْذَاْ	بَقِيْ
//°/°	//°/°	//°/°	//°
فَعُوْلُن	فَعُوْلُن	فَعُوْلُن	فَعَلْ[4]

ويتبين للباحث – من خلال ما سبق – أَنَّ الشاعر لو منع (ثَمودٌ) من الصرف لكانت التفعيلة الأولى (فَعُوْلُ) ، دخلها زحاف القبض[5] ، وهو زحاف جائز[6] .

---

[1] – النحو الوافي : 4 / 222 .

[2] – عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم من قريش . والد الإِمَام علي – رضي الله عنه – وعم النبي صلى اللَّه عليه وسلم ، وكافله ومربيه ومناصره . كان من أبطال بني هاشم ورؤسائهم، ومن الخطباء العقلاء الأباة وله تجارة كسائر قريش. نشأ النبي صلى الله عليه وسلم في بيته، وسافر معه إلى الشام في صباه. ولما أظهر الدعوة إلى الإسلام همّ أقرباؤه (بنو قريش) بقتله فحماه أبو طالب وصدهم عنه ، مولده ووفاته بمكة . الأعلام 4 / 166 .

[3] – ديوان أبي طالب : 88 ، وفي رواية أخرى :

كما نال من كان من قبلكم ثمودًا وعادًا فمن ذا بقي

انظر ديوان أبي طالب : 255 .

[4] – الأصل أَنْ يأتي الضرب في البحر المتقارب (فعولن) ، ولكنْ يدخله علة الحذف ، فيُحذف آخر التفعيلة وهو السبب الخفيف ، فتصبح التفعيلة (فَعُوْ) وتُنقل إلى (فَعَلْ) . انظر : العقد الفريد : 5 / 403 .

[5] – القبض : حذف الخامس الساكن من الجزء ، ويدخل التفعيلتين : فعولن فتصبح فعول في الطويل والمتقارب ، يدخل مفاعيلن فتصبح مفاعلن في الطويل والهزج والمضارع .

[6] – انظر : العقد الفريد : 5 / 451 ، العروض : 155 ، الكافي في العروض والقوافي : 134 مفتاح العلوم : 268 ، شفاء الغليل : 180 .

ومنها قول العباس بن مرداس[1] :

أَلَم تَرَ عاداً كَيفَ فَرَّقَ جَمعَها قُبَيلٌ وَقِدماً جارَ عَن مَنهَجِ القَصدِ[2] البحر الطويل

والتقطيع العروضي يبين ذلك :

أَلَمْتَ	رَعَادَنْ كَيْ	فَفَرْرَ	قَجَمْعَهَا
//ه/	//ه /ه /ه	//ه/	//ه//ه
فَعُوْلُ	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُ	مَفَاْعِلُنْ

ويتضح للباحث أن الشاعر لو منع (عادًا) من الصرف لكانت التفعيلة الثانية (مَفَاْعِلُنْ) ، قد دخلها زحاف القبض ، وهو زحاف جائز في حشو البحر الطويل[3] .

ومنها صرف (إياد) في قول الأخنس بن شهاب التغلبي[4] :

وَغارَت إِيادٌ في السَوادِ[5] وَدونَها بَرازيقُ[6] عُجمٌ تَبتَغي مَن تُضارِبُ[7] البحر الطويل

---

[1] – العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي (18 هـ) من مضر، أبو الهيثم: شاعر فارس، من سادات قومه ، أمُّه الخنساء الشاعرة ، أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم قُبيل فتح مكة، وكان من المؤلفة قلوبهم ويُدعى فارس العُبَيْد، وهو فرسه، وكان بدوياً قحاً، لم يسكن مكة ولا المدينة وإذا حضر الغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم، لم يلبث بعده أن يعود إلى منازل قومه وكان ينزل في بادية البصرة وبيته في عقيقها وهو وادٍ ممَّا يلي سفوان ، وأكثر من زيارة البصرة، وقيل: قدم دمشق وابتنى بها داراً ، وكان ممن ذمّ الخمر وحرّمها في الجاهلية ، مات في خلافة عمر . الأعلام : 3 / 267 .

[2] – ديوان العباس بن مرادس : 117 .

[3] – انظر : العقد الفريد : 5 / 419 ، العروض : 66 ، الكافي في العروض والقوافي : 26 مفتاح العلوم : 251 ، شفاء الغليل : 77 .

[4] – الأخنس بن شهاب بن ثمامة بن أرقم التغلبي ، شاعر جاهلي من أشراف تغلب وشجعانها . وهو صاحب القصيدة المختارة (في المفضليات) وأولها:

لِابنَةِ حِطّانَ بنِ عَوفٍ مَنازِلٌ كَما رَقَّشَ العُنوانَ في الرقِّ كاتِبُ

حضر وقائع حرب البسوس ، وله فيها شعر. وتوفي بعدها . الأعلام : 1 / 277 .

[5] – السواد : العدد الكثير من الناس . القاموس : مادة (سود) .

[6] – برازيق : جماعات خيل . القاموس : مادة (برزق) .

[7] – ديوان المهلهل بن ربيعة : 107 ، المفضليات : 118 .

و التقطيع العروضي يبين أَنَّ صرف (إياد) مع أَنَّهُ علم مؤنث لــم يكــن للــضرورة الشعرية ، ولا لإقامة الوزن العروضي .

وَغَاْرَتْ	إِيَاْدُنْفِسْ	سَوَاْدِ	وَدَوْنَهَاْ
//٥/٥	//٥/٥/٥	//٥/	//٥//٥
فَعُوْلُن	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُ	مَفَاْعِلُنْ

فلو منع الشاعر (إيادٌ) من الصرف لبقي الوزن مستقيمًا . وتكون التفعيلة الثانيــة (مَفَاْعِلُنْ) ، قد دخلها زحاف القبض ، وهو زحاف جائز في حشو البحر الطويل[1] .

ومن الشواهد الشعرية صرف (سليم) في قول الشماخ[2] :

وَجاءَت سُلَيمٌ قَضَّها بِقَضيضِها تُمَسِّحُ حَولي بِالبَقيعِ[3] سِبالَها [4] البحر الطويل

وصرفه لم يكن ضرورة غايتها المحافظة على الوزن العروضي ، بل إِنَّ الشاعر لــو منع هذا العلم من الصرف لبقي الوزن مستقيمًا ، والتقطيع العروضي يبين ذلك .

وَجَاْءَتْ	سُلَيْمُنْقَضْ	ضَهَاْبِ	قَضِيْضِهَاْ
//٥/٥	//٥/٥/٥	//٥/	//٥//٥
فَعُوْلُن	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُ	مَفَاْعِلُنْ

---

[1] – انظــر : العقــد الفريــد : 5 / 419 ، العــروض : 66 ، الكــافي فــي العــروض والقــوافي : 26 مفتاح العلوم : 251 ، شفاء الغليل : 77 .

[2] – الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني (22 هــ) شــاعر مخــضرم، أدرك الجاهلية والإسلام ، وهو من طبقة لبيد والنابغة .كان شديد متون الشعر، ولبيد أسهل منه منطقًا ، وكان أرجز الناس على البديهة . جُمِعَ بعض شعره في (ديوان – ط) شــهد القادســية، وتــوفي فــي غــزوة موقــان . الأعلام : 3 / 175 .

[3] – البقيع : اسم موضع . القاموس : مادة (بقع) . سبال : جمع مفرده سبلة : وهي ما على الشارب من الشعر أو طرفه ، أو ما على الذقن إلى طرف اللحية كلها . القاموس : مادة (سبل) .

[4] – ديوان الشماخ : 104 ، والبيت من شواهد المقتضب : 3 / 363 .

ويبدو للباحث أَنَّ (سليمٌ) لو مُنِعَتْ من الصرف لبقي الوزن العروضـــي مـــستقيمًا وكانت التفعيلة (مَفَاْعِلُنْ) ، وهي إحدى التفعيلات الفرعية للتفعيلـــة الرئيـــسة (مَفَـــاْعِيْلُنْ) قد دخلها زحاف القبض ، وهو زحاف جائز في حشو البحر الطويل[1] .

وقد صرف الشعراء أسماء الأحياء والمدن ومنها صرف(عمان) كقول عامر ابـــن ثعلبة الأزدي[2] :

منا بأَرضِ عُمانٍ سادةٌ رُجَحٌ عند اللقاءِ وحيٌّ دارهم هَجَرُ[3] البحر البسيط

ويلجأ الباحث إلى التقطيع العروضي للشطر الأول وهو موطن الشاهد ؛ ليبين ذلك

مِنْنَاْ بِأَرْ	ضِ عُمَاْ	نِنْ سَاْدَتُنْ	رُجُحُنْ
/ه/ه//ه	///ه	/ه/ه//ه	///ه
مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلن	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلن

ويخلص الباحث إلى أَنَّ الشاعر لو منع (عُمان) من الصرف لبقي الوزن العروضي مستقيمًا . وكانت التفعيلة (مُتَفْعِلُنْ) ، دخلها زحاف الخبن[4] . وهو زحاف جائز[5] .

---

[1] – انظـــر : العقـــد الفريـــد : 5 / 419 ، العـــروض : 66 ، الكـــافي فـــي العـــروض والقـــوافي : 26 مفتاح العلوم : 251 ، شفاء الغليل : 77 .

[2] – عامر بن ثعلبة بن الحارث بن مالك ابن كنانة من عدنان جد جاهلي ، كان مـــن بنيـــه ناســـئو الـــشهور في الجاهلية ، وأول من نسأ منهم سمير بن ثعلبة بن الحارث. الأعلام : 3 / 239 .

[3] – شعراء عُمان في الجاهلية وصدر الإسلام : 54 .

[4] – الخبن عند العروضيين : حذف الثاني الساكن من التفعيلة ، ويدخل هذا الزحـــاف علـــى (مُـــسْتَفْعِلُنْ) فتصبح التفعيلة (مُتَفْعِلُنْ) وذلك في البسيط ، والرجز والمنسرح ، والسريع .

[5] – انظر العقد الفريد : 5 / 426 ، كتاب العروض لابن جني : 78 ، الكافي في العروض و القـــوافي : 44 مفتاح العلوم : 254 ، المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر : 255 .

ومنها صرف (بيروت) كقول الوليد بن يزيد[1] :

صَفراءَ مِن خَمرِ بَيروتٍ مُعَتَّقَةً[2] تَرمي النَدامى[3] بِتَخثيرٍ[4] وَتَفتيرِ[5] البحر البسيط

ويوضح ذلك التقطيع العروضي

صَفْرَاْءَ مِنْ	خَمْرِ بِيْ	رُوْتِنْ مُعَتْ	تَقَتِنْ
/°/°//	/°//°	/°/°//°	///°
مُسْتَفْعِلُنْ	فَاْعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ

ويبدو للباحث أَنَّ الشاعر لو منع العلم المؤنث (بيروت) من الصرف لكانت التفعيلة الثالثة (مُسْتَعِلُنْ) ، قد دخلها زحاف الطي ، وهو زحاف جائز في حشو البحر البسيط [6] .

ومنها صرف (تميم) كقول جرير[7] :

قالَت تَميمٌ أَلَستُم يا بَني كُسَعٍ ريشَ الذُنابى[8] وَلَستُم بِالمَقاديمِ[9] البحر البسيط

---

[1] – الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان (126 هـ) أبو العباس من ملوك الدولة المروانية بالشام كان من فتيان بني أمية وظرفائهم وشجعانهم وأجوادهم ، يعاب بالانهماك في اللهو وسماع الغناء ، له شعر رقيق وعلم بالموسيقى . ولي الخلافة (سنة 125 ه) بعد وفاة عمه هشام بن عبد الملك ، فمكث سنة وثلاثة أشهر . الأعلام : 8 / 123 .

[2] – معتقة : التعتيق ضد الجديد ، وهي الخمر القديمة . القاموس : مادة (عتق) .

[3] – الندامى : جمع مفرده نديم : وهو جليسه على الشراب . القاموس : مادة (ندم) .

[4] – تخثير : الفتور ، وعدم النشاط ، تاج العروس : مادة : (خثر) ، تفتير : الضعف ، تاج العروس : مادة (فتر) .

[5] – شعر الوليد بن يزيد : 62 .

[6] – انظر : العقد الفريد : 5 / 426 ، كتاب العروض لابن جني : 78 ، الكافي في العروض والقوافي : 43 مفتاح العلوم : 254 ، شفاء الغليل : 71 ، المعجم المفصل في علم العروض : 255 .

[7] – جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي (110 ه) من تميم ، أشعر أهل عصره وُلِدَ ومات في اليمامة ، وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم فلم يثبت أَمَّامه غير الفرزدق والأخطل ، كان عفيفاً ، وهو من أغزر الناس شعراً . الأعلام : 2 / 119 .

[8] – الذُّنابى : أتباع الناس وسفلتهم . القاموس : مادة (ذنب) ، المقاديم : جمع مفرده مِقدام ، وهو كثير الإقدام . القاموس : مادة (قدم) .

[9] – شرح ديوان جرير : 367 .

وممَّا يدلُّ على أَنَّ (تميم) علم مؤنث اتصال تاء التأنيث الساكنة بآخر الفعل الماضي ويلجأ الباحث إلى تقطيع الشطر الأول من البيت تقطيعًا عروضيًا ؛ ليؤكد أَنَّ صـــرف العلـــم المؤنث (تميم) لم يكن للضرورة الشعرية ، ولا لإقامة الوزن .

قَالَتْ تَمِيْ	مُنْ أَلَسْ	تُمْ يَاْبَنَيْ	كُسَعِنْ
/°/ °//	/° //°	/° /°//	///°
مُسْتَفْعِلُنْ	فَاْعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ

ويرى الباحث أَنَّ الشاعر لو منع العلم المؤنث الدال على اسم القبيلة مـــن الـــصرف لكانت التفعيلة الثانية (فَعِلُنْ) ، وهي إحدى التفعيلات الفرعية للتفعيلة الرئيـــسة (فَـــاْعِلُنْ) قد دخلها زحاف الخبن ، وهو زحاف جائز في حشو البحر البسيط[1] .

وكقول لبيد بن ربيعة العامري[2] :

وَقَيساً وَمَن لَفَّت تَميمٌ وَمَذحِجاً   وَكِندَةَ إِذ وافَت عَلَيكِ المَنازِلا [3] البحر الطويل

و التقطيع العروضي يبين أَنَّ صرف (تميم) لم يكن للضرورة الشعرية ولا لإقامة الوزن .

وَقَيْ سَنْ	وَمَنْ لَف فَتْ	تَمِيْ مُنْ	وَمَذْحِ جَنْ
//°/°	//° /°/°	//°/°	//°//°
فَعُوْلُن	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُن	مَفَاْعِلُنْ

---

[1] – انظر العقد الفريد : 5 / 426 ، كتاب العروض لابن جني : 78 ، الكافي في العروض و القـــوافي : 44 مفتاح العلوم : 254 ، المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر : 255 .

[2] – لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري (41هـــ) أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية من أهل عالية نجد.أدرك الإسلام، ووفد على النبي صلى الله عليه وآله ويعد من الصحابة، ومن المؤلفة قلوبهم ، وترك الشعر، فلم يقل في الإسلام إلا بيتًا واحدًا ، وهو :

ما عاتب المرء الكريم كنفسه   والمرء يصلحه الجليس الصالح

وسكن الكوفة، وعاش عمرا طويلا ، وهو أحد أصحاب المعلقات . الأعلام : 5 / 240 .

[3] – ديوان لبيد بن ربيعة العامري : 72 .

ويرى الباحث أَنَّ الشاعر لو منع (تميم) من الصرف لكانت التفعيلة الثالثة (فَعُوْلُ) قد دخلها زحاف القبض ، وهو زحاف جائز [1] .

ومنها صرف (قريش) كقول عوف بن الأحوص[2] :

وَجاءَت قُرَيشٌ حافِلينَ بِجَمعِهِم   وَكانَ لَهُم في أَوَّلِ الدَهرِ ناصِرُ[3] البحر الطويل

فقد صرف الشاعر العلم المؤنث (قريش) مع أَنَّهُ علم مؤنث دال على اسم القبيلة من غير ضرورة أوجبت صرفه ، فوزن البيت مستقيم ، سواء أصرف الشاعر (قريش) أم منعها من الصرف ، والتقطيع العروضي يبين ذلك .

وَجَاْءَتْ	قُرَيْشُنْ حَاْ	فِلِيْنَ	بِجَمْعِهِمْ
//ه/ه	//ه/ه /ه	//ه/	//ه//ه
فَعُوْلُن	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُ	مَفَاْعِلُنْ

ومن خلال التقطيع العروضي للشطر الأول من البيت ، وهو موطن الشاهد يتضح للباحث أَنَّ الشاعر لو منع (قريش) من الصرف لبقي وزن البيت مستقيمًا ، وكانت التفعيلة الثانية (مَفَاْعِلُنْ) ، دخلها زحاف القبض ، وهو زحاف جائز [4] .

ومنها قول عوف بن الأحوص :

وَكانَت قُريشٌ لَو ظَهَرنا عَلَيهِمُ   شِفاءً لِمَا في الصَدرِ وَالبُغضُ ظاهِرُ [5] البحر الطويل

---

[1] - انظر العقد الفريد : 5 / 419 ، كتاب العروض لابن جني :66 ، الكافي في العروض و القوافي : 26 مفتاح العلوم : 251 ، شفاء الغليل : 77 .

[2] – عوف بن الأحوص بن جعفر العامري، من بني كلاب بن عامر بن صعصعة ، يكنى أبا يزيد شاعر جاهلي . الأعلام : 5 / 94 .

[3] – المفضليات : 204 .

[4] – انظر : العقد الفريد : 5 / 419 ، العروض لابن جني : 66 ، الكافي في العروض والقوافي : 26 مفتاح العلوم : 251 ، شفاء الغليل : 77 .

[5] – المفضليات : 204 .

والتقطيع العروضي يبين ذلك .

وكَاْنَتْ	قُرِيْشُنْ لَوْ	ظَهَرْنَاْ	عَلَيْ هِمُو
//ه/ه	//ه/ه /ه	//ه/ه	//ه//ه
فَعُوْلُن	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُنْ	مَفَاْعِلُنْ

ويتضح للباحث من خلال التقطيع العروضي أَنَّ الشاعر لو منع (قريش) من الصرف لبقي الوزن العروضي مستقيمًا ، وكانت التفعيلة الثانية (مَفَاْعِلُنْ) ، دخلها زحاف القبض ، وهو زحاف جائز في حشو البحر الطويل[1] .

ومنها قول عوف بن الأحوص :

وكانَت قُريشٌ يَفلِقُ الصَخرَ حَدُّها[2]   إِذا أَوهَنَ الناسَ الجُدودُ العَواثِرُ[3] البحر الطويل

ويكون التقطيع العروضي للشطر الأول على النحو الآتي :

وكَاْنَتْ	قُرِيْشُنْ يَفْ	لِقُصْ صَخْ	رَحَدْدَهَا
//ه/ه	//ه/ه/ه	//ه /ه	//ه//ه
فَعُوْلُن	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُنْ	مَفَاْعِلُنْ

ويبدو للباحث أَنَّ الشاعر لو منع (قريش) من الصرف لبقي الوزن العروضي مستقيمًا وكانت التفعيلة الثانية (مَفَاْعِلُنْ) ، دخلها زحاف القبض ، وهو زحاف جائز[4] .

---

[1] – انظر : العقد الفريد : 5 / 419 ، العروض لابن جني : 66 ،الكافي في العروض والقوافي : 26 مفتاح العلوم : 251 ، شفاء الغليل : 77 .

[2] – حدها : نفاذها ، وبأسها ،. القاموس : مادة (حدد) .

[3] – المفضليات : 204 .

[4] – انظر : العقد الفريد : 5 / 419 ، العروض : 66 ، الكافي في العروض والقوافي : 26 مفتاح العلوم : 251 ، شفاء الغليل : 77 .

ومنها قول الطفيل الغنوي[1] :

تَسوفُ[2] الأَوابي[3] مَنكِبِيهِ[4] كَأَنَّهَا عَذارى قُرَيشٍ[5] غَيرَ أَنْ لَم تُوَشَّمِ[6] البحر الطويل

ويوضح ذلك التقطيع العروضي للشطر الثاني على النحو الآتي :

عَذَاْرَىْ	قُرِيْشِنْ غَيْ	رَأَنْ لَمْ	تُوَشْشَ مِيْ
//ه/ه	//ه/ه /ه	//ه/ه	//ه/ //ه
فَعُوْلُن	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُن	مَفَاْعِلُنْ

ويتبين ممَّا سبق أَنَّ الشاعر لو منع (قريش) من الصرف لبقي الوزن العروضي مستقيمًا وكانت التفعيلة الثانية (مَفَاْعِلُنْ) ، دخلها زحاف القبض ، وهو زحاف جائز[7] .

ويخلص الباحث من هذا كله إلى أَنَّ ثمة لغتين في الأسماء المؤنثة الدالة على أسماء القبائل والأحياء والبلدان : الأُوْلَى تمنع صرف هذه الأسماء إنْ دلَّت على اسم مؤنث وعلة منعها من الصرف ؛ العلمية والتأنيث ، واللغة الثانية تجيز صرفها ؛ لورود ذلك عن العرب الموثوق بكلامهم .

---

[1] – طفيل بن عوف بن كعب، من بني غني ، من قيس عيلان شاعر جاهلي فحل، من الشجعان ، وهو أوصف العرب للخيل ، وربما سمي (طفيل الخيل) لكثرة وصفه لها ، ويسمى أيضا (المحبّر) بتشديد الباء لتحسينه شعره ، عاصر النابغة الجعدي ، وزهير بن أبي سلمى، ومات بعد مقتل هرم بن سنان . له (ديوان شعر – ط) صغير. الأعلام : 3 / 228 .

[2] – السوف : الشم . القاموس : مادة (سوف) .

[3] – الأَوابي : الإبل الحقاف والجذع والثناء إذا ضربها الفحل فلم تلقح . مقاييس اللغة : مادة (أوب) .

[4] – المنكب : مجتمع رأس الكتف والعضد ، والهاء تعود على فحل الإبل . القاموس : مادة (نكب) .

[5] – عذارى : جمع مفرده عذراء : وهي البكر التي لم يلمسها رجل . مقاييس اللغة : مادة (عذر)
توشم : تدلُّ على تأثير في شيء تزيُّنًا له . مقاييس اللغة : مادة (وشم) .

[6] – ديوان طفيل الغنوي : 77 .

[7] – انظر : العقد الفريد : 5 / 419 ، العروض لا بن جني : 66 ، الكافي في العروض والقوافي : 26 مفتاح العلوم : 251 ، شفاء الغليل : 77 .

وبناء على ما سبق ؛ فإِنَّ الباحث يتراءى له أَنَّ صرف الأسماء المؤنثة الدالة على أسماء القبائل والأحياء والبلدان لغة فصيحة من لغات العرب لا يمكن إنكارها ، أو تجاهلها وممَّا يقوي هذا الرأي ورود صرف هذه الأسماء في كلام العرب من غير علة أوجبت صرفها علمًا أَنَّ هذه الأسماء اجتمعت فيها شروط المنع من الصرف ، وهي العلمية والتأنيث ، وهي الشروط نفسها التي قعَّدها النحاة لمنع هذه الأسماء من الصرف ، يؤكد ذلك ما قرره الزجاج بقوله : " إِنَّما لم تَصرِفْ جميع ما ذُكر في هذا الباب لأَنَّ التأنيث فرع التذكير ، والتذكير هو الأصل "[1] .

وقد علَّل النحاة صرف هذه الأسماء بأَنَّهُا تُؤَوَّلُ باسم الأب أو الحي ، ويقول سيبويه معلِّلاً صرفها : " لأَنَّك لم تجعل واحدًا منهما اسمًا للقبيلة "[2] والباحث لا يتفق مع هذا الرأي فهو يؤكد أَنَّ هذه الأسماء صُرفت ؛ لأَنَّهُا تمثل لغة من لغات العرب الفصيحة ، فهي أسماء مؤنثة مصروفة من غير علة أوجبت صرفها ، وأَنَّهُ لا يمكن تأوّيلها باسم الأب ، أو اسم الحي لأَنَّهُا وردت مع فعل مختوم بتاء التأنيث الساكنة ، وهذا إنْ دلَّ على شيءٍ فإِنَّما يدلُّ على أَنَّهُا أسماء مؤنثة .

وأَنَّ النحاة أنفسهم وقعوا في اضطراب عند تعليلهم منع هذه الأسماء من الصرف تارة وصرفها تارة أخرى ، فيرون أَنَّها صُرِفَتْ ؛ لأَنَّ العرب قصدوا بها اسمًا مذكرًا ويعللون منعها من الصرف ؛ لأَنَّ العرب أرادوا بها علمًا مؤنثًا . وبعض الأسماء أجازوا فيها الوجهين المنع من الصرف وجواز صرفها[3] .

---

[1] – ما ينصرف وما لا ينصرف : 49 .

[2] – الكتاب : 3 / 247 .

[3] – انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : 53 وما بعدها .

صرف العلم الأعجمي

وصُرف العلم الأعجمي في الشعر العربي الفصيح نحو : يغــوث ، وجبريــل ، وداود ويعقوب ، وهرقل ، مع أَنَّها أَسماء ممنوعة من الصرف وفق قاعدة الممنوع من الــصرف للعلمية والعجمة ، لكنَّ وردت شواهد في الشعر العربي صرفت هذه الأعلام مع أَنَّها اجتمعت فيها شروط المنع من الصرف . ومنها صرف (جبريل) كقول جرير :

قَيسُ البَراجِمِ[1] شَرُّ الخَلقِ كُلُّهِمُ   أَخزاهُمُ رَبُّ جِبريلٍ وَميكالِ [2] البحر البسيط

ويلجأ الباحث إلى تقطيع الشطر الثاني تقطيًع عروضيًا ؛ ليبين أَنَّ صرف (جبريل) لم يكن للمحافظة على الوزن ، ويكون تقطيعه على النحو الآتي :

أَخْزَاْهُمُوْ	رَبْبُجِبْ	رِيْلِنْ وَمِيْ	كَاْلِيْ
/°/°//	/°//	/°/° //°	/°/°
مُسْتَفْعِلُنْ	فَاْعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعْلُنْ

ويتبين للباحث أَنَّ الشاعر لو منع (جبريلٌ) من الصرف لكانــت التفعيلــة الثالثــة (مُسْتَعِلُن) ، دخلها زحاف الطي ، وهو زحاف جائز[3] .

---

[1] – قيس البراجم : البراجم مفاصل الأَصابع التي بين الأَشاجع والرواجف ، والمقصود في هذا البيت أحياء بني تميم (عمرو و قيس) ، وذلك أَنَّ أَباهم قبض أَصابعه ، وقال : كونوا كبراجم يدي هــذه ولا تتفرقــوا . اللسان : مادة (برجم) .

[2] – ديوان جرير : 338 .

[3] – انظر العقد الفريد : 5 / 426 ، كتاب العروض لابن جني : 78 ، الكافي في العروض والقوافي:43 مفتاح العلوم : 254 ، شفاء الغليل : 71 ، المعجم المفصل في علم العروض:255 .

ومنها صرف (يغوث) كقول ذي الرُّمة[1] :

وَعَبدُ يَغوثٍ[2] تَحجُلُ الطَيرُ[3] حَولَهُ   وَقَد ثَلَّ[4] عَرشيهِ[5] الحُسامُ المُذَكَّرُ[6] البحر الطويل

و يوضح ذلك التقطيع العروضي

وَعَبْدُ	يَغُوْثِنْ تَحْ	جُ لُطْطَيْ	رُحَوْلَ هُوْ
//°/	//°/°/°	//°/°	//°/ /°
فَعُوْلُ	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُن	مَفَاْعِلُنْ

والذي يميل إليه الباحث أَنَّ صرف العلم الأعجمي (يغوث) في هذا الشاهد لم يكن لإقامة الوزن ، بل جاء على لغة فصيحة من لغات العرب ، فلو منع الشاعر العلم الأعجمي من الصرف لكانت التفعيلة الثانية (مَفَاْعِلُنْ) ، دخلها زحاف القبض ، وهو زحاف جائز[7] .

ومنها صرف (داود) كقول جرير :

في آلِ يَربوعٍ يُلاقي المِصدَقا   وَنَسجَ داوُدٍ عَلينا حَلَقا[8] بحر الرجز

---

[1] – غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي(117 هـ) من مضر، أبو الحارث، ذو الرمة شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره . قال أبو عمرو بن العلاء : فُتِحَ الشعر بامرئ القيس وخُتِمَ بذي الرمة وكان شديد القصر، دميمًا ، يضرب لونه إلى السواد ، له (ديوان شعر – ط) في مجلد ضخم ، توفي بأصبهان وقيل بالبادية . الأعلام : 5 / 124 .

[2] – عبد يغوث بن وقاص الحارثي ، ولم يقتل في المعركة ، وإنَّما قُتِلَ في الأسر ، وكان رئيس مذحج يوم الكُلاب . ويروى البيت في اللسان :

وعبد يغوث تحجل الطير حوله   وقد اهتذَّ عرشيه الحسام المذكر

انظر اللسان : مادة (هذذ) .

[3] – حجلت عينيه : غارت . اللسان : مادة (حجل) .

[4] – الهدم ، والذل . مقايسس الغة : مادة (ثلل) .

[5] – ثل عرشه : هُدِمَ ما هو عليه من قوام أمره . اللسان : مادة (عرش)

[6] – ديوان ذي الرمة : 229 .

[7] – انظر : العقد الفريد : 5 / 419 ، العروض : 66 ، الكافي في العروض والقوافي : 26 مفتاح العلوم : 251 ، شفاء الغليل : 77 .

[8] – ديوان جرير : 320 .

ويلجأ الباحث إلى التقطيع العروضي ؛ ليبين أَنَّ صرف (داوود) لم يكن للـضرورة ولا للمحافظة على الوزن ، يكون تقطيع الشطر الثاني على النحو الآتي :

وَنَسْجُ دَاْ	وُوْدِنْ عَلَيْ	نَاْ حَلَقَاْ
//°/ /°	/°/°//°	/° ///°
مُتَفْعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	مُسْتَعِلُنْ

والذي يبدو للباحث أَنَّ (داوُدٍ) لو مُنِع مـن الـصرف لكانـت التفعيلـة الثالثـة (مُسْتَعِلُن) ، قد دخلها زحاف الطي ، وهو زحاف جائز[1] .

ومنها قول الحطيئة[2] :

يَمشونَ في نَسجِ داوُدٍ كَأَنَّهُمُ بُزلٌ[3] طَلى أُدمَها بِالزِفتِ[4] طاليها[5] البحر البسيط

ويميل الباحث إلى القول : إِنَّ صرف (داود) لم يكن للمحافظة على الوزن ، فالوزن مستقيم ، سواء أصُرِفَ (داود) أم مُنِعَ من الصرف ، وممَّا يدلُّ على ذلك التقطيع العروضي

يَمْشُوْنَ فِيْ	نَسْجِ دَاْ	وُوْدِنْ كَأَنْ	نَ هُمُوْ
/°/°//°	/°//°	/°/°//°	///°
مُسْتَفْعِلُنْ	فَاْعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ

---

[1] – انظر : العقد الفريد : 5 / 436 ، كتاب العروض لابن جنـي : 108 ، الكـافي فـي العـروض : 80 مفتاح العلوم : 259 ، شفاء الغليل : 71 ، المعجم المفصل في علم العروض : 256 .

[2] – جرول بن أوس بن مالك العبسي (45 هـ) أبو مليكة شـاعر مخـضرم، أدرك الجاهليـة والإسـلام كان هجاءً عنيفاً ، لم يكد يسلم من لسانِهِ أحد ، وهجا أمه وأباه ونفسه. وأكثر من هجاء الزبرقان بـن بـدر فشكاه إلى عمر بن الخطاب ، فسجنه عمر بالمدينة، فاستعطفه بأبيات، فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس فقـال إذًا تموت عيالي جوعا !. له (ديوان شعر – ط) الأعلام : 2 / 118 .

[3] – جمع مفرده بازل : يقال بزل ناب البعير إذا انفطر وانشق . اللسان : مادة (بزل)

[4] – طلى : لطخ . اللسان : مادة (طلى) ، أدمها : جلدها . اللسان : مادة (أدم) ، بالزفت : بالقار وهو نوع من الدواء للإبل . اللسان : مادة (زفت)

[5] – ديوان الحطيئة : 255 .

فلو منع الشاعر (داوُدٍ) من الصرف لكانت التفعيلة الثالثة (مُسْتَعِلُن) ، دخلها زحاف الطي ، وهو زحاف جائز [1] .

ومنها صرف يعقوب في قول جرير :

لا يَنقُلونَ إِلى الجَبّانِ مَيِّتَهُم   حَتّى يُؤاجِرَ يَعقوبٌ لَهُم نَفَرا[2] البحر البسيط

ويلحظ الباحث أَنَّ الشاعر صرف العلم الأعجمي في الشطر الثاني من غير ضرورة أوجبت صرفه ، والتقطيع العروضي للشطر الثاني يبين ذلك .

حَتْتَىْ يُ ءَاْ	جِرِيَعْ	قُوبُنْلَهُمْ	نَفَرَنْ
/°/°//°	///°	/°/°//°	///°
مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ

ويتراءى للباحث أَنَّ (يعقوب) لو مُنِعَ من الصرف لكانت التفعيلة الثالثة (مُسْتَعِلُنْ) قد دخلها زحاف الطي ، وهو زحاف جائز [3] .

---

[1] – انظر : العقد الفريد : 5 / 426 ، كتاب العروض لابن جني : 78 ، الكافي في العروض : 43 مفتاح العلوم : 254 ، شفاء الغليل : 71 ، المعجم المفصل في علم العروض : 255 .

[2] – ديوان جرير : 172 .

[3] - انظر : العقد الفريد : 5 / 426 ، كتاب العروض لابن جني : 66 ، الكافي في العروض والقوافي : 26 مفتاح العلوم : 251 شفاء الغليل : 77 ، المعجم المفصل في علم العروض : 256 .

ومن الأعلام الأعجمية التي وردت مصروفة في الشعر العربي من غير علة أوجبت صرفها (هرقل) في قول الفرزدق[1] :

فَإِنَّ أَخاها عَبدُ أَعلى بَنى لَها   بِأَرضِ هِرَقلٍ وَالعُلى ذاتُ مَجشَمِ[2] البحر الطويل

فالشاعر لم يضطر إلى صرف العلم الأعجمي من أجل إقامة الوزن ، فله أَنْ يمنع (هرقل) من الصرف دون أَنْ ينكسر الوزن ، والتقطيع العروضي يبين ذلك .

بِأَرْضِ	هِرَقْلِنْ وَلْ	عُلَىْ ذَاْ	تُمَجْشَمِيْ
//°/	//°/ °/	//°/°	//°//°
فَعُوْلُن	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُن	مَفَاْعِلُنْ

فلو مُنِعَ(هرقْلٍ) من الصرف لكانت التفعيلة الثانية (مَفَاْعِلُنْ) ، قد دخلها زحاف القبض .[3]

[1] – همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي (110 ﻫ) شاعر من النبلاء من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة ، يشبه بزهير بن أبي سلمى وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى ، زهير في الجاهليين والفرزدق في الإسلاميين ، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل ، ومهاجاته لهما أشهر من أنْ تذكر كان شريفاً في قومه، عزيز الجانب، يحمي من يستجير بقبر أبيه ، لُقِبَ بالفرزدق لجهامة وجهه وغلظه وتوفي في بادية البصرة ، وقد قارب المئة . الأعلام : 8 / 93 .

[2] – شرح ديوان الفرزدق : 2 / 380 .

[3] - وهو زحاف جائز في حشو البحر الطويل ، انظر : العقد الفريد : 5 / 419 ، كتاب العروض : 66 الكافي في العروض : 26 ، مفتاح العلوم : 251 ، شفاء الغليل : 77 .

صرف العلم المختوم بألف ونون زائدتين

أَمَّا العلم المختوم بألف ونون زائدتين بعد حرفين ثانيها مضعف فللنحاة مذهبان مذهب يمنعه من الصرف ، ومذهب يجيز صرفه ، وقد وردت شواهد نحوية صرفته ، كقول عبيد بن الأبرص[1] :

حَتّى تَعاطَينَ غَسّاناً فَحَرْبَهُمُ   يَومَ المُرارِ ولَم يَلوُوا عَلى أَحَدِ[2] البحر البسيط

فإذا ما عددنا النون حرفًا أصليًا ، فلا شاهد في هذا البيت ؛ لأَنَّهُ لا توجد علة مانعة تمنع الاسم من الصرف . أَمَّا إذا عددنا النون حرفًا زائدًا – فعندئذٍ – يكون الشاهد وهو صرف الاسم المختوم بألف ونون زائدتين ، وهذه يعد خروجًا على القاعدة النحوية .

فإذا ما قطَّع الباحث الشطر الأول من البيت تقطيعًا عروضيًا تبين له أَنَّ صرف العلم المختوم بألف ونون زائدتين لغة فصيحة من لغات العرب .

حَتْتَىْ تَعَاْ	طَيْنَ غَسْ	سَاْنَنْ فَحَرْ	بَ هُمو
/°/°//	/°//°	/°/°//	///°
مُسْتَفْعِلُنْ	فَاْعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ

ويبدو للباحث أَنَّ (غسان) لو مُنِع من الصرف لبقي الوزن مستقيمًا ، وكانت التفعيلة الثالثة (مُسْتَعِلُنْ) ، قد دخلها زحاف الطي ، وهو زحاف جائز[3] .

---

[1] – عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الاسدي، من مضر، شاعر، من دهاة الجاهلية وحكمائها. وهو أحد أصحاب (المجمهرات) المعدودة طبقة ثانية عن المعلقات . الأعلام : 4 / 188 .

[2] – ديوان عبيد بن الأبرص : 57 .

[3] – انظر : العقد الفريد : 5 / 426 ، وكتاب العروض لابن جني : 78 ، والكافي في العروض : 43 مفتاح العلوم : 254 ، شفاء الغليل : 71 ، المعجم المفصل في علم العروض : 255 .

ومنها صرف (شيبان) كقول الحارث بن عباد[1] :

وَأَيقَنوا أَنَّ شَيباناً وَإِخوَتَهُم   قَيساً وَذُهلاً وَتَيمَ اللاتِ قَد رَصَدوا[2] البحر البسيط

فإذا ما قطَّع الباحث الشطر الأول من البيت تقطيعًا عروضيًا تبين له أَنَّ صرف العلم المختوم بألف ونون زائدتين لم يكن للضرورة الشعرية ، ولالإقامة الوزن العروضي .

وَتَهُمْ	بَاْنَنْوَإِخْ	أَنْنَشَيْ	وَأَيْقَنُوْ
°///	°//°/°/	°//°/	°//°//
فَعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَاْعِلُنْ	مُتَفْعِلُنْ

والذي يبدو للباحث أَنَّ الشاعر لو منع (شيبانًا) من الصرف لبقي الــوزن مــستقيمًا وكانت التفعيلة الثالثة (مُسْتَعِلُنْ) ، دخلها زحاف الطي[3] .

ومنها قول عمرة أم عمران بن الحارث الراسبي[4] :

اللَّهُ أَيَّدَ عِمراناً وَطَهَّرَهُ   وَكانَ عِمرانُ يَدعو اللَهَ في السَحَرِ[5] البحر البسيط

والتقطيع العروضي يبين ذلك :

هَرَهُوْ	رَاْنَنْوَ طَهْ	يَدَعِمْ	اَللْاْهُ أَيْ
°///	°//°/°/	°///	°//°/°/
فَعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلن	مُسْتَفْعِلُنْ

[1] – الحارث بن عباد بن قيس بن ثعلبة البكري، أبو منذر: حكيم جاهلي ، كان شجاعًا ، من السادات شــاعرًا انتهت إليه إمرة بني ضبيعة وهو شاب . وفي أيامه كانت حرب (البسوس) فاعتزل القتال مع قبائل من بكــر منها يشكر وعجل وقيس . الأعلام : 2 / 156 .

[2] – الحارث بن عباد ، حياته وشعره : 95 .

[3] – انظر : العقد الفريد : 5 / 426 ، وكتاب العروض لابن جني : 78 ، والكافي في العروض : 43 مفتاح العلوم : 254 ، شفاء الغليل : 71 ، المعجم المفصل في علم العروض : 255 .

[4] – شاعرة من شعراء الخوارج لها شعر ترثي فيه ابنها حينما قتل مع نافع بن الأزرق يوم دولاب . انظــر شعر الخوارج : 85 .

[5] – شعر الخوارج : 85 .

ويتراءى للباحث أَنَّ (عمرانًا) لو مُنِعَ من الصرف لبقي الوزن مستقيمًا ، ولكانــت التفعيلة الثالثة (مُسْتَعِلُنْ) ، قد دخلها زحاف الطي ، وهو زحاف جائز[1] .

ومن الشواهد صرف (غطفان) في قول الفرزدق :

لَو لَم تَكُن غَطَفانٌ لا ذُنوبَ لَها   إِلَيَّ لامَ ذَوُو أَحلامِهِم عُمَرا[2] البحر البسيط

موطن الشاهد : غطفانٌ .

وجه الاستشهاد : حيث جاء العلم المختوم بألف ونون زائدتين مــصروفًا مــن غيــر ضرورة أوجبت ذلك . والتقطيع العروضي يبين ذلك .

لَوْلَمْتَكُنْ	غَطَفَاْ	نُنْ لَاْ ذُنُوْ	بَلَهَاْ
/°/°//	///°	/°/°//	///°
مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ

فلو منع الشاعر (غطفانٌ) من الصرف لبقي الوزن مستقيمًا ، وكانت التفعيلة الثالثة (مُتَفْعِلُنْ) ، دخلها زحاف الخبن ، وهو زحاف جائز[3] .

ومنها صرف سبحان في قول ورقة بن نوفل[4] :

سبحان ذي العرشِ سبحاناً يعادِلُهُ   ربُّ البريَّة فرد واحدٌ صمدُ[5] البحر البسيط

---

[1] – انظر : العقد الفريد : 5 / 426 ، كتاب العروض لابن جني : 78 ، والكافي في العروض :43 مفتاح العلوم : 254 ، شفاء الغليل : 71 ، المعجم المفصل في علم العروض : 255 .

[2] – شرح ديوان الفرزدق : 1 / 385 . والبيت من شواهد معاني القرآن للأخفش : 129 .

[3] – انظر : العقد الفريد : 5 / 426 ، وكتاب العروض لابن جني : 78 ، والكافي في العروض : 44 مفتاح العلوم : 254 ، المعجم المفصل في علم العروض : 255 .

[4] – ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزي من قريش ، حكيم جاهلي اعتزل الأوثان قبل الإسلام ، وامتنع من أكل ذبائحها ، وتنصر ، وقرأ كتب الأديان ، وكان يكتب اللغة العربية بالحرف العبراني ، أدرك أوائل عصر النبوة ولم يدرك الدعوة ، وهو ابن عم خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها . الأعلام : 8 / 114 .

[5] – الأغاني : 3 / 83 .

والتقطيع العروضي يبين ذلك

سُبْحَانُذِلْ	عَرْشِسُبْ	حَانَنْيُعَا	دِلُهُوْ
/°/°//	/°//°	/°/°//	///°
مُسْتَفْعِلُنْ	فَاْعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ

ويتضح للباحث من خلال التقطيع العروضي أَنَّ (سبحانًا) لو مُنِعَ من الصرف لبقي الوزن مستقيمًا ، وكانت التفعيلة الثالثة (مُسْتَعِلُنْ) ، وهي إحدى التفعيلات الفرعية للتفعيلة الرئيسة (مُسْتَفْعِلُنْ) قد دخلها زحاف الطي وقد أجازه العروضيون[1] .

ومنها قول أمية بن أبي الصلت[2] :

سبحانه ثُمَ سُبحاناً يَعودُ لَهُ وَقَبلَنا سَبَّحَ الجودِيُّ[3] وَالجُمُدُ[4] البحر البسيط

موطن الشاهد : سبحانًا .

وجه الاستشهاد : حيث جاء العلم المختوم بألف ونون زائدتين مصروفًا من غير ضرورة أوجبت ذلك . ويبدو للباحث أَنَّ صرف (سبحانًا) لم يكن للمحافظة على وزن البيت

سُبْحَانَهُوْ	ثُمْمَسُبْ	حَانَنْيَعُوْ	دُلَهُوْ
/°/°//	/°//°	/°/°//	///°
مُسْتَفْعِلُنْ	فَاْعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ

---

[1] – انظر : العقد الفريد : 5 / 426 ، كتاب العروض لابن جني : 78 ، والكافي في العروض :43 مفتاح العلوم : 254 ، شفاء الغليل : 71 ، المعجم المفصل في علم العروض : 255 .

[2] – أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي (5 هـ) ، شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف قدم دمشق قبل الإسلام ، وكان مطلعًا على الكتب القديمة ، وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية ، وأقام في الطائف إلى أن مات . أخباره كثيرة ، وشعره من الطبقة الأولى وعلماء اللغة لا يحتجون به لورود ألفاظ فيه لا تعرفها العرب . وهو أول من جعل في أول الكتب باسمك اللهم . الأعلام : 2 / 23 .

[3] – الجودي ، والجمد : جبلان .

[4] – ديوان أمية بن أبي الصلت : 37 . خزانة الأدب : 7 / 234 .

فلو منع الشاعر (سبحانًا) من الصرف لبقي الوزن مستقيمًا ، وكانت التفعيلة الثالثة (مُسْتَعِلُنْ) ، قد دخلها زحاف الطي ، وهو زحاف جائز[1] .

ويخلص الباحث من خلال الشواهد النحوية السابقة إلى أَنَّ مَنْ صرف العلم المختــوم بألف ونون زائدتين قد أصاب وجهًا من وجوه العربية ، وهو مصيب غير مخطئ . وممَّا يؤيد جواز صرفه أَنَّ الوزن العروضي في هذه الأبيات مستقيم سواء أصُرِفَ العلم المختوم بـــألف ونون زائدتين أم مُنِعَ من الصرف ، و يُرَجِّحُ الباحث أَنْ يكون صرف العلم المختــوم بـــألف ونون زائدتين لغة فصيحة من لغات العرب .

صرف العلم الموازن للفعل

ومن الشواهد النحوية صرف (يزيد) كقول سويد اليشكري[2] :

فَمِنّا يَزيدٌ إذ تَحَدّى جُموعَكُم   فَلَم تُفرِحوهُ المَرزُبانُ المُسَوَّرُ[3] البحر الطويل

موطن الشاهد : يزيدٌ .

وجه الاستشهاد : حيث جاء العلم الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل مــصروفًا من غير ضرورة أوجبت ذلك . يوضح ذلك التقطيع العروضي للشطر الأول

---

[1] – انظر : العقد الفريد : 5 / 426 ، كتاب العروض لابن جنـــي : 78 ، والكـــافي فـــي العـــروض :43 مفتاح العلوم : 254 ، شفاء الغليل : 71 ، المعجم المفصل في علم العروض : 255 .

[2]– سويد بن أبي كاهل (غطيف ، أو شبيب) ابن حارثة بن حسل ، الذبياني الكناني اليشكري (60ه) شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، عده ابن سلام في طبقة عنترة ، كان يسكن بادية العراق ، وسجن بالكوفة لمهاجاته أحد بني يشكر، فعمل بنو عبس وذبيان على إخراجه، لمديحه لهم ، فأُطْلِقَ بعد أَنْ حلــف علـــى أَلاَّ يعود إلى المهاجاة . أشهر شعره عينية كانت تسمى في الجاهلية(اليتيمة) وهي من أطول القصائد حفظ الرواة منها نيفا ومئة بيت . الأعلام : 3 / 146 .

[3] – الأغاني : 13 / 119 .

جُمُوْعَكُمْ	تَحَدْدَىْ	يَزِيْدُنْاِذْ	فَمِنْنَاْ
°//°//	°/°//	°/°/°//	°/°//
مَفَاْعِلُنْ	فَعُوْلُن	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُن

ويميل الباحث إلى القول : إِنَّ (يزيد) لو مُنِعَ من الصرف لكانت التفعيلة الثانية في الشطر الأول (مَفَاْعِلُنْ) ، قد دخلها زحاف القبض ، وهو زحاف أجازه العروضيون[1] .

ومنها قول عمرو بن معدي كرب الزبيدي[2] :

يزيدٌ وعمرٌو والحُصَينُ ومالكٌ   وَوَهبٌ وَسفيانٌ وسابعُهم وَبرُ[3]   البحر الطويل

موطن الشاهد : يزيدٌ .

وجه الاستشهاد : حيث جاء (يزيدٌ) مصروفًا من غير ضرورة أوجبت ذلك ، وكان حقه المنع للعلمية ووزن الفعل .

يوضح ذلك التقطيع العروضي للشطر الأول :

وَمَاْلِكُنْ	حُصَيْنُ	وَعَمْرُنْوَلْ	يَزِيْدُنْ
°//°//	/°//	°/°/°//	°/°//
مَفَاْعِلُنْ	فَعُوْلُ	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُن

---

[1] – انظر : العقد الفريد : 5 / 419 ، كتاب العروض لابن جني : 66 ، الكافي في العروض والقوافي : 26 مفتاح العلوم : 251 ، شفاء الغليل : 77 .

[2] – عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي (21 هـ) فارس اليمن، وصاحب الغارات المذكورة وفد على المدينة سنة (9 هـ) ، في عشرة من بني زبيد ، فأسلم وأسلموا، وعادوا . ولمَّا توفي النبي صلى الله عليه وسلم ارتد عمرو في اليمن .ثم رجع إلى الإسلام فبعثه أبو بكر إلى الشام، فشهد اليرموك وذهبت فيها إحدى عينيه ، وبعثه عمر إلى العراق، فشهد القادسية ، وكان عصي النفس ، فيه قسوة الجاهلية يكنى أبا ثور. وأخبار شجاعته كثيرة. الأعلام : 5 / 86 .

[3] – شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي : 119 .

ويبدو للباحث أَنَّ الشاعر لو منع (يزيدٌ) من الــصرف لكانــت التفعيلــة الأولـــى في الشطر الأول (فَعُوْلُ) ، قد دخلها زحاف القبض ، وهو زحاف أجازه العروضيون[1] .

ويخلص الباحث من خلال الشواهد النحوية السابقة إلى أَنَّ مَنْ صرف العلم الذي على وزن خاص بالفعل أصاب وجهًا من وجوه العربية ، وهو مصيب غير مخطئ . فالعلم الذي على وزن خاص بالفعل تستوي فيه لغتان : إحداهما تمنعه من الصرف والأخرى تــصرفه وإِنْ كانت الأولى الأكثر والأشيع ومِمَّا يؤيد صحة صرفه أَنَّ الوزن العروضـــي فـــي هـــذه الأبيات مستقيم سواء أصُرِفَ العلم الذي على وزن خاص بالفعل أم مُنِعَ من الصرف .

صرف العلم المركب تركيبًا مزجيًّا

ووردت شواهد نحوية صرفت العلم المركب تركيبًا مزجيًا كقول الأقيــشر الأســدي[2] :

حَضرَمَوتٌ فَتَّشَت أَحسابَنا وَإِلينا حَضرَمَوتٌ تَنتَسِبُ[3] البحر الرمل

موطن الشاهد : حَضرَمَوتٌ .

وجه الاستشهاد : حيث جاء العلم المركب تركيبًا مزجيًا مصروفًا من غير ضـــرورة أوجبت ذلك . ويكون تقطيع الشطر الأول على النحو الآتي :

حَضْرَمُوْتُنْ	فَتْتَشْتَأَحْ	سَاْبَنَاْ
/°//°/	/°//°/	/°//°
فَاْعِلَاْتِن	فَاْعِلَاْتِن	فَاْعِلُنْ

[1] – انظر : العقد الفريد : 5 / 419 ، كتاب العروض لابن جني : 66 ، الكافي في العروض والقوافي : 26 مفتاح العلوم : 251 ، شفاء الغليل : 77 .
[2] – المغيرة بن عبد الله بن معرض الأسدي (80 هـ) شاعر هجاء ، عالي الطبقة من أهل بادية الكوفة كان يتردد إلى الحيرة . وُلِدَ في الجاهلية ، ونشأ في أول الإسلام . وعاش عمرًا طويلاً . لقب بالأقيشر لأَنَّـــه كان أحمر الوجه أقشر. الأعلام : 7 / 277 .
[3] – الأغاني : 11 / 168 .

الشطر الثاني :

وَإِلَيْنَاْ	حَضْرَمَوْتُنْ	تَنْتَسِبْ
°/°///	°/°//°/	°//°/
فَعِلَاْتِن	فَاْعِلَاْتِن	فَاْعِلُنْ

والذي يبدو للباحث أَنَّ (حضرموت) لو مُنِعَت من الصرف لكانت التفعيلة الأولى في الشطر الأول (فَاْعِلَاْت) ، والتفعيلة الثانية في الشطر الثاني (فَاْعِلَاْت) ، قد دخلها زحاف الكف ، وقد أجازه العروضيون[1] .

ومنها صرف حضرموت في قول الفرزدق :

سَتَسمَعُ ما تُثني عَلَيكَ إِذا اِلتَقَت   عَلى حَضْرَمَوْتٍ جامِحاتُ القَصائِدِ[2] البحر الطويل

يوضح ذلك التقطيع العروضي للشطر الثاني :

عَلَىْ حَضْ	رَمَوْتِنْجَاْ	مِحَاْتُلْ	قَصَاْئِدِيْ
°/°//	°/°/°//	°/°//	°//°//
فَعُوْلُن	مَفَاْعِيْلُنْ	فَعُوْلُن	مَفَاْعِلُنْ

ويلحظ الباحث أَنَّ الشاعر لو منع (حضرموت) من الصرف لكانت التفعيلة الثانية في الشطر الثاني (مَفَاْعِلُنْ) ، قد دخلها زحاف القبض ، وهو من الزحافات الجائزة[3] .

---

[1] – انظر العقد الفريد : 5 / 439 ، كتاب العروض لابن جني : 113 ، الكافي في العروض والقوافي : 87 مفتاح العلوم : 260 ، شفاء الغليل في علم الخليل : 71 .

[2] – ديوان الفرزدق : 153 .

[3] – انظر : العقد الفريد : 5 / 419 ، العروض لابن جني : 66 ، الكافي في العروض والقوافي : 26 مفتاح العلوم : 251 ، شفاء الغليل : 77 .

ويخلص الباحث من خلال ما سبق إلى القول : إِنَّ صرف العلم المركب تركيبًا مزجيًا لغة فصيحة من لغات العرب ، يؤيد هذا القول الشواهد النحوية التي صرفت العلم المركب من غير علة أوجبت صرفه ، فمَنْ صرفه مصيب غير مخطئ فقد أصاب وجهًا من وجوه العربية ، لا يمكن إنكاره أو تجاهله . ويتضح للباحث أَنَّ العلم المركب فيه لغتان : إحداهما تمنعه من الصرف ، والأخرى تجيز صرفه ، وإِنْ كانت الأُولى الأكثر والأشيع .

وقد تتبع الباحث الشعراء الذين صرفوا الممنوع من الصرف في هذه الدراسة فوجد أَنَّ جُلَّهم ينتمي إِلى قبائل عدنانية ، ومنهم مَنْ ينتمي إلى قبائل قحطانية ، وهم على النحو الآتي :

أَوَّلاً : شعراء القبائل العدنانية :

- شعراء مضر : ذو الرُّمة ، والعباس بن مرداس ، وورقة بن نوفل القرشي ، وأبو طالب عبد مناف بن عبد المطلب القرشي ، وعبيد بن الأبرص .
- شعراء تغلب : عمرو بن كلثوم ، الأَخطل ، الأَخنس بن شهاب .
- شعراء كنانة : عامر بن ثعلبة ، وسويد اليشكري .
- شعراء تميم : ، جرير ، الفرزدق .
- شعراء غطفان : الشماخ ، الحطيئة ، الطفيل الغنوي ، أُمية بن أبي الصلت الثقفي .
- شعراء ربيعة : الأُقيشر الأَسدي . الحارث بن عباد البكري ، وعمرو بن قميئة البكري وعوف بن الأَحوص ، ولبيد بن ربيعة العامري .

ثانيًا : شعراء القبائل القحطانية :

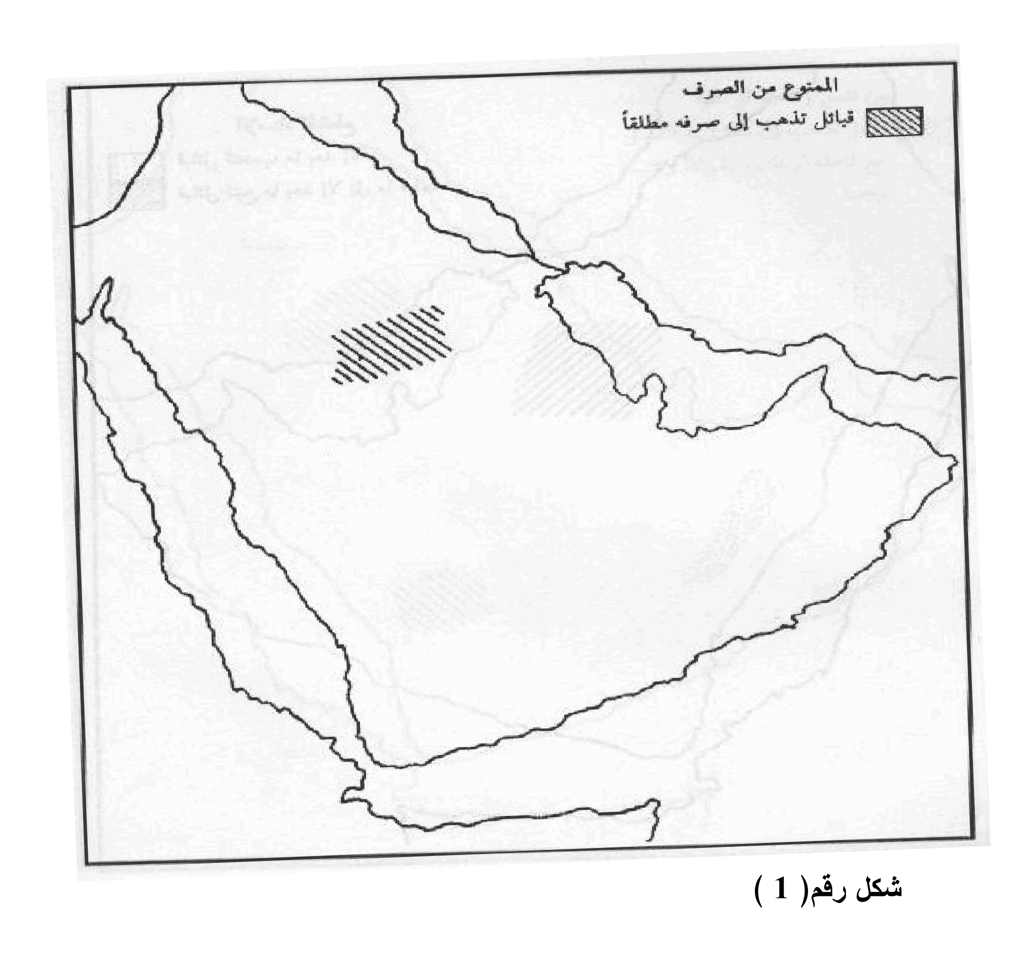
- شعراء حمير : وضاح اليمن .
- شعراء زبيد : عمرو بن معدي كرب .

ويرجح الباحث أَنَّ هذين الشاعرين[1] قد تأثرا باللغة العدنانية ، وممَّا يدلُّ على هذا التأثر صرف الممنوع من الصرف في شعرهما .

---

[1] – وهذان الشاعران أحدهما عاش في مكة ، وهو وضاح اليمن ، والآخر وفد مع قبيلته إلى المدينة المنورة وأقام فيها .

وممَّا لا شك فيه أَنَّ كل قبيلة قد امتازت بلغتها ، فبعض القبائل تذهب إِلى مطابقة الفعل[1] مع فاعله أَو نائبه إِفرادًا وتثنية ، وجمعًا ، وقبائل تلزم المثنى[2] الأَلف في كل حال وقبائل تذهب إِلى القصر ، وقبائل تذهب إِلى المد[3] ، وقبائل تصرف الممنوع من الصرف مطلقًا وهي القبائل التي كانت تسكن وسط الجزيرة العربية ويوضح ذلك الشكل الآتي[4] :



شكل رقم(1)

[1] – وهم ينسبون هذه اللهجة إِلى قبائل طيء ، وأَزد شنوءة ، وبلحارث بن كعب . اللهجات العربية في القراءات القرآنية : 183 .

[2] – وهي لهجة كانت موجودة في شرقي شبه الجزيرة حيث توجد بطون بني تميم بالقرب من مكة حيث كنانة ، وفي شمال اليمن حيث توجد هذه القبائل اليمنية . اللهجات العربية في القراءات القرآنية : 182 .

[3] – تتفق الروايات على أَنَّ الممدود من لهجات الحجاز حيث يذهب بنو تميم وقيس وربيعة وأسد إِلى القصر . اللهجات العربية في القراءات القرآنية : 167 .

[4] – اللهجات العربية في القراءات القرآنية : 232 .

وقد سكنت هذه القبائل التي صرفت الممنوع من الصرف وســـط الجزيـــرة العربيـــة ويوضح ذلك الشكل الآتي [1]:



شكل رقم (2)

[1] – أُخذ هذا الشكل من كتاب اللهجات العربية في القراءات القرآنية : 201 .

النتائج والتوصيات

في نهاية هذه الدراسة توصل الباحث إِلى النتائج الآتية :

وردت شواهد نحوية صرفت الممنوع من الصرف ، وقد جاءت هذه الشواهد في القرآن الكريم وقراءاته ، وفي الحديث النبوي الشريف ، وفي الشعر العربي في فترات الاحتجاج على النحو الآتي :

- في القرآن الكريم وقراءاته صُرفت صيغة منتهى الجموع ، وما كان على وزن فَعْلى والعلم المؤنث ، والعلم الأعجمي ، والعلم المعدول .
- وفي الحديث صُرِفَ الوصف الذي على وزن فَعْلان ومؤنثه فَعْلى ، والعلم الأعجمي والعلم المؤنث ، والعلم المعدول .
- وفي الشعر صُرِفَ الاسم المؤنث ، وصيغة منتهى الجموع ، والعلم الأعجمي والعلم المؤنث ، والعام المختوم بألف ونون زائدتين ، والعلم الموازن للفعل ، والعلم المركب تركيبًا مزجيًّا ، والوصف الذي على وزن فَعْلان .

وتوصل الباحث إلى أَنَّ صرف الممنوع من الصرف لغة فصيحة من لغات العرب لا يمكن إنكارها ، أو تجاهلها ، يشهد لصحتها كثرة الشواهد النحوية التي صرفت الممنوع من الصرف . وقد أشار النحاة في مؤلفاتهم وآرائهم وتخريجاتهم إِلى هذه اللغة وممّن أكد هذه اللغة الأخفش ، والكسائي .

وخلص الباحث إلى أَنَّ تعليل النحاة للألفاظ التي جاءت مصروفة في القرآن الكريم وقراءاته بأَنَّها للتناسب ، أَو للإتباع تفتقر إِلى الدقة العلمية ، وإِلى الموضوعية ؛ إِذ إِنَّهُ لا تناسب ولا إتباع بين هذه الألفاظ وما جاورها من الكلمات في السياق القرآني .

وتوصل الباحث إِلى أَنَّ تعليل صرف الألفاظ الممنوعة من الصرف التي وردت في القرآن الكريم وقراءاته على أَنها لغة فصيحة من لغات العرب القديمة أقوى ، وأَفضل من تعليلها بأَنَّها للتناسب .

وأَنَّ تعليل النحاة للشواهد التي خالفت قواعد اللغة العربية بأَنَّهُا ضرورة شعرية غايتها المحافظة على الوزن الموسيقي للقصيدة ، ولا سيما شواهد الممنوع من الصرف هو تعليل غير دقيق ؛ إِذ إِنَّ هذه الشواهد في غالبها تمثل لغة من لغات العرب القديمة ، وقد أَثبت الباحث أَنَّ شواهد صرف الممنوع من الصرف في الشعر العربي لم تكن كلها للمحافظة على الوزن وأَنَّ الشاعر لم يضطر إِلى صرفها فِرارًا من انكسار الوزن .

والباحث لا ينكر الضرورة الشعرية ، وأَنَّ الشاعر قد يضطر في كثير من الأَحيان إِلى مخالفة القاعدة النحوية من أَجل المحافظة على الوزن الموسيقي للقصيدة ، ولكنَّ ليس كل ما خالف القاعدة النحوية هو من أَجل المحافظة على الوزن . بل تدرس هذه الشواهد ليتبين أَنَّ منها ما هو ضرورة شعرية غايتها المحافظة على الوزن ، ومنها ما يمثل لغة فصيحة من لغات العرب .

وتبين للباحث أَنَّ القراءات القرآنية مادة لغوية غزيرة تفيد الدارسين ، وتزيل الغموض عن كثير من المشكلات ، والخلافات النحوية التي وقعت بين النحاة في العصور الزاهرة ، وأَنَّه لا يمكن لدارس اللغة العربية الاستغناء عن القراءات القرآنية في دراسته للغة في مستوياتها كافة .

وأَنَّ اختلاف آراء النحاة واضطرابها في علل الممنوع من الصرف دليل على أَنَّ ثمة لغة من لغات العرب تصرف الممنوع من الصرف ، وهذا يؤكد أَنَّ الممنوع من الصرف حدث نتيجة التطور اللغوي للغة العربية ؛ إِذ إِنَّ النحاة قد اختلفوا في علل منع الأسماء المؤنثة

الثلاثية الساكنة الوسط ، فمنهم مَنْ أجاز صرفها ، ومنهم مَنْ رجح منعها من الصرف . واختلفوا في صرف العلم الأعجمي الثلاثي ومنعه ، وصرف ما كان على وزن فَعْلى أَو فُعْلى ومنعها من الصرف ، وغيرها .

وتوصل الباحث إِلى أَنَّ إِعراض النحاة عن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وعن الاحتجاج به أَدى إِلى ظهور مسألة الشذوذ في قواعد اللغة العربية ؛ إِذ إِنَّ النحاة علَّلوا الشواهد المخالفة لقواعد اللغة العربية بالشذوذ ، ومنعوا القياس عليها . وبذلك فقدت اللغة العربية كثيرًا من الشواهد اللغوية التي حفظت لنا اللغات المستعملة في عصور الاحتجاج .

وبناء على ما سبق يرجح الباحث أَنَّ عدم إِلمام النحاة بلغات العرب، واقتصارهم على لغة واحدة وهي اللغة الفصحى المتمثلة في لغة قريش وما جاورها من القبائل العربية أَدى بهم إِلى وصف اللغات الأُخرى بأَنَّها ضعيفة أَو رديئة ، أَو شاذة لا يقاس عليها .

وتبين للباحث أَنَّ النحاة أهملوا القبائل القحطانية فلم يستشهدوا بلغتها ، واكتفوا بالأَخذ عن القبائل العدنانية التي سكنت وسط الجزيرة العربية .

يرجح الباحث أَنَّ اللغة التي تصرف الممنوع من الصرف لغة عربية قديمة عدنانية فقد تتبع الباحث نسب الشعراء الذين صرفوا الممنوع من الصرف فوجد أَنَّ جُلَّهم يعود في نسبهم إِلى قبيلة عدنان ، ممَّا يؤكد أَنَّ هؤلاء الشعراء قد احتفظوا بلغاتهم ولغات قبائلهم وبقيت هذه اللغة متجذرة فيهم فوُجِدت هذه اللغة في شعرهم .

ويرجح الباحث أَنَّ للأسواق النقدية التي كانت تعقد في الجاهلية أثرًا كبيرًا في إِقبال الشعراء على اللغة الفصحى ، وهي اللغة العليا التي كانت تمثلها لغة قريش ، ونظم شعرهم بما يوافق هذه اللغة ، ممَّا أَدى إِلى اندثار لغات قبائلهم .

واتضح للباحث أَنَّ صرف الأسماء الممنوعة من الصرف متأصِّل في اللغة العربيـــة إِذ إِنَّ النحاة أَجمعوا على أَنَّ الأَصل في الأسماء الصرف ، وأَنَّ منعها مـــن الـــصرف علـــة طارئة . وقد أَشار علماء العربية إلى أَنَّ الأصل في الأسماء الصرف[1] .

وتوصل الباحث إِلى أَنَّ منع الأسماء من الصرف هو اللغة الفصحى والأكثر شـــيوعًا والأقوى التي يقاس عليها ، وأَنَّ اللغة التي صرفت الممنوع من الصرف لغة صـــحيحة فـــي القياس لكنَّها قليلة في الاستعمال ، وأَنَّ منع الأسماء من الصرف كان نتيجة التطور اللغـــوي لقواعد اللغة العربية . ولعل برجستراسر أصاب في ما وصل إليه إذ يقـــول : " وأَمَّـــا عـــدم انصراف بعض الأسماء نحو : يعوق ، وعمر ، طلحة ، وهند ، وأبيض ، وبيضاء ، كثيـــرًا من أبنية جمع التكسير فهو من غرائب اللغة العربية ، وممَّا يدل على حداثته أَنَّ كل الأَســـماء غير المنصرفة يمكن انصرافها في الشعر ، والشعر كثيرًا ما يحافظ على القديم "[2] .

ويوصي الباحث الباحثين في نهاية هذه الدراسة بما يلي :

– إعادة النظر في مسألة الضرورة الشعرية ، ودراستها دراسة علمية دقيقة ؛ للتمييـــز بـــين ما هو ضرورة وما هو لغة عربية فصيحة من لغات العرب القديمة .

– الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف والاحتجاج به ؛ إِذْ إِنَّهُ مصدر مـــن مـــصادر اللغـــة لا يمكن إغفاله أو الإِعراض عنه .

– دراسة القراءات القرآنية وربطها بتطور الدرس النحوي .

– دراسة اللهجات العربية دراسة علمية وبيان أثرها في القراءات القرآنية .

– موقف النحاة من رفضهم للغة القبائل القحطانية واقتصارهم على لغة القبائل العدنانية .

---

[1] – انظر : الإِنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 489 ، وشرح شذور الذهب : 588 .

[2] – التطور النحوي للغة العربية : 118 .

مصادر الدراسة ومراجعها

القرآن الكريم .

مصحف القراءات .

1. ابن الأبرص ، عبيد الأسدي ، **ديوان عبيد بن الأبرص**(1964 م) . بيروت . دار صادر.
2. ابن الأثير ، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ، **النهاية في غريب الحديث والأثـر** (1979م) . تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي ، بيروت ، المكتبة العلمية .
3. الأخطل ، أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت ، **ديوان الأخطل** (1994م) . شرحه وقدم لـه مهـدي محمد ناصر الدين ، ط 2 ، بيروت لبنان دار الكتب العلمية بيروت .
4. الأخـفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة 215هـ ، **معاني القرآن** (1981م) . حققه الدكتور فائز فارس ، الطبعة الثانية ، (د ، م) ، (د ، ن) .
5. الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد 370هـ ، **تهذيب اللغة** (1964م) . تحقيق عبد السلام هـارون ومراجعة محمد علي النجار ، (د ، ط) ، القاهرة ، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة .
6. الأستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي 686 هـ :

- **شرح الشافية** (د ، ت) . تحقيق محمد الزفزاف وآخرين ، القاهرة ، (د ، ن) .
- **شرح الرضي على الكافية** (1275هـ) . القاهرة مطبعة مجمع الرضي المطبعة العامرة ببولاق .

7. الأشموني ، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** (1955م) . حققه محمد محي الـدين عبـد الحميـد الطبعة الأولى ، مصر ، مكتبة النهضة المصرية.
8. الأصفهاني ، أبو الفرج :

- **الأغاني** (1986 م) . شرح الأستاذ عبد مهنا ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية .
- **الأغاني** (1986 م) . شرحه وكتب هوامشه الأستاذ سمير جابر ، الطبعة الأولى بيروت ، دار الكتب العلمية .

9. الأفغاني ، سعيد ، **في أصول النحو** (1994م) . (د ، ط) ، (د ، م) ، مديرية الكتب والمطبوعـات الجامعية .
10. الألوسي ، أبو الفضل شهاب الدين محمود ابن عبد الله الحسيني 1270هـ ، **روح المعاني فـي تفـسير القرآن العظيم والسبع المثاني** (1994م) ،(د ، ط) ، بيروت دار الفكر.
11. الإمام مالك ، مالك بن أنس :

- **الموطأ** (2004م) . الطبعة الأولى ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، أبو ظبي ، مؤسسة زايـد بـن سلطان آل نهيان .
- **الموطأ** (2003م) . رواية يحيى بن يحيى المصمودي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار إحيـاء التـراث العربي

12. الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد 577هـ :

- **الإنصاف في مسائل الخلاف** (1993م) . (د ، ط) ، بيروت ، المكتبة العصرية .
- **البيان في غريب إعراب القرآن** (1980م) . تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- **أسرار العربية** (1999م) . تحقيق بركات يوسف هبود ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الأرقم بن أبي الأرقم .

13. أبو هلال ، أنس عبد الهادي ، **الحارث بن عباد حياته وشعره** (2005) . رسالة ماجستير ، إشراف علي أبو زيد ، جامعة دمشق .

14. الباقولي ، نور الدين أبي الحسين علي بن الحسين ت 543ه ، **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات** (2001م) . الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، عمان ، دار عمار .

15. البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة :

- **صحيح البخاري** (1422ه) . تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، الطبعة الأولى ، (د ، م) ، دار طوق النجاة .
- **صحيح البخاري** (1987م) . الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار ابن كثير .
- **صحيح البخاري** (1999م) . الطبعة الثانية ، الرياض ، مكتبة السلام .
- **صحيح البخاري** (1999م) ، الطبعة الثانية ، دمشق ، دار الفيحاء .
- **صحيح البخاري** (د ، ت) ، الطبعة الأولى ، (د ، م) ، مؤسسة الرسالة .
- **صحيح البخاري** (1998م) ، الطبعة الأولى ، الرياض ، بيت الأفكار الدولية .

16. برجشتراسر ، المستشرق الألماني ، **التطور النحوي** (1982م) . أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب ، (د ، ط) ، القاهرة (د ، م) .

17. البغدادي ، أبو طاهر أحمد بن عبيد الله بن عمر ت 496ه ، **المستنير في القراءات العشر** (2005م) تحقيق الدكتور عمار أمين الدود ، الطبعة الأولى ، دبي الإمارات العربية المتحدة ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث .

18. البغدادي ،عبد القادر بن عمر 1093ه ، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** (1986م). تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة الخانجي.

19. البناء ، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد عبد الغني الدمياطي 1117ه ، **إتحاف فضلاء البشر بين القراءات الأربع عشر** (د ، ت) . علق عليه علي محمد الطباح ، (د ، ط) بيروت ، دار الندوة .

20. الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي :

- **الجامع الصحيح سنن الترمذي**(د ، ت) تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين ، (د ، ط) بيروت ، دار إحياء التراث العربي.
- **صحيح وضعيف سنن الترمذي** ، محمد ناصر الدين الألباني

21. الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر ، **الحيوان** (1969م) . تحقيق عبد السلام هارون ، (د ، ط) بيروت ، دار إحياء التراث العربي .

22. جرير ، جرير بن عطية بن حذيفة :

- **ديوان جرير** (1992م) ، شرح يوسف عيد دار الجيل ، الطبعة الأولى ، بيروت ، (د ، م) .
- **ديوان جرير**(د ، ت) ، (د ، ط) دار صادر ، بيروت .
- **شرح ديوان جرير (2003)** . الطبعة الأولى ، تحقيق تاج الدين شلق ، (د ،م) ، دار الكتاب العربي .

23. ابن الجزري ، شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف 838هـ ، **النشر في القــراءات العشر** (1998م) ، قدم له صاحي الفضيلة الأستاذ علي محمد الصباع الطبعة الأولى ، بيروت لبنان دار الكتب العلمية .

– **تحبير التيسير في القراءات العشر** (2000م) . حققه الدكتور أحمد محمد مفلح القضاة الطبعة الأولـــى عمان ، دار الفرقان للنشر والتوزيع .

– **غاية النهاية في طبقات القراء** (1982م) . اعتنى بنشره ج . براجستراسر ،الطبعة الثالثــة ، بيــروت دار الكتب العلمية .

24. أبو جعفر ، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري (540هـ) ،**الإمتاع فــي القــراءات الــسبع** (1999م) . حققه الشيخ أحمد فريد المزيدي ، الطبعة الأولى ، بيروت دار الكتب العلمية .

25. الجندي ، أحمد علم الدين ، **اللهجات العربية في التراث** (1983) ، طبعة جديدة القاهرة ، الدار العربية للكتاب .

26. ابن جني ، أبو الفتح عثمان :

– **الخصائص** (د ، ت) . تحقيق محمد علي النجار الطبعة الرابعة ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة .

– **سر صناعة الإعراب** (د ، ت) . حققه أحمد فريد أحمد ، القاهرة ، المكتبة التوفيقية .

– **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** (1969م) . تحقيق علي النجدي ناصف ، ود علي الشلبي ، (د ، ط) ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية دار إحياء التراث الإسلامي .

– **العروض** (1989م) . تحقيق أحمد فوزي الهيب ، الطبعة الثانية ، الكويت ، دار القلم للنشر والتوزيع .

27. ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي ، **غريب الحديث** (1985) ، الطبعــة الأولى ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

28. الجوهري ، إسماعيل بن حماد 396هـ ، **الصحاح** (د ، ت) . تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار،(د ، ط) بيروت ، دار الملايين .

29. الحديثي ، خديجة ، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف** (1981م) . بيــروت ، دار الرشــيد وزارة الثقافة والإعلام .

30. حسن ، عباس ، **النحو الوافي** (د ، ت) ، الطبعة الخامسة عشرة ، مصر ، دار المعارف .

31. الحطيئة ، جرول بن أوس ، **ديوان الحطيئة** (1958م) . تحقيق نعمان أمين طه (د ، ط) ، مصر مطبعة مصطفى الحلبي .

32. ابن حنبل ، أبو عبد الله الشيباني أحمد ، **مسند الإمام أحمد بن حنبل** (د ، ت) ، (د ، ط) ، القــاهرة مؤسسة قرطبة .

33. الحموي ، ياقوت ، **معجم البلدان** (د ، ت) ، (د ، ط) ، القاهرة ، (د ، م) .

34. أبو حيان ، محمد بن يوسف الأندلسي 754هـ :

– **ارتشاف الضرب من لسان العرب** (1998م) . تحقيق الدكتور رجب عثمــان محمــد الطبعــة الأولـــى القاهرة ، مكتبة الخانجي .

– **تفسير البحر المحيط** (1983م) . الطبعة الثانية ، دار الفكر ، بيروت .

– **النهر الماد من البحر المحــيط** (1995م) ، تحقيــق الــدكتور عمــر الأســعد ، (د ، ط) بيــروت دار الجيل.

35. ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ت 370هـ :

- **الحجة في القراءات السبع** (1999م) . حققه الدكتور أحمد فريد المزيدي ، الطبعة الأولى ، بيروت دار الكتب العلمية .

- **إعراب القراءات السبع وعللها** (1992م) . حققه الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين الطبعة الأولى القاهرة ، مكتبة الخانجي .

- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** (د ، ت) . (د ، ط) ، القاهرة ، مكتبة المتنبي .

- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم** (1991م) ، (د ، ط) ، بيروت ، المكتبة الثقافية .

- **الألفات** (1982م) . تحقيق الدكتور علي حسين البواب ، (د ، ط) ، الرياض ، مكتبة المعارف .

36. خاطر ، الدكتور سلمان يوسف ، **الاستشهاد بالآيات القرآنية عند سيبويه ومآخذ بعض المحدثين عليه وتوجيه قراءاته** (2007م) . الطبعة الأولى ، عمان ، دار ابن الجوزي

37. الخطيب التبريزي ، **الكافي في العروض والقوافي** (1994م) . تحقيق الحساني حسن عبد الله ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة الخانجي .

38. الخضري ، الشيخ محمد ، **حاشية الخضري على ابن عقيل** (د ، ت) . (د ، ط) (د ، م) المطبعة الأزهرية .

39. ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** (د ، ت) ، (د ، ط) ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، دار صادر.

40. الداني ، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو ، **التيسير في القراءات السبع** (1984م) ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الكتاب .

41. أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، **سنن أبي داود** (د ، ت) .(د ، ط) بيروت ، دار الكتاب العربي .

42. ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن الأردي 321هـ ، **جمهرة اللغة** (د ، ت) ، (د ، ط) ، بغداد مكتبة المثنى .

43. دمشقية ، عفيف ، **أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي** (1978م) . الطبعة الأولى بيروت ، معهد الإنماء العربي .

44. الدماميني ، بدر الدين 827هـ ، والبلقيني 805هـ ، **الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية** (1998م) . دراسة وتحقيق الدكتور رياض حسن الخوام ، الطبعة الأولى ، بيروت عالم الكتب .

45. ذو الرمة ، غيلان بن عقبة العدوي ، **شرح ذي الرمة** (1995م) . راجعه وقدم له وأتم شروحه وتعليقاته زهير فتح الله ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار صادر .

- **ديوان ذي الرمة** (1964م) ، الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر

46. الراجحي ، عبده ، **اللهجات العربية في القراءات** (2008م) . الطبعة الأولى عمان ، دار الميسرة .

47. الرازي ، **مفاتيح الغيب** (د ، ت) . الطبعة الثانية ، طهران ، دار الكتب العلمية .

48. الرافعي ، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** (د ، ت) (د ، ط) ، بيروت ، المكتبة العلمية .

49. الزبيدي ، عمرو بن معدي كرب ، **شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي** (1985م) جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي ، الطبعة الثانية ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية .

50. الزبيدي ، محمد مرتضي الحسيني ت 1205ه ، **تاج العروس من جواهر العروس** (1994م) . حققه علي شيري ، بيروت دار الفكر .

51. الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري ت311ه ،:

– **معاني القرآن وإعرابه** (1988م) تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شبلي ، ،الطبعة الأولى بيروت ، دار الكتب العلمية .

– **ما ينصرف وما لا ينصرف** ، تحقيق هدى محمود قراعة (1971م)، (د ، ط) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، الجمهورية العربية المتحدة القاهرة .

52. الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق 34ه :

– **الإيضاح في علل النحو** (1982م) . تحقيق الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الرابعة بيروت ، دار النفائس .

53. الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله 794**ه** ، **البرهان في علوم القرآن** (1972م) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، عيسى الحلبي وشركاه .

54. الزركلي ، خير الدي**ن** ، **الأعلام** (1969م) . الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار الملايين.

55. الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو الخوارزمي 367ه :

- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** (2001م) . الطبعة الثانية بيروت دار إحياء التراث العربي .
- **المفصل في صنعة الإعراب** (1993م) . تحقيق الدكتور علي أبو ملحم ، الطبعة الأولى ، بيروت دار ومكتبة الهلال .

56. ابن زنجلة ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد ، **حجة القراءات** (2001م) . حققه سعيد الأفغاني الطبعة الخامسة ، (د ، م) ، (د ، ن) .

57. ابن السراج ، محمد بن سري ، **الأصول في النحو** (د ، ت) ، تحقيق عبد الحسين الفتلي بغداد (د ، م) .

58. أبو السعود ، محمد بن محمد العمادي ، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم** (د ، ت) (د ، ط) ، (د ، م) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت

59. الاسفراييني ، تاج الدين بن محمد الشهير بالفاضل 684ه ، **فاتحة الإعراب في إِعراب الفاتحة** (1981م) ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، (د ، ط) ، إربد ، منشورات جامعة اليرموك .

60. السكاكي ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر ، **مفتاح العوم** (د ، ت) . بيروت المكتبة العلمية الجديدة .

61. ابن السكيت ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق 244ه ، **إصلاح المنطق** (د ، ت) شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ن عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة ، القاهرة دار المعارف .

62. السمين الحلبي ، شهاب الدين أحمد بن يوسف 756ه ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** (1994م) . تحقيق علي محمد معوض و آخرين ، الطبعة الأولى بيروت دار الكتب العلمية .

63. السنماوي ، علم الدين علي بن محمد أبي الحسن 643ه ، **فتح الوصيد في شرح القصيد** (2002م) . حققه الدكتور أحمد عدنان الزعبي ، الطبعة الأولى ، الكويت مكتبة دار البيان.

64. سيبويه ، عمر بن عثمان 180هـ، **كتاب سيبويه** (1966م) . تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة (د ، م) .
65. ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي 458هـ ، **المخصص في اللغة** (1318هـ) تحقيق الشنقيطي ومعاوية عبد الغني محمود ، القاهرة ، مطبعة بولاق .
66. السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المزربان 368 هـ ، **شرح كتاب سيبويه** (2008م) . تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية .
- **ما يحتمل الشعر من الضرورة** (1412هـ - 1991م) . تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي الطبعة الثانية ، (د ، م) ، (د ، م) .
67. السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** (1975م) . تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون ، والدكتور عبد العال سالم مكرم الكويت (د ، ط) ، دار البحوث العلمية .
- **الأشباه والنظائر** ، وضع حواشيه غريد الشيخ ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، تحقيق الدكتور علي محمد عمر (2005م) الطبعة الأولى القاهرة ، مكتبة الخانجي .
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، تحقيق محمد أحمد جاد الولى وآخرين ،(د ، ط) بيروت ، دار إحياء الكتب العلمية .
- **الاقتراح في علم أُصول النحو** ، الطبعة الأولى .
- **الدر المنثور في التفسير المأثور** (1993م) . (د ، ط) ، بيروت ، دار الفكر .
- **شرح شذور الذهب** (1994) . تحقيق بركات يوسف هبود ، (د ، ط) ، بيروت ، دار الفكر .
68. الشنقيطي ، أحمد بن الأمين 1328هـ ، **الدرر اللوامع على همع الهوامع** (د ، ت) ، (د ، ط) القاهرة ، (د ، م) ز
69. الشوكاني ، محمد بن علي ، **فتح القدير** (1964م) . الطبعة الثانية ، مصر مصطفى الحلبي .
70. الصبان ، محمد بن علي 1206هـ ، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** (د ، ت) . (د ، ط) ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية .
71. ابن أبي الصلت ، أمية ، **شرح ديوان أمية بن أبي الصلت** (د ، ت) . (د ،ط) قدم له سيف الدين الكاتب ، أحمد عصام الكاتب ، (د ، م) ، دار مكتبة الحياة .
72. الصيداوي ، يوسف ، **الكفاف كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية (2006)** . الإعادة الثانية ، دمشق دار الفكر .
73. الضبي ، المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم 168 هـ ، **المفضليات** (2004) تحقيق الدكتور قصي الحسين ، الطبعة الأولى ، بيروت ، منشورات دار الهلال .
74. أبو طالب ، **ديوان أبي طالب بن عبد المطلب** (1971م) . صنعة أبي هفان المهزمي البصري 257هـ وصنعة علي بن حمزة البصري التميمي 375هـ ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، الطبعة الأولى (د ، م) ، منشورات دار ومكتبة الهلال .
75. الطبراني ، أبو القاسم الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب ، **المعجم الكبير** (1983م) تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، الطبعة الثانية ، الموصل ، مكتبة العلوم والحكم .

- **التفسير الكبير** (2008م) . تحقيق هشام بن عبد الكريم ، الطبعة الأولى ، إربد ، دار الكتاب الثقافي.

76. الطبري ، محمد بن جرير بن يزيد 310 هـ ، **جامع البيان في تأويل القرآن** (د ، ت) تحقيق أحمد محمد شاكر ، (د ، ط) ، (د ، م) ، مؤسسة الرسالة .
77. الطيب ، عبد الجواد ، **من لغات العرب لغة هذيل** (د ، ت) . (د ، ط) ، (د ، م) (د ، ن) .
78. ابن عادل ، أبو حفص عمر بن علي الدمشقي ، **اللباب في علوم الكتاب** (1998م) . الطبعة الأولى تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوَّض بيروت ، دار الكتب العلمية .
79. ابن عاشور ، محمد الطاهر ، **التحرير والتنوير** (د ، ت) . (د ، ط) ، تونس الدار التونسية .
80. العامري ، لبيد بن ربيعة ، **ديوان لبيد بن ربيعة العامري** (د ، ت) . (د ، ط) بيروت ، دار صادر.
81. ابن عباد ، أبو القاسم إسماعيل ، **المحيط في اللغة** (1414 هـ –1994 م). تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، الطبعة الأولى ، بيروت ، عالم الكتب .
82. عباس ، إحسان :
   - **ديوان شعر الخوارج** (1989م) . الطبعة الرابعة ، بيروت ، دار الشروق .
   - **شعر الخوارج** (1963م) . الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الثقافة .
83. ابن عبد ربه ، أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي ، **العقد الفريد** (2001 م) . حققه وشرحه الدكتور محمد التونجي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار صادر .
84. العبكري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت 616ھ :
   - **التبيان في إعراب القرآن** (1998م) . الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الفكر .
   - **مسائل خلافية** (1992) . الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الشرق العربي .
   - **اللباب في علل البناء والإعراب** (1995م) . الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الفكر المعاصر .
85. عبد التواب ، رمضان ، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه** (1997م) الطبعة الثالثة ، القاهرة مكتبة الخانجي .
86. عبد اللطيف ، محمد حماسة ، **لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية** (2006) . الطبعة الأولى القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر .
87. عتر ، نور الدين ، **منهج النقد في علوم الحديث** (1997م) . الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار الفكر المعاصر .
88. العسقلاني ، أحمد بن علي :
   - **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (د ، ت)(د ، ط) بيروت المكتبة العصرية .
   - **فتح الباري شرح صحيح البخاري**(1379ھ). (د ، ط) ، بيروت ،دار المعرفة .
89. ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي 669ھ ، **شرح جمل الزجاجي** (1998م) قدم له فواز الشعار ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية .
   - **ضرائر الشعر** (**1999**) . تحقيق خليل عمران المنصور ، بيروت ، دار الكتب العلمية .
90. ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله العقيلي 769ھ ، **شرح ابن عقيل** (د ، ت) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، (د ، ط) ، (د ، م) ، دار الخير .
91. عيد ، أحمد محمد ، **شعراء عُمان في الجاهلية وصدر الإسلام**(2000م) ،(د ، ط) أبو ظبي المجمع الثقافي .

92. العيني ، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى 855هـ ، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهورة بـ " شروح الشواهد الكبرى "** (2005م) . تحقيق محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

93. الغطفاني ، الشماخ بن ضرار الذبياني ، **ديوان الشماخ** (1994م) . شرح وتقديم قدري مايو ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتاب العربي .

94. ابن غلبون ، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم 399هـ :

- **التذكرة في القراءات** (2000م) . حققه الدكتور سعيد صالح زعيمة ، الطبعة الأولى بيروت دار الكتب العلمية .

- **التذكرة في القراءات** (1991م) . حققه الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الطبعة الثانية ، القاهرة الزهراء للإعلام العربي .

95. الغنوي ، الطفيل ، **ديوان الطفيل الغنوي**(1968م) . تحقيق محمد عبد القادر أحمد الطبعة الأولى (د ، م) ، دار الكتاب الجديد .

96. الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت 377هـ ، **الحجة للقراء السبع** (2001م) .علق عليه كامل مصطفى الهنداوي ، الطبعة الأولى ، بيروت دار الكتب العلمية .

97. الفراهيدي ، الخليل بن أحمد :

- **معجم العين** (1967م) . تحقيق الدكتور عبد الله درويش (د ، ط) ، مطبعة العاني بغداد .

- **كتاب العين** (د ، ت) . تحقيق : د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي ،(د ، ط) (د ، م) دار ومكتبة الهلال .

98. الفاسي ، أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد ت 656هـ ، **شرح الفاسي على الشاطبية** (2005م) . حققه وعلق عليه عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى الطبعة الأولى ، (د ، م) مكتبة الرشد.

99. الفراء ، أبو زكريا يحيى زياد 207هـ :

- **معاني القرآن** (د ، ت) . تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف ،(د ، ط) ، (د ، م) دار السرور .

- **المقصور والممدود** (1983م) . (د ، ط) ، حمص ، دار قتيبة .

100. الفرزدق ، **ديوان الفرزدق** (1997) . شرحه وقدم وطبع نصوصه د.عمر فاروق الطباع الطبعة الأولى 1418هـ-.بيروت- لبنان ، دار الأرقم بن أبي الأرقم.

- **شرح ديوان الفرزدق** (1983م) ، ضبط معانيه وشروحه إيليا الحاوي ، الطبعة الثانية ، الشركة العالمية للكتاب .

101. الفيروزآبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب 817هـ ، **القاموس المحيط** (د ، ت) ، (د ، ط) القاهرة مؤسسة الحلبي .

102. القاضي ، عبد الفتاح :

- **الوافي في شرح الشاطبية** (2006م) ، الطبعة الرابعة دار السلام .

- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّري** ، تحقيق أحمد عنابة .

103. ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم 276 ، **أدب الكاتب** (د ، ت) . حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ، دار الطلائع .

104. القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد 671هـ ، **الجامع لأحكـام القـرآن** (1967م) ، (د ، ط) القاهرة ، دار الكتاب العربي .

105. قميئة ، عمرو ، **ديوان عمرو بن قميئة** (1997م) . عُني بتحقيقه وشرحه الدكتور خليل إبـراهيم العطية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الكتب .

106. القيسي ، الإمام المقرئ أبو محمد حموش ابن محمد مكي بن أبي طالب 1045هـ

– **التبصرة في القراءات السبع** (1982م) . تحقيق الدكتور المقرئ محمد غوث النـدوي الطبعـة الثانيـة (د ، م) الدار السلفية .

– **مشكل إعراب القرآن** (2010م) . تحقيق أسامة عبد العظيم ، الطبعة الأولـى ، بيـروت ، دار الكتـب العلمية .

– **الكشف عن وجوه القراءات السبع** (1974م) . تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ، دمشق مجمـع اللغة العربية .

107. ابن القيم الجوزية ، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن بكر بن أيوب 767هـ ، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك** (2002م) . تحقيق الدكتور محمد عوض بن محمد السهيلي ، الطبعة الأولى الريـاض ، مكتبة أضواء السلف .

108. ابن كثير ، أبو الفـداء إسـماعيل بـن عمـر الدمـشقي 774هـ ، **تفـسير القـرآن العظـيم** (1414هـ/1994م) . تحقيق محمود حسن ، الطبعة الجديدة ، بيروت ، دار الفكر .

109. كلثوم ، عمرو ، **ديوان عمرو بن كلثوم** (1996م) . الطبعة الأولى ، بيروت ، دار صادر .

110. أبو اللطف ، محمد بن محمد 982هـ ، **الموضح المبين في أقـسام التنـوين** (1988م) . تحقيـق ودراسة محمد عامر أحمد حسن ، القاهرة ، مؤسسة البستاني للطباعة .

111. ابن ماجه ، محمد بن يزيد ، **السنن** (د ، ت) . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ،(د ، ط) ، بيروت دار الفكر .

112. المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد 285هـ ، **المقتضب** (1959 م) . تحقيق حسن حمد ، الطبعـة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

113. ابن مجاهد ، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس ، **كتاب السبعة في القـراءات** (1400هـ) الطبعـة الثانية. تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار المعارف .

114. المحلي ، محمد بن علي 673هـ ، **شفاء الغليل في علم الخليل** (1991م) . حققه الدكتور شـعبان صلاح ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الجيل .

115. محيسن ، محمد سالم :

– **المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر** (1978م) . الطبعة الثانيـة ، (د ، ن) دار الأنوار .

– **التذكرة في القراءات الثلاثة المتواترة وتوجيهها من طريـق الـدرة** (1978م) ،(د ، ط) (د ، م) مكتبة القاهرة .

116. المرادي ، الحسن بن قاسم ، **الجنى الداني في حروف المعاني** (1992م) . تحقيق الدكتور فخـر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

117. ابن مرداس ، العباس ، **ديوان العباس بن مرداس** (1968م) ، تحقيق يحيى الجبوري ، بغداد (د ، ن) .

118. مكرم ، الدكتور عبد العال سالم ، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة** (1980م) . الطبعة الأولى ،(د ، م) ، دار الشروق .

119. مهلهل ، المهلهل بن ربيعة ، **ديوان المهلهل** (د ، ت) . شرح وتقديم طلال حرب (د ، ط) (د ، م) ، الدار العالمية .

120. الموصلي ، عبد العزيز بن جمعة ، **شرح كافية ابن الحاجب** (2000م) . دراسة وتحقيق الدكتور علي الشوملي ، الطبعة الأولى ، إربد ، دار الأمل .

121. النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد إسماعيل 338هـ ، **إعراب القرآن** (1988م) تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، (د ، ط) ، بغداد مطبعة العاني .

122. النسائي ، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن ، **سنن النسائي الكبرى** (1411هـ) تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

123. ابن منظور ، محمد بن مكرم بن منظور. **لسان العرب** (2004م) ، الطبعة الثالثة بيروت دار صادر .

124. النووي ، أبو زكريا يحيى بن شرف ، **شرح صحيح مسلم** (د ، ت) ، (د ، ط) بيروت دار إحياء التراث العربي .

125. النيسابوري ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، **المستدرك على الصحيحين** (1990م) . تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

126. مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري ، **صحيح مسلم** (د ، ت) . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (د ، ط) ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي .

127. ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف 761هـ :

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** (2006م) . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية .

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** (2005م) . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (د ، ط) بيروت ، المكتبة العصرية .

128. الورّاق ، أبو الحسن محمد بن عبد الله 325 ، **علل النحو** (1999م) . تحقيق الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش ، الطبعة الأولى ، الرياض ، مكتبة الرشد .

129. ابن يزيد الوليد بن يزيد 126هـ ، **شعر الوليد بن يزيد** (1976م) . جمعه وحققه الدكتور حسين عطوان ،الطبعة الأولى ، عمان ، مكتبة الأقصى

130. يعقوب ، إميل بديع :

- **الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي** (1992م) ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الجيل .

- **المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر** (1991م) . الطبعة الأولى بيروت ، دار الكتب العلمية .

131. ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي 643هـ ، **شرح المفصل** (د ، ت) . مصر إدارة الطباعة المنيرية .

الدوريات

132. تاج ، عبد الرحمن ، **السجع وتناسب الفواصل وما يكون من ذلك في القرآن الكريم** ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء السادس والثلاثون ، سنة 1975م .

133. سنتية ، سمير شريف ، **رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية** ، مجلة جامعة الملك سعود م 5 الآداب (1) 1413هـ / 1993م .

134. هلال ، الدكتور عبد الغفار حامد ، **القراءات وصلتها باللهجات العربية** ، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد الثاني عشر ، سنة 1402هـ – 1982م .

135. مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا – **مجموعة القرارات العلمية والدورات من الأولى حتى الثامنة والعشرين** – مطبعة الكيلاني ، 1971م .

136. ناجي ، الدكتور هلال ، **في تيسير تعليم مباحث النحو** ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، الجزء الأول (501) ، المجلد الثاني والثمانون ،ذو الحجة 1427هـ – كانون الثاني (يناير) 2007م .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث

فهرس القوافي

الباء

الدال

الراء

يزيدٌ وعمروٌ والحُصَينُ ومالكٌ	ووَهبٌ وَسفيانٌ وسابعُهم وَبرُ	130
اللَّهُ أَيَّدَ عِمراناً وَطَهَّرَهُ	وَكانَ عِمرانُ يَدعو اللَهَ في السَحَرِ	126
لَو لَم تَكُن غطَفانٌ لا ذُنوبَ لَها	إِلَيَّ لامَ ذَوُو أَحلامِهِم عُمَرا	127
فَمِنّا يَزيدٌ إِذ تَحَدّى جُموعَكُم	فَلَم تُفرِحوهُ المَرزُبانُ المُسَوَّرُ	26 / 129

العين

أَنّي مُقَسِّمُ ما مَلَكتُ فَجاعِلٌ	أَجراً لِآخِرَةٍ وَدُنيَا تَنفَعُ	34/ 101
وأكتم السِّرَّ غضباناً وفي سكري	حتى يكون له وجهٌ ومستمِعُ	106

القاف

في آلِ يَربوعٍ يُلاقي المِصدَقا	وَنَسجَ داوُودٍ عَلينا حَلَقا **1**	122

اللام

لَها عَينُ حَوراءَ في رَوضَةٍ	وَتَقرو مَعَ النَبتِ أَرطًى طِوالا	105
وَجاءَت سُلَيمٌ قَضَّها بِقَضيضِها	تُمَسِّحُ حَولي بِالبَقيعِ سِبالَها	113
وَقَيساً وَمَن لَفَّت تَميمٌ وَمَذحِجاً	وَكِندَةَ إِذ وافَت عَلَيكِ المَنازِلا	116
قَيسَ البَراجِمِ شَرُّ الخَلقِ كُلِّهِمُ	أَخزاهُمُ رَبُّ جِبريلٍ وَميكالِ	24/ 120

الميم

هَذَا ابْنُ فَاطِمَةٍ إِنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ	بِجَدِّهِ أَنْبِيَاءُ اللهِ قَدْ خُتِمُوا	8
تَسوفُ الأَوابي مَنكِبَيهِ كَأَنَّها	عَذارى قُرَيشٍ غَيرَ أَنْ لَم تُوَشَّمِ	118
قالَت تَميمٌ أَلَستُم يا بَني كُسَعٍ	ريشَ الذُنابى وَلَستُم بِالمَقاديـــمِ	115
فَإِنَّ أَخاها عَبدُ أَعلى بَنى لَها	بِأَرضِ هِرَقلٍ وَالعُلى ذاتُ مَجشَمِ	124

الياء

كَما نالَ مَن كانَ مِن قَبلِكُم	ثَمودٌ وَعادٌ فَمَن ذا بَقي	110
يَمشونَ في نَسجِ داوُودٍ كَأَنَّهُمُ	بُزلٌ طَلَى أُدمَها بِالزِفتِ طاليها	123